





اسعاف في احكام الاوقاف

٢١٩

احكام

٢١٩



**كتاب الوقف** ٢  
**باب في الفاظ الوقف** ٨  
 فصل في بيان ما يوقف ١١  
 جواز العلم عليه ١٢  
 فصل في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز ١٣  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ١٦  
 فصل في غرض الوقف ١٦  
 الاشجار وابنائها في الوقف ١٦  
**فصل في وقف المنقول** ١٧  
 وفيه المباح والمكروه ١٨  
**فصل في اشتراط الزيادة والنقص** ٢٢  
 في مقدار المرتبات وفي اربابها ٢٤  
**باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف ما بعد الموت** ٢٥  
 وشرط رجوعها الى المحتاج من ولده ٢٥  
**باب اقرار الصحيح بمرض** ٢٦  
 في يده انها وقف ٢٦  
**باب في اشتراط الواقف ان يكون احد** ٢٧  
 في الوقف حد ما يريد به ابطال او نزع القيمة ٢٧  
 فهو خارج منه ٢٧  
**فصل في بيان ما يجوز للقيم** ٤٠  
 من التصرف وما لا يجوز ٤٠  
**باب اجارة الوقف** ٤٥  
 وخراجه ومساقاته ٤٥  
**باب في الشهادة على اقرار الواقف من الارض** ٥٠  
 ثم ظهور ما اكثر مما ذكر واختلاف الشهادتين فيما ٥٠  
 شهد به والرجوع عنها والشهادة على من لا يجاز ٥٠  
**فصل في ذكر احكام تتعلق** ٥٥  
 بالحقارة والرباط ٥٥  
**فصل في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز** ٥٦  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ٥٦

موطأ طلب التولية الحكم  
 ٤٥

**فصل في شهادة اثنين بالوقف** ٦٠  
 وشهادة اخين لها ولغيرها ٦٠  
**فصل في الشهادة بالوقف** ٦١  
 بوجه لفظي ٦١  
**فصل في بيان ما يتعلق** ٦٣  
 بالوقف ٦٣  
**فصل في ذكر احكام** ٦٤  
 الاوقاف المتقادمة ٦٤  
**باب في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز** ٦٥  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ٦٥  
**فصل في غرض الوقف** ٦٦  
 الاشجار وابنائها في الوقف ٦٦  
**فصل في وقف المنقول** ٦٧  
 وفيه المباح والمكروه ٦٨  
**فصل في اشتراط الزيادة والنقص** ٧٢  
 في مقدار المرتبات وفي اربابها ٧٤  
**باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف ما بعد الموت** ٧٥  
 وشرط رجوعها الى المحتاج من ولده ٧٥  
**باب اقرار الصحيح بمرض** ٧٦  
 في يده انها وقف ٧٦  
**باب في اشتراط الواقف ان يكون احد** ٧٧  
 في الوقف حد ما يريد به ابطال او نزع القيمة ٧٧  
 فهو خارج منه ٧٧  
**فصل في بيان ما يجوز للقيم** ٨٠  
 من التصرف وما لا يجوز ٨٠  
**باب اجارة الوقف** ٨٥  
 وخراجه ومساقاته ٨٥  
**باب في الشهادة على اقرار الواقف من الارض** ٨٩  
 ثم ظهور ما اكثر مما ذكر واختلاف الشهادتين فيما ٨٩  
 شهد به والرجوع عنها والشهادة على من لا يجاز ٨٩  
**فصل في ذكر احكام تتعلق** ٨٥  
 بالحقارة والرباط ٨٥  
**فصل في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز** ٨٦  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ٨٦

**فصل في شهادة اثنين بالوقف** ٦٠  
 وشهادة اخين لها ولغيرها ٦٠  
**فصل في الشهادة بالوقف** ٦١  
 بوجه لفظي ٦١  
**فصل في بيان ما يتعلق** ٦٣  
 بالوقف ٦٣  
**فصل في ذكر احكام** ٦٤  
 الاوقاف المتقادمة ٦٤  
**باب في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز** ٦٥  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ٦٥  
**فصل في غرض الوقف** ٦٦  
 الاشجار وابنائها في الوقف ٦٦  
**فصل في وقف المنقول** ٦٧  
 وفيه المباح والمكروه ٦٨  
**فصل في اشتراط الزيادة والنقص** ٧٢  
 في مقدار المرتبات وفي اربابها ٧٤  
**باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف ما بعد الموت** ٧٥  
 وشرط رجوعها الى المحتاج من ولده ٧٥  
**باب اقرار الصحيح بمرض** ٧٦  
 في يده انها وقف ٧٦  
**باب في اشتراط الواقف ان يكون احد** ٧٧  
 في الوقف حد ما يريد به ابطال او نزع القيمة ٧٧  
 فهو خارج منه ٧٧  
**فصل في بيان ما يجوز للقيم** ٨٠  
 من التصرف وما لا يجوز ٨٠  
**باب اجارة الوقف** ٨٥  
 وخراجه ومساقاته ٨٥  
**باب في الشهادة على اقرار الواقف من الارض** ٨٩  
 ثم ظهور ما اكثر مما ذكر واختلاف الشهادتين فيما ٨٩  
 شهد به والرجوع عنها والشهادة على من لا يجاز ٨٩  
**فصل في ذكر احكام تتعلق** ٨٥  
 بالحقارة والرباط ٨٥  
**فصل في بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وماهية شرطه وما لا يجوز** ٨٦  
 وانكاره ودخول بعض الوقوف فيه ووقف ما يقطع الامام ٨٦



فصل في الوقف على امهات  
اولاده وسدسهم ومكاتبهم  
ومالهم  
٩٠

باب الوقف على فقرا جيرانه او على زبده  
منه معلومة ثم من بعده على غيره ثم  
من بعدهم على المساكين  
٩١

باب الوقف في ابواب البرم الصدقة  
والاحكام على الغزو  
وما يشبهه  
٩٢

باب الوقف على قوم على انه انما احصا  
قرايته يراد الوقف اليهم  
٩٤

باب وقف ارضين على جهتين واستراط  
الغلة من احديهما على الاخرى او تكبير  
باسم الموقوف عليه احديهما على الاخرى  
٩٤

باب الوقف على الارامل  
واليتامى والايامى و  
النسب والابكار  
٩٥

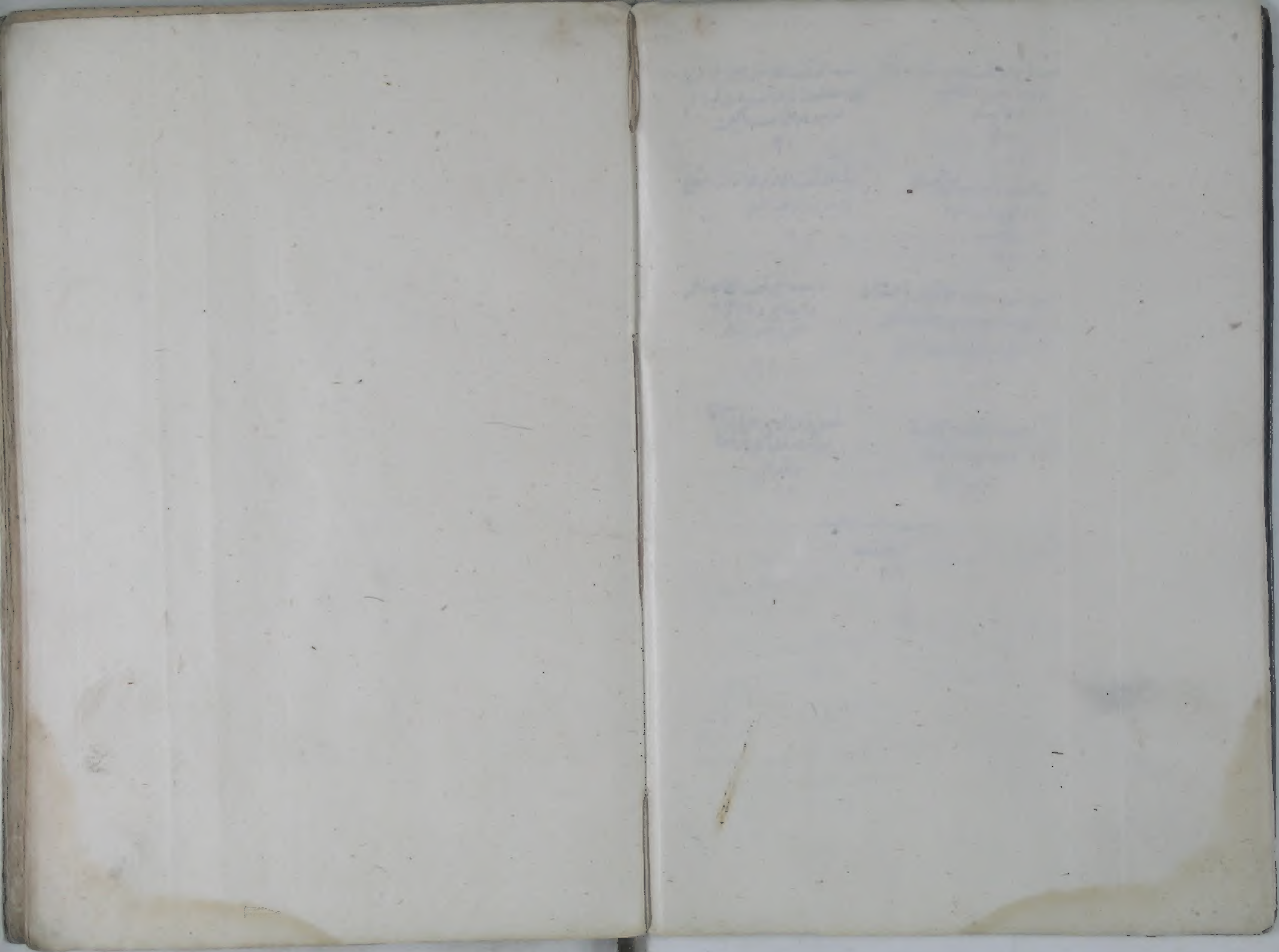
باب اوقف اهل الدعة  
والصائبة والزناقة  
والمسكين  
٩٧

فصل في اقرار الذمي ارضه بدينه  
او دينه وقفها على وجه سماه  
ورفعها اليه  
٩٩

باب الالة اربع  
الوقف  
٩٩

تمت











[illegible]

1882



Süleyman U. Küçük

Hazret Hüseyin Pz.

319 Mük.



الحمد لله الذي خلق الانسان في احسن تقويم. ويهدي من  
شامته الى الصراط المستقيم وامره بالصلاة والصدقة  
والصيام والحج الى بيته الحرام ليفوز بالتعظيم المقيم. واما  
على من وقف في سبل الخيرات نفسه وماله لما علم ان اليه مآله  
بالفضل الجسيم **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له البر الخواد الكثر ان سيدنا محمد عبده  
ورسوله الموصوف بالخلق الكريم العظيم الواقف نفسه  
الزكية للشقاعة العظيمة يوم يغفر الحميم من الحميم والمرء  
من اخيه وامه وابيه وصاحبه وبيته لكل امرء منهم  
يومئذ شان يغنيه ذلك تقديرا العزيز العليم **وتعهد**  
فان العلماء الاولين قد جعلهم الله تعالى رحمة للاخوين  
ليدل بمجهم في ضبط احكام دين الاسلام من كل واحد  
ومندوب ومباح وحرام والهم الخلق الماهر من تبيينه  
على ابواب وفضول نعمة للاخذين وان كتاب احكام الاوقاف

الاوقاف للامام الهمام ابي بكر بن عمر والخصاف بواه الله  
تعالى دار السلام تجاه النبي عليه الصلاة والسلام لما كان  
العدة في هذا الفن من تاليف الاول ايل وكان مكررا الصور والمتا  
متحونا بحمل احكام الوصايا له دلائل وكان كثيرا ابواب غير  
خال عن الاطناب اختصرته الى كتاب حاوي على ما فيه من  
المقاصد وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الزوائد وضمنت  
اليه كثيرا من المسائل والاصول ورتبته على ابواب وفضول  
ليسهل بها الوصول الى ما فيه منقول **وسميت الاسفا**  
**في احكام الاوقاف** وبالف في تصحيح الكلام  
حتى صار في مسائله على طرف الغمام والحمد لله على المبدأ والتمام  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه  
الغرا الكرام الائمة البررة العظام عدد فطر الغمام  
**كتاب الوقف** موقفا للغة الحبس يقال  
وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الوقف لان الناس  
يقولون اي حبسون للحساب وفي الشرح موقبل العين  
على حكم ملك الواقف او عن التملك والتصدق بالمنفعة  
على اختلاف الرايين وسنبيته وموجاز عند علمائنا ابي حنيفة  
واصحابه رحمهم الله تعالى وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا  
يجيز الوقف فاخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا

احمد

وسميت الاسفا في احكام الاوقاف



بجوز الوقف عنده . وقال الخفاف اخبرني ابي عن الحسن بن زياد  
 قال قال ابو حنيفة لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق الرضا  
 عن ابي يوسف انه كان يقول يقول ابي حنيفة حتى قيل له انه  
 كان يحرر الخطاب رضى الله تعالى عنه ارض تدعى نفع وسياقي  
 مستداف جمع عنه وقال لوبلغ هذا الحديث ابا حنيفة لرجع  
 والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وقفه  
 فعند ابي حنيفة يجوز جواز الاعانة فتصرف منفعة الى  
 جهة الوقف مع بقا العين على حكم ملك الواقف . ولورجع عنه  
 حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه . ولا يلزم الا  
 باحد امرين اما ان يحكم به القاضي بدعوى صحيحة وبينة بعد  
 انكار المدعى عليه فحينئذ يلزم لكونه مجتهدا فيه . واختلفوا  
 في قضاء المحكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف ولو كان الواقف  
 مجتهدا يرى لزوم الوقف فانما يرضى رايه فيه وعزم على زوال  
 ملكه عنه او مقلدا فقال فافق بالجواز فقبله وعزم على ذلك  
 لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل راي المجتهد  
 او افق المقلد بعد اللزوم وبعد ذلك او يخرج منه مخرج  
 الوصية فيقول وصيت بعتلة ارضي او داري . او يقول جعلتها  
 وقفنا بعد موتي فتصدقوا بها على المساكين . او يوصي بان توقف  
 فانه يلزم في رواية عنه والصحيح انه يصح من الملت غير لازم

على الوقف  
 عند الظاهر  
 الخلفاء في الزمان

لازم اتفاقا لكونه وصية مخصنة واللزوم انما هو في حق نفسه  
 حتى لو مات من غير رجوع يلزمهم التصديق بما فيه موقفا ولا  
 يمكن ان يتكلموا بعد ثابدا الوصية فيه بعد امكان انقطاع  
 الفقر بخلاف الوصية بخدمة عبد لانسان بعينه فاته  
 اذا مات الموصي له يرجع العبد الى وريثة الموصي بانتهائها بموت  
 المستحق للخدمة . وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 يلزم الوقف بدون هذين الشرحين وهو قول عامة العلماء وهو  
 الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع خواتم في  
 المدينة . وابرهم الخليل عليه الصلاة والسلام وقف اوقافا  
 وهي باقية الى يومنا هذا . وقد وقف الخلفاء الراشدون .  
 وغيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وسياقي مصرطاه . ثم  
 ان ابا يوسف رحمه الله تعالى قال يصير وقفا بمجرد القول لانه  
 منزلة الاعتناق عنده وعليه الفتوى . وقال محمد لا يصير  
 وقفا الا باربعة شروط وسياقي في اول الفصول لا في حقي  
 ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال لما تزلت سورة  
 النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حبس بعد  
 سورة النساء . وما روى لا حبس عن فريض الله وعن جرج رحمه  
 الله تعالى جامع بين بيع الحبس ولائته عقد على منفعة معه  
 فيكون جائزا غير لازم كما هو الصحيح عنه . او غير جائز كما تقدم

على الوقف  
 يصير وقفا  
 بمجرد القول



والدليل على انه باق على حكم ملكه بعد الوقف انه لو قال تصدقوا  
على فلان فاذا مات فعلي اولاد فلان انه يفعل كما قال وامته  
بحوز الانتفاع به ذراعة وسكنى وان ولاية التصرف فيه اليه  
وهذا عرف على قوله باق على حكم ملكه الى آخره  
ولانه لا يمكن ان يزول ملكه عنه لا الى مالك مع بقائه لانه  
غير مشروع اذ حينئذ يصير كالسائبة بخلاف الاعتناق  
لانه انلاف لما لية **للمسوق** وبخلاف المسجد لانه جعله لله تعالى  
خالصا ولهذا لا يجوز الاعتناق به وهما لم يقطع حق العبد  
عنه فلم يصح خالصا لله تعالى. ولما كان الوقف عند ما استأجر  
الملك لا الى مالك كالمسجد عرف قوم باق على حكم ملكه عن التملك  
والنصف بالمسقة. **واصل** قولها ما رواه ابو بكر احمد بن  
عمر والحضاف في كتابه **قال** حدثنا محمد بن عمر الوافدي  
قال انا صاحب بن جعفر عن المسود بن رفاعه قال قتل مجبر بن علي  
راس ابنه في بلايتين شهر من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واوصى ان اصبب فامواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق بها **قال** **وحدثنا**  
عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبد الله  
ابن كعب بن مالك قال قتل مجبر بن يومر احد فامواله ان اصببت  
فامواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث اراه الله في عا

علمة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني محمد بن بشر  
ابن حميد عن ابيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى يقول  
في خلافة من اصرت سمعت بالمدينة والناس يومئذ بها كثير من  
مشيخه من المهاجرين والانصار ان حوايط رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السبعة التي وقف من اموال مجبر بن يومر قال ان اصببت فامواله لمحمد  
يضعها حيث اراه الله تعالى وقتل يوم احد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم مجبر بن يومر عود **قال** **وحدثني** ابن ابي سبرة  
عن اسماعيل بن ابي حكيم قال شهدت عمر بن عبد العزيز بن رجل عظيم  
اليه في عفا رجس لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين  
كيف يجوز صدقة لمن لم يات ولم يدر يكون ام لا فقال عمر رضي الله  
تعالى عنه اردت ان امر اعظما فقال يا امير المؤمنين ان ابا بكر وعمر  
كانا يقولان لا يجوز الصدقة ولا تخل حتى تقبض قال عمر بن عبد العزيز  
رحمه الله تعالى الذين قضوا بما تقول ثم الذين حبسوا العقار والار  
على اولادهم واولاد اولادهم عمر وعمر بن زيد بن ثابت فاياك والظعن  
على من سلفك والله ما احب اني قلت ما قلت وان لي جميع ما قطع  
عليه **الشمس** **وتغريب** فقال يا امير المؤمنين انه لم يكن لي به علم  
فقال عمر رضي الله تعالى عنه استغفر ربك واياك والراي فيما  
منع من سلفك اوم تسمع قول عمر رضي الله تعالى عنه للنبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم اني ما لاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم



احسن مطهر وسئل ثم فعل فلقد رأت عبد الله ابن عبد  
الله يصدق عمر وانا بالمدينة والعلما فيرسل اليها من ثمرته  
**قال** وحدثني ابن ابي شيبة عن المسود بن زقاعة بن كعب القرظي  
قال كانت اجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حوايط  
بالمدينة الاعراف والصافيه والدلال والميتة والبرقة  
وحسينا ومثربة ام ابراهيم واما سميت مثربة ام ابراهيم لان  
ام ابراهيم مارية كانت تنزلها **قال** ابن كعب وقد حبس المسلمون  
بعده على اولادهم واولاد اولادهم وقد حبس ابو بكر رضي الله تعالى  
عنه ربا عاله بمكة وتركها فلا تعلم انها ورثت عنه وكبره  
مبكيها من حضر من ولد ولد ونسله بمكة ولم يوارثوها فاما ان يكون  
صدقة توقفه او تركوها على ما تركها ابو بكر رضي الله تعالى عنه وكرها  
مخالفة فعله فيها وهذا عندنا سبيبه بالوقف وهي مشهورة بمكة  
حبس عمر رضي الله تعالى عنه **قال** حدثننا يزيد بن هرون  
قال حدثننا عبيد الله ابن عوف عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
قال اصاب عمر رضي الله تعالى عنه مرة ارضا بجيبر فقال يارسول الله  
اني اصببت ارضا بجيبر لم اصب ما لا قط انفس عندي منه فانما  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست اهلها  
ونصدقت بثمرتها فجعلها عمر رضي الله تعالى عنه لا بناء ولا  
توهب ولا تورث تصدقت بها على الفقرا والمساكين وابن السبيل

السبيل وفي الرقاب والغزاة في سبيل الله والضيف لا جناح على  
من وليها ان يأكل منها بالمعروف وان يأكل صدقها غير ممنون منه  
واوصى به الى حفصة ام المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمر رضي الله  
تعالى عنهم **قال** وحدثننا محمد بن عمرو الوافدي قال حدثننا  
قدامة بن يحيى عن يحيى بن عمرو عن المازين قال سمعت جابر بن  
الله يقول لما كتبت عن الخطاب رضي الله تعالى عنه صدقة في  
خلافته دعي نفر من المهاجرين والانصار فاحضروهم ذلك واشهد  
عليه فانتهى عن هذا **قال** جابر رضي الله تعالى عنه لم اعلم  
احدا كان له مال من المهاجرين والانصار الا حبس ما لا من ماله  
صدقة مؤبدة لا تشتري ابدا ولا توهب ولا تورث **قال** حدثننا  
الوافدي قال قال ابو يوسف ما عندك في وقف عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه فقلت انما نا ابو بكر رضي الله عنهما بن  
عبد الله عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال سمعت كتاب عمر  
رضي الله تعالى عنه حين وقف وقفه انه في يده فاذا توفي فيقول  
الى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يولي وقفه الى ان توفي ولقد رايت  
نوبختة يقسم ثم يخ في السنة التي توفي فيها ثم صار الى حفصة  
رضي الله تعالى عنها فقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هذا الذي  
اخذنا به اذا استقر الذي وقفه في يده في حياته ثم اذا توفي  
موا الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا فعل عمر رضي الله تعالى عنه



كما ترى وحسن عمن بن عمار رضي الله عنه **قال** حدثنا محمد بن  
ابن عمر الوافدي قال حدثنا عمن بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله قال تصد  
عمن بن امواله على صدقة عمن بن الخطاب رضي الله تعالى عنه **قال**  
وحدثنا فروة بن اذينة قال رايت كما با عند عبد الرحمن بن ابان بن  
عمن فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عمن بن عمار  
في حياته تصدق بماله الذي يخبر يدعي بالابن ابي الحقيق قال  
ابان بن عمن صدقة بئله لا تشتري اصله ابدا ولا يوهب ولا  
يؤت شهد علي بن ابي طالب واسامة بن زيد وكتبه

**وحسن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه**

**قال** حدثنا محمد بن عمر الوافدي قال حدثنا سليمان بن بلال  
وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
ان عمن بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قطع لعلي رضي الله تعالى عنه  
يبغ ثم اشتري علي رضي الله تعالى عنه الى فطيعته التي قطع له  
عمن اسيا فحفر فيها عينا فبينما هم يعملون اذ تفج عليهم مثل علق الجوز  
من السماء فاعيا فبشرهم بذلك فقال علي رضي الله عنه بشر الوارث  
ثم تصدق بها على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل  
القريب والبعيد في السلم والحرب يوم تبيض وجوه وتسود  
وجوه ليصرف الله النار عن وجهه بها وبلغ جزاها في  
زمن علي رضي الله تعالى عنه الف وثق **قال** وروى موسى بن

ابن ادد قال حدثنا القسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي  
ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه تصدق بارض له بنا بئله  
يبقى بها وجهه عن عمن على مثل صدقة عمر بن الخطاب لم يستثن منها  
لوال شيئا كما استثناه عمر رضي الله تعالى عنه **قال** ناعلي  
عن عبيدة عن عمرو بن دينار قال في صدقة علي بن ابي طالب رضي  
الله تعالى عنه ان جيرا ورياحا وابا يزوروا الى يعملون في المال  
خمسة حجج منه نفقاتهم ونفقات اهلهم ثم احوار لوجه الله  
تبارك وتعالى **قال** وحدثني ابن ابي سبرة عن يحيى بن سبل  
قال رايت علي بن الحسين يبيع من رقيق صدقة علي رضي الله عنه  
عنه وبتاع **قال** حدثنا بشر بن الوليد قال انا ابا ابو  
يوسف قال ثنا عبد الرحمن بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
عنه عن ابيه عن جده انه تصدق ببيع اسبي بها مرضات الله  
تعالى ليدخل بها الله الجنة ويصير في النار ويصرف النار  
عني في سبيل الله تعالى ووجهه وذو الرحم البعيد والقريب  
لا يتباع ولا يوهب ولا تؤدث كل مال يبيع غير ان رباحا وابا  
ينزروا جيرا ان حدثني حدثني فليس عليهم سبيل وهم محرو  
مون يعملون في المال خمسة حجج وفيه نفقاتهم ورقيقهم ورقيق  
اهلهم فذلك الذي قضى ما كان لي ببيع حيا او ميتا ومع ذلك



مَا كَانَ لِي بِوَادِي الْقُرَى مِنْ مَالٍ وَرَقِيَ حَيَاتِي أَوْ مَيِّتًا وَمَعَ  
ذَلِكَ الْأَدِينَةَ وَأَمْلَاهَا حَيَاتِي أَوْ مَيِّتًا وَمَعَ ذَلِكَ عِبَادَتِي  
وَأَزْدِ عِيَالِهِ مِثْلَ مَا كُنْتُ لَا يَنْزِرُ وَرِيَّاحٌ وَجَبَّيْرُهُ  
**وَحَسْبُ الشَّرِّ بِرُضَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ**  
**قَالَ** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ وَاقِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّبَايْ  
عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
أَنَّهُ جَعَلَ دَوْرَهُ عَلَى بَيْتِهِ لَا تَبَاعُ وَلَا تَوَدُّ وَلَا تَوْهَبُ  
وَأَنْ لِرُدُودِهِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مَضْرُوعَةٍ وَلَا مَضْرُوعًا  
فَإِذَا اسْتَعْتَبَتْ بَزُجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ **وَحَسْبُ مَعَادٍ**  
**ابْنُ حَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ وَاقِدٍ  
قَالَ حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ  
ابْنِ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي عَرَابَةَ قَالَ  
كَانَ مَعَادُ بْنُ حَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَوْسَعَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ  
رَبْعًا فَتَصَدَّقَ بِدَارِهِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَارُ الْأَنْصَارِ الْيَوْمَ وَكُنْتُ  
صَدَقَتَهُ قَالَتُمْ أَنَا ابْنُ أَبِي الْيَسْرِ خَاصِمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ  
فِي الدَّارِ وَقَالَ مَبْعُوعِي صَدَقَةٌ عَلَى مَنْ لَا نَذْرِي أَيْ كُنْ وَلَا يَكُنْ  
وَقَدْ قَضَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لَصَدَقَةٍ حَتَّى تَقْبَضَ  
فَاخْتَضَمُوا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَجَعَلَ لَمْ يَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَصْحَابُ

أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَوْا أَنْ تَنْفَعَهُ الصَّدَقَةُ  
عَلَى مَا سَلُّوا رَأَوْا أَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْيَسْرِ وَكَانَ لَهُ أَدْبَارُ فَحَبَسَهُ أَيْ مَا  
تَمَّ كَلَمٌ فِيهِ فَمُخْلَاهُ فَلَمَّا كَانَ الْقَبْرَانِ يَخْتَلِفَانِ **وَقَدْ حَلَّتْ**  
عَائِشَةُ وَآخَتُهَا أَسْمَاءُ وَامُّ سَلَمَةَ وَامُّ حَبِيبَةَ وَصَفِيَّةُ أَرْوَاحَ  
الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَسْبُ** يَحْمَدُ بْنُ أَبِي وَفَائِرٍ وَخَالِدُ  
ابْنُ أَلَيْدٍ وَحُمَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَقِيْبَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
الزُّبَيْرِ وَعُثَيْمُ بْنُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَهَذَا أَجْمَاعُهُمْ  
عَلَى جَوَازِ الْوَقْفِ وَتَرْوِيهِ وَلَاحُاجَةُ مَأْسَةِ إِلَى جَوَازِ الْقَوْلِ  
زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَنْخَبِرْ الْمَيْتَ وَلَا الْحَيَّ مِنْ  
هَذِهِ الْجَفَسِ الْمَوْقُوفَةِ أَمَّا الْمَيْتُ فَتَجَرَّى أَجْرُهَا عَلَيْهِ وَأَمَّا الْحَيُّ  
فَتَحْتَسُّ عَلَيْهِ وَلَا يُؤْهَبُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يُقْدَرُ عَلَى اسْتِئْذَانِهِ  
وَأَنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ جَعَلَ صَدَقَتَهُ الَّتِي وَقَفَهَا  
عَلَى سُنَّةِ صَدَقَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَكُنْتُ كِتَابًا  
عَلَى كِتَابِهِ هَذَا **وَأَمَّا** الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا جِسْرَ  
عَنْ نَوَاضِ اللَّهِ فَتَقُولُ أَنْدَحُولُ عَلَى أَنْدَ لَا يَمْنَعُ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ عَنْ  
فُرُوضِهِمُ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ فِي سُورَةِ الْمُنَاكِفَةِ الْمَوْتِ بِدَلِيلِ  
نَسْخِهَا لِمَا كَانَ قَوْلًا عَلَيْهِ مِنْ جَوَابِهِمْ أَنَّ بَابَ قِيلَ تَرَوْنَهَا وَتَوَدُّونَهَا  
بِالْمَوَاطَةِ فَالْمَوَاطَةُ تَمْنَعُ وَجُودَهُمْ وَقَوْلُ شَيْخٍ جَاهِلٍ بِدَيْعٍ



الحبس محمول على حبس الكفرة مثل الجيرة والسائبة والوصيلة  
والحام علا كما هو صريح اللفظ متواتر المعنى وحلا للمحمل عليه توفيقا  
بين الأدلة **باب** **في القباط**  
**الوقف وأهله وحكمه** يتوقف انعقاد الوقف على  
صدور ركنه من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه لما علم أن قيام  
ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل **فرك** لفظ  
الوقف وما في معناه كقوله صدقة محرمه أو صدقة مؤبد  
أو صدقة لا نباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة  
**وأهله** أهل التبرع وهو الخا البائع العاقل غير مرتد ولا مجور  
عليه فيصح منه أن يما عتد بما ولو في مرض الموت إلا أن الورث  
أبطال ما زاد على الثلث كالندين ولا يصح من العبد إلا إذا أذن  
له مولاه وكان غير مستغرق بالدين واستغراقه لا يصح وقفه  
وإن أذن له سيده مع العدم ما بنا على قولنا في حقيفة رضي الله تعالى  
عنه ولا من الصبي والمجنون الذي لا يعقل لغيرهما عن التصرف ولا من  
المرتد وسيأتي بيانه في آخر الأبواب ولا من المجور على قول من يرى  
به وإن لم يكن مجورا عليه يصح وقفه وإن قصد به ضرر عر ما يه  
لشوق حقهم في ذمته دور العين **وحكمه** المال المتقوم وبيان  
بيانه في فصله **وحكمه** ما ذكر في تعريفه من أنه حبس العين

٨  
العين عن التملك والصدق بالمنفعة **باب** قال ارضني  
هذه صدقة موقوفة مؤبد جاز لا زما عند عامة العلماء  
إلا أن سجدا اشترط التسليم إلى المتولي واختاره جماعة **عند**  
أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكون نذرا بالصدق بغلة  
الأرض ويبقى ملكه على حاله فإذا مات تورث عنه **ولو**  
قال صدقة موقوفة في حياتي وبعد وفاتي جاز عندهم إلا أن  
أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال مادام الواقف حيا كان ذلك  
نذرا منه بالصدق بغلة وكان عليه الوفا ما نذر ولو جرح  
عنه جاز **ولو لم يرجع حتى مات جاز من ذلك ويكون سبيله**  
سبيل من أوصى بخدمة عبده لأنسان فإن الخدمة تكون للموصي  
له والرقبة على ملك مالكها حتى لو مات الموصي لها يصير العبد  
ميراثا لورثة المالك إلا أن في الوقف لا يتوهم انقطاع الوصي  
لهم وهم الفقهاء فتبا هذه الوصية **ولو** قال ارضني من  
موقوفة أو قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجر  
الوقف **قال** يلال رحمه الله تعالى لأن الوقف يكون للغير  
والفقير ولم يسم لهما مؤلف ذلك أبطلته وصاركا لو قال  
ارضني بحسنة ولم يزد على ذلك فانه لا تكون وقفا ولأن  
الأرض توقف للدين والوصايا وأحسب الأصل وهذا وقف  
لم يسم سبيله ووجوهه فلم يصدق بغلته فقد خرج من  
أن يكون ماعلى ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب



رضي الله تعالى عنه لانما ذكر حبس الاصل ولم يذكر المصدق  
على ما امر به عمرو بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فلذلك ابطاله  
حتى يجمع الامان للصديقة والحبس فاذا اجتمع كان الوقف  
جائزا . وقال ابو يوسف يجوز ويكون وقفا على المساكين لان  
مطلقه ينصرف الى المساكين عرفا **ولو** قال ارضي من صدقة  
موقوفه او موقوفه صدقة ولم يزد على هذا جازي في قولنا اني سوف  
ومحمد وملا لاراي رحمهم الله تعالى ويكون وقفا على الفقرا  
وقال ابو يوسف بن خالد التيمي لا يجوز ما لم يقل واخرها للفقرا  
ابدا والصحيح قولنا صحابنا لان محل الصدقة في الاصل الفقرا  
فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكرها لابد  
ايضا **ولو** قال ارضي هذه محرمه صدقة جاز ويكون هذا  
ممنولة قوله موقوفه صدقة لان المحرمه بمنزلة قوله موقوفه  
في لغة اهل المدينة **ولو** قال حبست ارضي هذه او قال ارضي من  
حبس لا يكون وقفا في قولهم **ولو** قال حرمت ارضي هذه او  
قال في محرمه قال الفقيه ابو جعفر هذا على قولنا اني سوف كقول  
موقوفه **ولو** قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل  
قال هلال في قولنا او قولنا اني حبيفة لان معنى قوله وقف ومعنى قول  
حبس سواء كانه قال ارضي وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا  
وقال وكذلك لو قال اني محرمه حبس محرمه لا يجوز لانه ذكر  
حبس الاصل ولم يسم لئلا يغلط فلذلك ابطاله **ولو** قال موقوف

9  
موقوفه حبس محرمه لا يتابع ولا يوجب ولا يورث ولم يزد  
على ذلك لا يجوز لان حبس محرمه على الصدقة او المساكين مع  
حبس الاصل يجوز ذلك عندنا **ولو** قال حبس صدقة او صدقة  
حبس قال هلال هذا جائز . وقال الفقيه ابو جعفر هذا ينبغي ان  
يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفه **ولو** قال اني موقوفه لله تعالى  
ابدا جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على الفقرا لان في قوله  
موقوفه لله تعالى ابداد لئلا على انه اراد بها المساكين لان فيه  
قربة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وحجت من ان تكون موقوفه  
لله بن بقوله لله تعالى ابداء . وكذا لو قال موقوفه لوجه الله تعالى  
او موقوفه لطلب ثواب الله تعالى **ولو** اوصى بان يوقف ثلث  
ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقرا  
**ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفه على فلان صح . ويصح  
تقديم صدقة موقوفه على الفقرا لان محل الصدقة الفقرا  
الا ان علمها يكون فلان مادام حيا . ومثله لو قال صدقة  
موقوفه على زيد ابداء . او قال على ولدي ابداء لانه يصح من غير ذكر  
الابدفع ذكره اولى . ولا يصح على قولنا اني سوف بن خالد وان  
ذكر الا بدلا من ذكر لفظ ابداء مضافا الى الصدقة على زيد او ولد  
وهو لا يتبادر فيلغو هذا الشرط . وكذا لو قال ارضي هذه موقوفه  
على وجه الخير او على وجه البن تكون وقفا على الفقرا لان البدر  
عبارة عن الصدقة **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفه في



الحج عوق العرة عني يصح الوقف ولم يقل عني لا يصح لانها ليسا  
بصدقة **ولو** قال ارضي هذه موقوفة على الجهاد او في الجهاد  
او في الغزو او قال في كفان الموتى او في حفر القبور او قال في  
بناء المساجد او الحصون او قال على منتهما او قال على عمل السقايا  
في الاماكن المحتاج اليها او غيره ذلك مما يتبدل فانه يصح ويكون  
وقفا على ذلك السبيل **قالت** الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
تعالى متى ذكر موضع الحاجة على وجه يتبدل فذلك يكفي عن ذكر الصدقة  
وكذا لو قال موقوفة على ابنا السبيل لانهم لا يقطعون ويكون لفقراء  
دون اغنيائهم كحسب الغنيمة **و** كذا لو قال على الزمى او على المنقطع  
بهم لانهم يتبدلون ويكون لفقراء يقطعون وهذا قول هلال  
وما سياتي من بطلانه على الزمى فقل لخصاف رحمه الله تعالى  
قال شمس الائمة رحمه الله تعالى اذا ذكر مصروفا فيه تنصيص على  
الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون لان المطلوب  
وجه الله تعالى ومتى ذكر مصروفا يستوى فيه الاغنياء والفقراء  
فان كانوا يحصون فذلك صحيح بهم باعتبار اغنيائهم وان كانوا  
لا يحصون فهو باطل الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة استمرا  
بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كما لبتا في الوقف عليهم صحيح  
ويصرف للفقراء منهم دون اغنيائهم فهذا الضابط يقتضي  
صحة الوقف على الزمى والعميان وقرا القرآن والفقهاء واهل المدن  
ويصرف للفقراء منهم دون لبتا لا شعرا لاسما بالحاجة

بالحاجة لان العرى والاستغناء بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم  
الفقرة وهو اصح مما ياتي في باب الوقف باطل انه باطل على هؤلاء **ولو**  
قال ارضي هذه موقوفة على فقرا زراعي او قال على اولادى لا يصح لانهم  
ينقطعون فلا يتبدل وبدونه لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء  
**ولو** قال ارضي هذه موقوفة على فقراء بنى زيد او قال على سبي  
بنى عمرو فان كانوا يحصون وكان الوقف في الصحة لا يصح لانه لا يتبدل  
وان كانوا لا يحصون يصح ويصير منزلة الوقف على السبي الفقراء  
روى عن محمد رحمه الله تعالى ان ما لا يحصى عشرة وعن ابي يوسف  
رحمه الله تعالى انه مائة وهو المأخوذ عند البعض **وقيل** ارضي  
**وقيل** ثمانون **والفتوى** على انه منقوض لادى الحاكم **ولو** قال ارضي  
صدقة لا تناع يكون تذكرا بالصدقة ولا يكون وقفا لان قوله  
صدقة عبارة عن المذرف فيصدق بها ولا يجزى الفاضل عليها ولو  
زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا على المساكين **ولو** قال ارضي  
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى ابدى ايام حياته جاز لحصول  
التأيد بسبب كونها للفقراء بعده لان ما لله تعالى يكون للفقراء  
الا ان زيدا يقدم عليهم **ولو** قال ارضي صدقة موقوفة على زيدا  
دام حيا وكان في صحته فانه يكون باطلا لكونه غير مؤبد ومن شرط  
صحة الوقف التأيد كما نقل عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انهم جعلوا اوقافهم مؤبدة لما كان مثل ذلك يصح وما لا فلا **ولو**



قَالَ جَعَلْتُ غَلَّةَ دَارِي هَذِهِ لِلسَّائِكِينَ كَيُونُ نَذْرًا بِالْصَّدَقِ  
بِالْغَلَّةِ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ لِلسَّائِكِينَ كَانَ نَذْرًا بِالْقَدَرِ  
بَيْنَ الدَّارِ لِلسَّائِكِينَ لِلْحَالِ وَلَوْ قَالَ ضَيْعَتِي هَذِهِ سَبِيلٌ أَوَّلُ السَّبِيلِ  
أَنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَةٍ تَقَارُفُوا هَذَا الْكَلَامَ لِلْوَقْفِ صَارَتْ وَقْفًا  
وَالْأَفْسَالُ عَنْ نَيْبِهِ فَإِنْ نَوَى وَقْفًا مِنْ كَيْفِ نَوَى وَإِنْ نَوَى صَدَقَةً  
تَصَدَّقَ بِعَيْنِهَا أَوْ قِيمَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ تَوَرَّثَ عَنْهُ إِذَا مَا  
**فصل في بيان ما يتوقف جواز العلم**  
**عليه** اتفق أبو يوسف ومحمد حمداً لله تعالى على أن الوقف  
يتوقف جوازه على شروط بعضها في المتصرف كالمالك فإن لا  
على المحل شرط الجواز والولاية تستفاد بالمالك أو من نفس المالك  
حتى لو وقف ملكاً لغيره بغير إذنه توقف على إجازته وبعضها  
يرجع إلى نفس المتصرف وهو كونه قريباً في ذاته وعند المتصرف  
حتى لو وقف المسلم أرضه أو داره على البيعة أو الكنيسة أو  
أو على دار دعوة للمبتدعة أو على فقراء أهل الحرب لا يجوز لعدم  
كونه قريباً في ذاته وعند المتصرف وكذا لو كان الواقف ذميّاً  
لعدم كونه قريباً في نفس المأمور وسياق بيانه في وقف أهل الذمة  
إن شاء الله تعالى وبعضها يرجع إلى المحل وهو كونه عقاراً أو  
منقولاً تبعاً للعقار واختلف في كون أربعة أشياء شرطاً  
لجواز الأول السليم إلى المتولى ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه

رحمه الله تعالى لأن الوقف ليس بمليك وأما ما أخرج له عن  
ملكه إلى الواقف فأسببه الاعتناق بخلاف الصدقة المنقذة  
فإنها أخرج عن ملك إلى ملك فيحتاج إلى قبض العين لذلك ولما  
تقدم من رواية الواقفي في وقف عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه أنه في يده فإذا توفي فإلى حفصة ولأن ما أخرج إليه  
يده حكماً لاستفادته الولاية منه فيصير كأنه أخرجه منه  
إليه فلا تريد ما لغيره على هذا الأصل الحكم وشرط عند محمد  
لأنه تقرب إلى الله تعالى بعين من ماله فيتوقف جوازه على التسليم  
كالصدقة بالعين وقد علم جوابه ثم تسليم كل شيء عنده بما  
يليق به ففي المبتر يحصل بدفع واحد فضاء بأذنه وفي السقا  
بشرب واحد وفي الخان نزول واحد من الماد ثم هذا في المتصرف  
والخان الذي ينزل فيه المان كل يوم وأما السقاية التي يحتاج  
إليها المانيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والعزاة بالغز  
فلا بد فيها من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة  
فيحتاج إلى من يقوم بمصالحه وإلى من يصيب المانيها والغنى  
والفقير في الخان والسقاية والبيوت والحوض سواء استوايها  
في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه جماعة بأذنه وسياق  
ما فيه من الاختلاف في باب بناء المساجد إن شاء الله تعالى وفي  
هذا الاختلاف يعني ما إذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد



ما حوالية فاعادة محمد الى ملك واقفه ان كان حيا والملك  
 وارثه ان كان ميتا لان التسليم بالصلاة شرط عنده ابتداء وكذا  
 انتهاء واقفاه ابو يوسف مسجد العدم اشتراطه التسليم  
 الثاني كونه مفترضا شرط عند محمد لتوقف التسليم عليه وليس  
 بشرط عند ابني يوسف لما يتنا الله الحق بالعتق ولو وقف نصف  
 ارضه يصح عنده ولا يصح عند محمد وسياتي تمامه في فصل وقف  
 المشايخ **والثالث** ذكر التابيد او ما يتقوم مقامه كالصدقة  
 ونحوها شرط عند محمد وليس بشرط عند ابني يوسف فلو قال  
 وقفنا رضى هذه او جعلناها موقوفة ولم يزد عليه جاز عنده  
 وصارت وقفا على الفقراء وبه اثنى مشايخ بلخ وعليه الفتوى لان  
 قوله وقف يقتضي ازالة الله الى الله تعالى ثم الى ابيه وهو العقب  
 وذا يقتضي التابيد فلا حاجة الى ذكره كالاغتياق وعند محمد  
 لا يجوز لان موجبه زوال الملك بدون التملك وذلك بالتابيد  
 كالعتق واذا لم يتابد لم يتوقف عليه موجبه ولهذا يبطله الناقد  
 كما يبطله البيع **ولو** قال وقفنا رضى هذه على عمارة المسجد فلا  
 يجوز عنده لانه لو لم يزد على قوله وقف يجوز عنده فيها ولو اذ  
 عين حية ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب ما حوله فلا يكون من يد  
 وعن ابني بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على الانتفاع لان الوقف على عمارة  
 المسجد بمنزلة جعل الارض مسجد او بمنزلة عمارة في المسجد قال  
 (بإذنه)

قال الفقيه ابو جعفر هذا القول صحيح الى وقال ابو بكر  
 الاسكاف ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف  
 على عمارته والمسجد يكون سجدا بدون البناء فلا يكون عمارة البناء  
 مما يتابد فلا يصح الوقف والاول اوجه **ولو** قال وقفنا رضى  
 هذه على ولدي وولد ولدي ونسلم ابدا يصح عند ابني يوسف  
 ايضا لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم  
 يعين لجعله اياه وقفا على الفقراء **الاضحى** انه فرق بين قول  
 ارضي هذه موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي صحيح الاول والثاني  
 الثاني لان مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر  
 الولد كان مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما  
 في اشتراط ذكر التابيد وعدمه اما هو في النصيص عليه او على  
 ما يتقوم مقامه كالفقراء ونحوهم **واما** التابيد معنوق  
 فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ  
 رحمهم الله تعالى **والرابع** اشتراط الواقف الانتفاع  
 بالوقف لا يمنع من صحته عند ابني يوسف وينع عند محمد  
 وسياتي في باب الوقف على القبر ان الفتوى على قول ابني يوسف  
 وان معه جماعة **وضم** في بيان **اشتراط قبول**  
**الوقف وعنده** قبول الموقوف عليه الوقف ليس بشرط  
 ان وقع لا قوام غير معينين كالفقراء والمساكين وان وقع



لشخص بعينه وجعل آخر للفقراء بشرط قبوله في حقّه فان  
قبله كانت الغلة له وان زده تكون للفقراء ويصير كانه مات  
من قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن زده اول مرة ليس  
القبول بعده **ولو** قال وقفت ارضي هذه على اولاد زيد ونسله  
وعقبه ومن بعدهم على المساكين فقبله بعضهم ورده بعضهم  
تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وان زده كلهم يكون للمساكين وان  
قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون ماردة للمساكين فان  
حدث زيد ولد او نسل وقبله كلهم او بعضهم رجع لمن قبله منهم  
وان زده كلهم كان للمساكين وهكذا الى ان يقرضوا بخلاف ما لو  
اوصى بثلث ماله لجماعة باعيانهم فزدها بعضهم فان حصتهم  
تكون لورثة الموصي وكذلك لو زدها الكل والفرق بينهما  
ان الموصي انما اوصى لهم فقط فابطل منها يكون لورثته واما  
الواقف فانه قد جعله بعدهم للمساكين فاذا بطل كونهم يصير  
للمساكين **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
ابدا على زيد وعمر وولداهما عايشا ومن بعدهما على المساكين ثم  
مات احدهما او زده تكون حصته للمساكين فلا يستحقها الاخر  
لانه جعل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه لهما وما كان لله  
تعالى فهو للمساكين فمن قبل منهما وبقي جيا يقدم عليهم حصته  
بخلاف المسألة الاولى فانه اوجبه لهم اولاً ثم جعله من بعدهم

بعدهم للمساكين فلا يكون لهم شيء مما لم يرد الكل او يقرضوا **ولو**  
قال وقفت ارضي هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين  
فقال زيد لا اقبل لنفسى ولا لاولادي يصير زده في حصته فقط  
واما اولاده فان كانوا اكبارا فالرد والقبول اليهم وان كانوا صغارا  
تكون حصتهم لهم **ولو** قال وقفت ارضي هذه على زيد ومن  
بعده على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت ما  
بعدها او قال قبلت ثلثها او نصفها ورددت الباقي استحق ما  
قبله وكان الباقي للمساكين **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل ابدا على زيد وعمر وما عايشا ان قبل ومن بعدهما على المساكين  
فقبل احدهما او زدها اخر استحق الغاية حصته وتكون حصته الرأ  
للمساكين وقد روي عن زفر بن جرحه الله تعالى انه قال اذا اوصى ان  
يجوز على زيد وعمر ومن ثلثه في كل شهر دراهم معلومة لكل منهما  
وما عايشا والمراد من هذا عند حياتهما معا **وقال** سائر اصحابنا  
رحمهم الله تعالى وصية الباقي منهما على حاله ولا يبطل موت أحدهما  
**ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على زيد  
وعمر ومن بعدهما على المساكين وكان احدهما ميتا تكون الغلة كلها  
لحيييهما لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات الحي يصير الغلة  
للمساكين **باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما لا يدخل وان كان**







غلة للوقف واللا يتك على حاله وإذا صار بخلاف من ان  
يكون غلة وصار وقفاً وهكذا حكم ما يرد ما يثبت من اصول الحج  
الوقف ولو كان في كرم الوقف شجرة يضر ظلمها بشمارة ان كان  
ثمرها يزيد على ما ينقص من ثمره لا يقطع ولا يقطع وهكذا الحكم  
لو اضرمت بالارض ولو وقف ضيعة له وقال شتمتها فغني  
عن تحديدها جاز الوقف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض اثمها  
غير داخل في الوقف فانه ينظر الى حدودها فان كانت مشهورة  
وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفاً والا كان القول فيها قوله  
وهكذا الحكم لو وقف داراً وقال ان هذه الحجرة لم تدخل في الوقف  
فانه ينظر الى حدودها وتساأل الجيران عنها فان شهدوا انها من  
الدار كانت وقفاً والا كان القول قوله فيما اشكل كونه وقفاً  
ولو وقف ارضاً قطعاً اياها السلطان فان كانت ملكاً له  
او مضافاً وان كانت من بيت المال لا يبيع ولا يبيع وقف ارض  
الحوز وهي ما حازها السلطان عند غنم اصحابها عن زراعتها واداء  
مؤنهم اياها اليه لكون منفعتهما للمسلمين مقام الخراج  
ورقبة الخراج الارض على ملك اربابها فلو وقفها من دخله  
السلطان فيها لم يضره لانه لا يبيع لكونه مزارعاً ولو وقف ارضاً  
اشتراها بعتد فاستد يبيع ان كان بعد القبض لانه استملكها  
باخراج اياها عن ملكه بالوقف وعليه قيمتها وان كان قبله او

او كان البيع باطلاً كان الوقف باطلاً ولو هبت له ارض  
هبة فاستد فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق  
ما وقفه لا يلزمه ان يشتري بماله الذي يرجع به على البايع  
ارضاً ليقبضها بدلاً لانه وقف ما لا يملك ولو استحق بعضه  
مشاعاً واخذ المستحق لا يبطل الوقف في الباقي عند ان يوقف  
لانه يجوز مشاعاً ابتداءً فلا يبقا ولو اشترى ارضاً  
بالحيا روقفها ثم وقفها قبل مضي مدته يبيع ويكون ذلك ابطاً  
لحياره وهكذا الحكم في البايع اذا كان الحياز له ووقف ما باع  
ولو بعد التسليم ولو وقفها المشتري بعد القبض في مدة حيا  
البايع فامتنع البيع لم يبطل الوقف لان الباطل اذا اطر اعلى موقوف  
ابطله ولو استحقت منه بعد الوقف ضمن قيمتها جاز شراؤه  
ووقفه ومثله العتق لاستناد الملك الى زمن الاستيلاء ولو  
اشترى ارضاً وقفها ثم اطلع فيها على عيب رجع بالنقصان ولا  
يلزمه ان يشتري بدلاً لعدم دخول نقصان العيب في الوقف  
ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح  
وبحسب القاضى على دفع ما عليه ان كان مؤثراً وان كان محسراً  
ابطل الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق الموهوب لعدم امكان  
وقفه بعد تزويله وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم  
الى المستاجر لعدم تعلق حق مؤجرها لئلا يملكها وذكر القضاة في



في فتاويه اخلافا في جواز وقف البناء دون الارض وذكر  
عن محمد رحمه الله تعالى انه قال اذا وقف بناء في الارض الوقت على  
الجملة التي ذكرت وقت الارض عليها جاز. وذكر في اوقاف  
الحصاف ان وقف حوايت لا سواق يجوز ان كانت الارض بلجا  
في ايدي الذين يؤولها لا يخرجهم السلطان عنها من قبل انوارها  
في ايدي اصحاب البنايات وارقوا وتقسيم بينهم لا يقرض لهم السلطان  
فيها ولا يقرضهم وانما له طلة ياخذها منهم وتداولها خلف عن تلف  
ومضى عليها الدهور وهو في ايديهم يتبايعونها ويؤاجرونها  
وتجوز فيها وصاياهم ويمدحون بها ما يعيدونه وينون غير  
فكذلك الوقف فيها جائز انتهى. وفي فتاوى الناطقي عن محمد  
ابن عبد الله الاصبهاني من اصحاب زفرانه يجوز وقف الدراهم  
والطعام والمكيل والموزون فقبل له وكيف يصنع بالدراهم  
قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذلك يساع  
المكيل والموزون بالدراهم او الدنانير ويدفع مضاربة ويتصدق  
بالفضل وقيل هذا ينبغي ان يجوز اذا قال الوقت هذا لكن  
على ان يقرب من لا بد له من الفقر في دفع اليهم ويبدرونه  
فاذا احصدوا يؤخذ ويقرض لغيرهم وهكذا دائما **ولو وقف**  
رب المال ضيعة من مال المضاربة يصح عند اي يوسف  
مطلقا وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح بناء على جواز

جواز وقف المشايخ وعنده **في فتاويه**  
**الوقف او غيره** **الاجار او بناءه في الوقف**  
**رجل غرس** فيما وقف شجارا او بني بنا او نصب بابا قالوا  
ان غرس من غلة الوقف او من ماله وذكر انه غرسه للوقف يكون  
وقفا ولو لم يذكر شيئا وغرس من ماله يكون ملكا له ولو غرس  
في المسجد يكون للمجدلانه لا يغرس فيها ليكون ملكا. ثم ان كان  
له امر كالقناج مثلا اباح بعضهم للمقوم الاكل منها والصحة  
انه لا يباح لانها صادرة للمجدل فصرف في عمارته بخلاف شجرة  
على طريق العامة جعلت وقفا عليهم ويستوي فيها الغني والعقير  
كلما الموصوع في القنات وما السقاية وسرير الحنازة والمصحف  
الوقف **ولو كانت الثمار على شجار رباط المارة** قال ابو القاسم  
ارجو ان يكون التوال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها  
جعلها للفقر **وقال ابو الليث** الاحوط ان يحترز عن  
تناولها من لم يكن ساكنا فيه الا ان يكون ثمة لقيمة لها كالنوت  
مثلا **ولو غرس رباط شجرة في وقف الرباط** وتعاهد بها حتى  
كبرت ولم يذكر وقف الغرس ايضا **الرباط** قال الفقيه ابو  
جعفر ان كان اليه ولاية الارض الموقوفة فالشجرة وقف والا  
فمن له وله رفعها **ولو طرح** شوقينا في وقف استاجر وغرس  
فيه شجرة ثم مات يكون لورثته ويورثون بقلعه وليس لهم ان يبيعوا



فيما زاد الترفيق في الارض عندنا **وقف** وقف بحجة باصلها  
 على مسجد معين او على العنق اعرف ان كان لها ثمة او وقف يتنفع  
 به كسبح الغنم لا تقطع الا اذا دبست او يمس بعضها فانه  
 يقطع اليابس ويترك عير لانه لا يتنفع باليابس ويتنفع بالحي  
 وان لم يكن لها ثمة تقطع ويصرف ثمنها في عمارة المسجد او تصد  
 به **مقبرة** فيها اشجار عظام وكانت فيها قبل اتخاذ الارض  
 مقبرة ان علم مالك الارض تكون الاشجار له باصولها يصنع بها ما يشاء  
 وان كانت مواتا واتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصولها على ما  
 كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو بنيت بعد ذلك ففي الفار من ان  
 علم والا فالراي فيها للقاضي ان راي بيعها وصرف ثمنها في عمارة المقبرة  
 جائز ذلك وبني الحكم كانها وقف ولو حصل ارضه او داره  
 مقبرة وفيها اشجار او بنا في مقبرها له ولو دنت من بعده لان  
 مواضع الاشجار او البناء كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو  
 غرس اشجارا في ضفة حوض قرية او في جاني طريق العامة او على شاطئ  
 نهر العامة كانت له فان قطعها ثم بنيت من عروقها اشجار تكون له ايضا  
 لوجودها من ملكه **اشجار** على جاني نهر في الشارع احتشم فيها  
 الشربة ولم يعرف العاين وهو بحري امام باب رجل في الشارع قالوا  
 ان كان موضع الاشجار ملكا للشربة فما بنت فيه ولم يعرف عاينه  
 يكون لهم وان لم تكن الارض لهم بل للعامة وللشربة حق التسييل فقط

نقطه فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك المكان حين  
 اشترى الدار صاجها فانها لا تكون له ولا تكون له لان ما بنت  
 في فناداره يكون له ظاهرا **فصل في وقف المنقول**  
**اصالة** اخلفت ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 في وقف المنقول مستقلا فعلى يوسف في الواد ولا يجوز الوقف في  
 الحيوان والريق والمنافع والاشباب ما على الكراع والسلاح لا بطريق  
 البيع كما تقدمه **والصحيح** ما روي عن محمد من انه يجوز وقف ما جرى  
 فيه التقاريف كالمصاحف والكتب والقابر والقدوم والمنشآت  
 والقدرة والجنارة لوجود التقاريف في وقف هذه الاشياء  
 وبه يترك القياس كفي الاستصناع بخلاف ما لا تقاريف فيه  
 كالسيارات والامتنع لان من شرطه التابيد كبيتنا ولكن تركناه فيما  
 ذكرناه للتعارف وفي السلاح والكراع للجهاد بالنظر فان خالد  
 ابن الوليد رضي الله تعالى عنه وقف دروعا له في سبيل الله تعالى  
 فاجازه النبي صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقة في سبيل الله تعالى  
 فارادت امرأته ان تحج عليها فاجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال الحج من سبيل الله **وطليحة** رضي الله تعالى عنه حبس  
 سلاحه وكراعه في سبيل الله اي حيله والابل كالحمل لان العرب  
 تقاتل عليها وتحمل عليها السلاح ففي فيما وراه على الاصل **ولو**  
 وقف بقرة على رباط بان يعطى ما يخرج من لبنها وبشيرازها ومنها

الحظ الذي صلى الله عليه وسلم  
 اجازة النبي صلى الله عليه وسلم



لأننا التبتل ان كان في موضع تقارنوا ذلك بوجه كافى السقاية والآ  
فلا **ولو** وقف ثورا على اهل قرية لينزى على قريتهم لا يصح لانه ليس فيه  
عنت ظاهر ولا موقية مقصودة **ولو** وضع جاني مسجد او خلق  
فيه قنديل له ان يرجع به لانه لا يترك فيه دائما **ولو** كثرت الدواب  
المربوطة للمرابطين وعظمت ثوبها يجوز للثوب بيع ما كبرت منها حتى  
عن صلاحية ما ربطت له وتمليك الصالح منها **ولو** باع اهل  
المسجد نقصه او غلة وقفه يجوز ان لم يكن ثمة قاض فان كان صحيح  
انه لا يصح الا بآذنه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله الانصاري  
من اصحاب زرقا الجوزي وقف الدرام والطعام والله تعالى اعلم  
**فصل في وقف المشاع وقسمته والمهاياة فيه**  
**فيه** اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على جواز  
وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في المكن  
فاجازه ابو يوسف وبه اخذ مشايخ بلخ وابطله محمد بن علي اخلافهم  
المتقدم **فنقول** نفويا على قول ابو يوسف اذا وقف  
احدا الشريكين حصته من ارض جاز واذا اقتسماها بعد ذلك شاء  
وقع في نصيبه لو اقف كان وقفا ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيه  
وان وقفه ثانيا كان حوطا لا يرتفع الخلاف **ولو** وقف نصف  
ارضه مثلا بغير ان يبيع نصفها ثم يقاسم المشتري **ولو** وقف الاثر  
الى القاضى فامر جلا بالمقاسمة معه جاز وليس له ان يقاسم نفسه

١٨  
نفسه لانها مأخوذة من المفاعلة فتقتضى المشاركة بين اثنين فما  
فوقهما **وقضى** جواز الوقف المشاع يقع الخلاف **ثم** اذا طلب  
من القاضى القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم ويأمرهم بالمهاياة **وقال**  
يقسم اذا كان البعض ملكا والبعض وقفا **ولو** كان الكل وقفا فاراد  
اربعة قسمته لا يقسم حتى لو وقف صنيعته على ولديه مثلا فاراد  
احدهما قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة لا يجوز بل يدفع القيم كلها  
مزارعة وليس في ذلك الى اربابه وانما هو للقيم **ولو** قسمته الواحدة  
بين اربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه ويكون المزرعة له دون  
شركائه توقف على رضاهم **ولو** فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم  
جاز ولمن اوى منهم بعد ذلك ابطاله **ولو** وقف دورا للاستغلة  
ليس له ان يسكنها احدا بغير اجرو **ومن** وقف دارا يسكني ولديه  
فطلب احدهما المهاياة والى الآخر يسكن كل نصف بلا مهاياة  
**كانت** بين اثنين فوقف احدهما نصيبه واراد نصب لوح  
الوقف على يابه قسمته الاخر له ذلك لانه تصرف في محل مشرك  
**ولو** رفع الامر الى القاضي فاذا ن له به جاز صيانة للوقف عن البطلان  
ولعموم ولايته **امراة** وقفت دارا في موضعها على ثلاث بنات لها  
وجعلن لهن بعد من المساكين وليس لها ملكا غيرها ولا وارث لها  
غيرهن والواثلث الدار وقف والمثلثان ميراث لهن بغير مزية  
ما شئ من الاجارة والملك وهذا عندنا في يوسف حلا فالحمد



**ولو** كانت الارض بين رجلين فتصدقاه بجملة صيدته موقوفة  
 على المساكين ودفعها معا الى قيم واحد جاز انفاقا لان المانع  
 من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد فلو لم يوجد  
 هذا **ولو** وقف كل منهما نصيبه على حصة وحدها القيمة واحدا  
 وسلمه معا جاز انفاقا لعدم الشيوع وقت القبض **ولو** اخلفا  
 في وقيتهما حصة وقيما واتخذ زمان تسليمهما **لهما** او قال كل منهما  
 لقيمتي اقبض نصيبتي مع نصيب صاحبي جاز ايضا انفاقا لانهما  
 صارا كقول واحد اخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم لقيمتي  
 ولقد فانه لا يصح الوقف عند تعدد لوجود الشيوع وقت العقد  
 وتمكنه وقت القبض **ولو** قال وقف نصيبتي من هذه الارض وهو  
 تلميها فوجد اكثر من ذلك كان نصيبه كله وقفا كالوصية بخلاف  
 البيع فان زاد يكون للبائع **اراض** او دور بين اثنين فوقف  
 احدهما نصيبه على النقر او حكم بصفته ثم اراد القسمة فقسّم القنا  
 وجمع الوقف في ارض او دور واحدة جاز عند ابن يوسف ومحمد  
 واختاره هلال كالوكان لهما داران وطلبوا القسمة فجع القاضي  
 نصيبا حدهما في دار ونصيب الاخر في دار جاز ذلك فذلك  
 ههنا الا انما يجوز سواء كان في مصر واحد او بمصرين ههنا يجوز  
 اذا كان في مصر واحد لا في مصرين **وعلى** قول ابن حنيفة يقسم القاضي  
 كل واحد على حدة الا ان يري الصلاح في جمع في جمع الوقف كله

كله في ارض او دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان  
 الشريكين اقتسما باقتسما او ذلك جائز **ولو** اقتسما الشريكين  
 وادخلا في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف  
 جاز ويصير كأنه اخذ الوقف واشتري بعضه ليس بوقف من  
 نصيبه بزيك بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز  
 لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما  
 اشتراه ملك له ولا يصير وقفا ثم اراد تمييز الوقف عن الملك  
 يرفع الامر الى القاضي كاتقدم **ولو** وقف عشرة اذرع شيئا  
 من ارض فتاسم فوقع نصيبا لوقف اقل من ذلك لجودة الارض  
 التي وقعت للوقف او اكثر لكونها دون المظنة الاخرى جاز لان  
 مثل هذه القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح  
 للوقف لتحقيق المعاد له **ولو** انا دان بصرف الارض الوقف الى  
 ارض اخرى مكانها وحمل الوقف ملكا لنفسه لا يجوز لانها مائة  
 للوقف الى غير الا ان يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في اصل  
 الوقف فحجوز **ولو** قال وقفت من هذه شيئا ولم يسمه كان  
 باطلا لان الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك  
 ربما بين شيئا قليلا لا يوقف عادة **ولو** قال وقفت جميع  
 حتى من هذه الدار والارض ولم يسم السهام يجوز استحقاقا  
 اذا ثبت الواقف على اقرار وان محمد فجات بيعة فمهدت



بالوقف ومقتد ارحسته وتموم حكم الفاضل بالوقف وان  
شهدوا على اقراره بالوقف ولم يعرفوا مقتد ارحسته فالقول قوله  
فيه وان مات قام وارثه مقتداه فما اقر به لزمه وحكم به القضا  
ثم ان ثبت عندنا ان يدين ذلك حكم به ايضا ولو وقف نصف  
ارض له ثم مات وقد وصى الى رجل في الورثة كبار وصغار فارأى  
الوصي ان يقاسم الكبار ويفرد حصته الوقف جاز ان ضم حصته القضا  
الى الوقف والافلا لانه وصى الصغار ووال على الوقف فلا يمكنه  
ان يفرد حصته الوقف عن حصته الصغار لو كان وصيا على صغار فانه  
ليس له ان يقاسم بينهم ويفرد نصيب كل واحد منهم عن نصيب الآخر لانه  
يلزم ان يكون مقاسما لنفسه وانه لا يجوز ولو اراد الواقف ان  
يقسم امواله وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقف ويصرف غلته فيما  
سعى من الوجوه جاز **ولو** استحق نصف ما وقفه وفقوه المستحق بستر  
الباقى وقفا عند ابي يوسف خلا فالجهد **ولو** تجوز المقاسمة مع وكيل  
الوقف ووصيته **ولو** وقف نصف ارضه الى ابنه والى رجل اجنى لا يجوز  
له ان يقاسم الابن ويفرد حصته الواقف لكون الابن وصيا ايضا  
**ولو** وقف نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد  
في حياته وبعد مائة ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة او غيرها  
وجعل الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد وفاته يجوز لها ان يقسمها  
ويأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده لانه لما وقف كل نصف

على جهة صار اوقفين وان تحدث الجهة كالوكانت لشريكين فوقفهما  
كذلك والله تعالى اعلم **باب**  
**الوقف على جهة بطلان** اختلف ائمتنا فيما لو وقف ارضه  
او داره وشرط الخيار لنفسه **فقال ابو يوسف** ان يبين وقتا معلوما  
يجوز ان يوقف والمشرط كالبيع وان كان الشرط مجهولا يكون الوقف **بطلان**  
وقال محمد لا يصح الوقف معلوما اذا كان الوقف او مجهولا واختاره **بطلان**  
**وقال ابو يوسف** ان لا يستحق اوقف جاز والشرط باطل على كل حال كالى  
اعتق بشرط الخيار وكالى جعل داره مسجدا على انه بالخيار ثلاثة  
ايام فانه يصح الجعل ويبطل الشرط اتفاقا **ولو** ذكر الواقف جهة لا  
تنقطع وهي مثل الفقراء ولا غنيا بان قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل على من يشاء **او قال** على الناس او بنى اعم شئ او على العرب او  
على العمى **او قال** على الرجال والنساء **او قال** على الصبيان **او قال**  
على الموالى **او قال** على العميان وان مات **او قال** على قرا القران او  
الفقهاء او المحذنين وما اشبه ذلك مما يشبه الفقراء ولا غنيا كان  
الوقف باطلا وهذا على اطلاقه قوله الخضاف وقد تقدم ان  
المقتضى للصحة والبطالان في اول الابواب وهذا لانه لم يقصد  
به المساكين ليكون قربة بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل  
ابدا على ولد زيد لان زيدا معين فيكون الوقف على ولد جاز **واما**  
الناس وما اشبههم فلا يجوز ان يدخل فيهم الفقير والغنى فلا بدري

الوقف



لن تقطع العلة لا غنيا او فقرا ولا يمكن من هذا الى الميتين  
لاستلزام امر اختلاف الجهة غنى وفقرا اختلاف المصروف  
هبة وصدقة ومما يختلفان وصار كانه قال وقفت على يد  
او عمرو وماتت بلا نبيات فانه لا يصح لان اوفى موضع الحظ  
لاخذ الامن فلا يكون عليهما ولا على احد مما بعينه كيلا يلزم  
الترجيح بلا مرجح **وله** قال على ان لا يبطاله اوردته من سبيل الو  
اوسعه اوردته **و** او قال على ان لا يورثني ابن سطلوم او  
بيجوم ومما اشبهه كانا الوقف باطلا على قول المختصين وهلال  
وجايزا على قول يوسف بن خالد السمتي لا بطلاله الشرط بالحافة  
اياء بالعتق **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة يوما او شهرا  
لو ذكر وقت معلوم لم يزد على ذلك صحيح ويكون وقفا ابدا **ولو** قال  
فاذا مضى ذلك الشهر في مطلقة كان الوقف باطلا لا  
لما قال موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط  
ذلك كانت موقوفة ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على  
فلان ولم يزد على ذلك فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي موقوفة  
ابدا **واما** اذا قال صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر  
كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط الرجعة فيه ولم  
يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط  
الرجعة فكانه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فوق بينهما

بينهما هلال ثم قال ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدقة  
موقوفة سنة قال اوقف صحيح جايز وهي موقوفة ابدا **قلت**  
فان قال فاذا مضت السنة فالوقف باطل قال فهو كما شرط اي  
تضيير العلة للمساكين سنة والارض ملك لورثته لانه باشرط  
البطلان خرجت من الوقف المضاف اللازم بعد الموت الى  
الوصية المحضة **و** قال المختصين ولو وقف داره يوما او شهرا  
لا يجوز لانه لم يجعله موقفا **وكذلك** لو قال صدقة موقوفة  
بعد وفاتي على فلان سنة يكون باطلا فالحاصل ان على قول هلال  
اذا شرط في الوقف شرط يمنع التاميد لا يصح الوقف **ولو** قال  
اذا تجاعد او اذا جارس الشهر او قال اذا كنت فلانا او اذا تزوجت  
فلانة ومما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا  
لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يحلف به  
فلا يصح تعليق كالا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل  
التعليق ويحلف به **فلو** قال ان كنت فلانا اذا فدوه او ان ربيت من  
مرض هذا فارضى هذه صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها  
اذا وجد الشط لان هذا بمنزلة النذر واليمين **ولو** قال ارضي  
هذه صدقة موقوفة على ان اصابها او على ان لا يزد ملكي عن اصلا  
او على ان ابيع اصلا وان صدقت بشئها كانا الوقف باطلا **ولو** قال  
هي صدقة موقوفة ان سببت او اجبت او هويت كانا الوقف باطلا



في قولهم لان هذا تعليق الوقف بشرط وتعليقه به باطل في قولهم  
**ولو** قال لان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه  
 ينظر ان كانت في ملكه وقت النكاح صحيح الوقف والا فلا لان التعليق  
 بالشرط الكاين بتخير **ولو** علق وقفها على شراؤها فاشترها لا يصير  
 وقفا بخلاف تعليق العتق به للقبول وعدمه **ولو** قال ارض عن  
 ما جاز به المالك جازا الوقف عندنا خلافا للشافعي رضي الله تعالى  
 عنه بناء على جواز تصرف الفضولي موقوفا عندنا وبطلانه عنده  
**ولو** اهدم علو وقف او حوض وقف وليس لها ما يمكن به عمار  
 او احرق طوبى وقف مع السوق وصار بحال لا ينتفع به يبطل الوقف  
 على قول محمد ويرجع النقص الى الواقف والى ودينه من بعده **وكذا**  
 لو كان بعيدا عن القرية وخرب وصار لا ينتفع به ولا يرغب احد في عمار  
 واستيجار اصله **وروي** هشام عن محمد انه قال اذا صار الوقف بحيث  
 لا ينتفع به المساكين فلا يقاضى ان يبيع به ويشترى بثمنه غير وعلى  
 هذا فيمنع ان لا يصر على قوله برجوعه الى ملك الواقف او ورثته  
 بمجرد تقطعه او خرابه بل اذا صار بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر  
 يستقل ذكره بعض المحققين **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 على ان امان اعطى عليها لمن شئت من الناس جازا الوقف ثم اذا اشأها  
 للاغنيا او لاهل الدنيا او ما اشبه ذلك مما لا يجوز الوقف عليه  
 يبطل لصيرورته كالمذكور في صلب العتق والله تعالى اعلم **فصل**

**فصل في استبدال الوقف لو قال**  
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى ان ابيعها واشترى  
 بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى جازا الوقف بشرط  
 عند ابي يوسف استحسانا واختاره الحنفية وهؤلاء **وقال** محمد  
 ويوسف بن خالد السمتي الوقف صحيح والشرط باطل وهو القياس  
 وقال بعضهم بما فائدة **والصحيح** قول ابي يوسف لان هذا شرط  
 لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يجتمل الاستقبال من ارض الى اخرى  
 فان ارض الوقف اذا غلبها انسان واجرى عليها الماخى صار من عمار  
 لا تصلح للزراعة وضمن قيمتها وسرى بقيمتها ارض اخرى تكون وقفا  
 على شرائط الاولى وكذلك ارض الوقف اذا اقلزلها لافقه وصارت  
 بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفضل غلتها عن مؤنها يكون صلاح الوقف  
 في استبداله بارض اخرى فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم  
 تكن الصزورة داعية اليد في الحال **ولو** قال الواقف في اصله  
 الوقف على ان ابيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى ولم يرد على هذا  
 يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يذكر اقامة ارض اخرى مقام الاولى  
 وجازا في الاستحسان لان الارض بقيت للوقف فيقوم ثمنها مقامها  
 في الحكم ويجوز شراء ارض بثمنها بصير وقفا على شرائط الاولى من غير تجديد  
 وقف كالوقف على العبد الموصى بحديثه خطأ وضمن الجاني قيمته واشترى  
 بها عبدا فانه يجوز عليه حكم اصله بجود الشراء وهكذا حكم المدد



المقتول خطأ ههنا إذا شرط الاستبدال في أصل الوقف وأما  
إذا لم يشترط فقد أشار في السير إلى أنه لا يملكه إلا القاضى إذا رأى  
المصلحة في ذلك. ويجب أن يخص برأى أول العصاة الثلاثة  
المشار إليه بقوله عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيا  
في النار المفسر بذي العلم والعمل لا يحصل النظر إلى إبطال أوقاف  
المسلمين كما هو الغالب في زماننا **وله** وقف أرضا بشرط أن  
يستبدلها بأرض ليس له أن يستبدلها بما روى بشرط البدل دارا  
لا يستبدلها بأرض **ولو** شرط أرض قرية لا يستبدلها بأرض  
غيرها لتفاوت راضي القوي مؤنة واستغلا لا فيلزم الشرط  
**وله** اشترى البدل من أرض عشر أوقع جاز له بعد دخول الأرض  
عن أحدها ولو لم يقيد البدل بأرض ولا دار يجوز له أن يستبدل  
من جنس العقارات بأى أرض أو دار أو بلد شاء للاطلاق **ولو**  
بأعمال بغن فاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال لأن القيمة  
كالوكيل **ولو** أجاز أبو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال  
لأجاز البيع بالغبن القاضى كما هو مذهبه في بيع الوكيل **ولو**  
اشترى القيمة بنصف الثمن أرضا واشتد على نفسه انها من البدل  
جاز ويشتري بها الباقي بدلا أيضا **وله** باع الوقف وقبض  
منه ثم مات ولم يبين حال الثمن كان ديناً في تركته ولو كان  
الوقف من سائر الورثة كان فيه شرط الاستبدال لا يجوز له بيعه

٢٣  
بيعه واستبداله وإن كانت الأرض حصة لا يتبع بها ولكن  
يرفع الأمر إلى القاضى الذى يتردد ذكره أنفلا أن يسيله أن يكون  
موقفا لا يباع وأما ثبت له ولاية الاستبدال بالشرط وبدل  
لا كالبيع الحالى عن شرط الحيا ولا يملك أحد المتبايعين نقضه  
وإن لحقه فيه غبن **ولو** وهب ثمنه بقبض الهبة عند أبي  
حنيفة ويضمنه وعند أبي يوسف لا يبيع ولو ضاع لا يضمنه  
لكونه أمينا **ولو** باعها وردت عليه يعيب بقضاها وهلك الثمن  
عنده فإنه يضمنه من ماله. ولا يجوز بيع الأرض المردودة عليه  
في الثمن الذى ضمنه بخلاف ما إذا غصبها رجل وضمن قيمتها بعد  
ردّها وهلكت القيمة عند التميم يردّها إليه واسترد القيمة  
منه فإنه يرجع في القيمة ولا يبيعها **وله** باع أرض الوقف  
بغرض يصح في قياس قول أبي حنيفة فيبيع الغرض بلحيد  
التقديس ويشتري به بدلا أو يشتري بها بدلا وعند أبي يوسف  
لا يباع إلا بأحد التقديس ثم يشتري به بدلا ولو اشتري به  
مالا يبيع وقفه كغلام وجارية يكون الثمن ديناً عليه **وله** باع  
ما شرط استبداله ثم عاد إليه أن كان عاد بما هو من كل وجه  
كالرد بالعيب قبل القبض مطلقا وبعدة بقضا أو بفساد  
البيع أو خیار الشرط أو الروية جاز له بيعها ثانية لأن البيع  
الأول صار كأنه لم يكن وإن عاد بما هو كعقد جديد كالأقاليم



بَعْدَ الْفَيْضِ لِمَلِكٍ بَعِيًا ثَانِيًا لَانَهُ صَارَ كَانَهُ اشْتَرَاهَا شَرَاهُ  
جَدِيدًا فَيَصِيرُ وَقْفًا فَيَمْتَنِعُ بَعِيًا كَالْوِاسْتَرَى اَرْضًا اُخْرَى بِهَا  
الَا انْ يَكُونَ شَرْطُ الْاِسْتِئْذَانِ لِمَرَّةٍ بَعْدَ اُخْرَى وَلَوْ اشْتَرَى  
بِالْمَنْ اَرْضًا ثُمَّ رُدَّتْ الْاُولَى عَلَيْهِ يَجِبُ بَقْضُ عَادَتِهَا إِلَى مَا كَانَ  
عَلَيْهِ وَقْفًا وَالَّتِي اشْتَرَاهَا مِلْكٌ لَهُ لَا يَبْدُلُ عَنْ الْاُولَى فَإِذَا انْخَلَعَ  
الْبَيْعُ فِيهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ رَجَعَتْ الْوَقْفِيَّةُ إِلَى الْأَصْلِ لَعَدَمِ تَصَوُّرِ  
الْخَلْفِ مَعَ وجودِ الْأَصْلِ وَبَعْدَ قَضَائِهِ لَا تَعُودُ إِلَى الْوَقْفِيَّةِ فَتَكُونُ  
لَهُ وَمَا اشْتَرَاهُ بَدَلًا هُوَ الْوَقْفُ عَوْدًا مَبَايَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ جَدِيدٍ  
مَعِينٍ **وَلَوْ** اشْتَرَاهُ رَجُلٌ ثُمَّ وَهَبَهُ لِمَنْ بَايَعَهُ أَبَاهُ أَوْ مَاتَ فَوَرِثَهُ  
الْبَايِعُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَقْفِيَّةِ بَلْ يَبْقَى عَلَى مِلْكِهِ وَيَشْتَرِي بِثَمَنِهِ بَدَلًا  
لَعَدَمِ انْتِفَاضِ عَقْدِهِ فِيهِ وَهَذَا مِلْكٌ بِسَبَبِ جَدِيدٍ **وَلَوْ** بَاعَ  
أَرْضَ الْوَقْفِ وَاشْتَرَى بِثَمَنِهَا أَرْضًا أُخْرَى ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ لَأَرْضِ الْأَوَّلِ  
بَقِيَّةُ الثَّانِيَةِ وَقَفًا فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَسْتَحْسَانِ لَا يَنْقُصُ لَهَا مَنَافِعُ  
كَانَتْ وَقْفًا بَدَلًا عَنْ الْأَوَّلِ وَبِالْاِسْتِحْقَاقِ انْتَقَضَتْ تِلْكَ الْمَبَادِلُ  
مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَلَا يَنْقُصُ الثَّانِيَةُ وَقْفًا **وَلَوْ** قَالَ عَلَى أَنْ اسْتَبْدَلَهَا ثُمَّ  
مَاتَ وَأَوْصَى إِلَى وَصِيِّهِ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ لِأَنَّهُ شَرْطُهُ لِنَفْسِهِ هُوَ  
أَمِنْ حَتَّاجٍ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ وَالْمَشُورَةِ بخلاف ما إذا وكل به في حياته  
حيث يَصِحُّ التَّوَكُّلُ لِقِيَامِ رَأْيِ الْمُوَكَّلِ وَأَمَّا أَنْ تَدَارَكَ الْخَلَلَ لَوْ وَجَدَ  
**وَلَوْ** شَرْطُهُ لِكُلِّ مَنْ تَلَّى عَلَيْهِ جَارُؤُهُ ذَلِكَ مَا دَامَ الْوَاقِفُ حَيًّا

حَيًّا وَلَا يَجُوزُ مَعْدَمُوتُهُ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ  
وَبَعْدَ وَفَاتِهِ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْمُؤَلِّفِينَ وَهَلَالُ بِنَا عَلَى أَنَّهُ الْقِيمُ  
عِنْدَهُمَا مِثْلُ الْوَكِيلِ وَالْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِالمَوْتِ فَحْتَاجُ إِلَى الْأَسْنَادِ  
إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ أَيْضًا لِنَبْقِ الْوَكَالَةَ **وَأَمَّا** عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ  
فَإِنَّ الْوَلَايَةَ لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْوَاقِفِ **وَلَوْ** شَرْطَ لِلْمُتَوَلَّى اسْتِئْذَانًا لَهُ  
بَعْدَ وَفَاتِهِ تَقْيِيدَ بِشَرْطِهِ وَبِجُوزِئِهِ هُوَ اسْتِئْذَانُهُ مَا دَامَ حَيًّا  
ثُمَّ لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى حَقٌّ فِي اسْتِئْذَانِهِ بِخَاصَّةٍ ذَوْنِ الْأَسْنَادِ وَالْإِصْطِ  
**بِهِ** **وَلَوْ** شَرْطَ لِرَجُلٍ آخَرَ مَعَ نَفْسِهِ بِجُوزِئِهِ الْأَنْفَرَادِ بِهِ ذَوْنِ الرَّجُلِ  
لَا أَنَّهُ اشْتَرَطَ رَأْيَهُ مَعَ رَأْيِهِ **وَلَوْ** كَتَبَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ وَقْفِهِ لَا يَبِيعُ  
وَلَا يُوْهَبُ وَلَا يَمْلِكُ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ عَلَى أَنْ يَفْلَانَ بَيْعُهُ وَالْاِسْتِئْذَانُ  
بِثَمَنِهِ مَا يَكُونُ وَقْفًا مَكَانَهُ جَارِئِ بَيْعِهِ وَيَكُونُ الثَّلَاثِي نَاسِخًا لِلأَوَّلِ  
**وَلَوْ** عَكْسًا وَقَالَ عَلَى أَنْ يَفْلَانَ بَيْعُهُ وَالْاِسْتِئْذَانُ لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ  
وَلَا يَبِيعُ وَلَا يُوْهَبُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَنَّهُ رَجُوعٌ مِنْهُ عَمَّا شَرْطَهُ أَوْ  
**وَلَوْ** بَاعَ الْمُتَوَلَّى أَرْضَ الْوَقْفِ وَقَبِضَ الثَّمَنَ ثُمَّ عَوَّلَهُ الْقَاضِي وَنَصَبَ  
غَيْرَهُ فَاسْتَرْدَا الثَّانِي الْوَقْفَ مِنَ الْمُشْتَرِي بِحُكْمِ الْقَاضِي حَبْطُ عَلَيْهِ  
أَجْرُهُ مَا سَكَنَ فِيهَا لِأَنَّهُمَا مَعْدَمٌ لِلْأَجْرِ وَهَذَا بِنَا عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ  
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فصل في اشتراط الزيادة**  
**والتقصان في مقدار الميراثات وفي رباها** واشتراطه في  
وقفه انْ يَزِيدَ فِي وَظِيفَةٍ مِنْ بَرٍّ زِيَادَتَهُ فَإِنْ نَقَصَ مِنْ وَظِيفَةٍ







في كل **لو** فان باعها القاضى بغيرها للدين ثم ظهر او قدم له مال  
تخرج الارض من ثلثه لا يبطل بيعه فيشتري بها ارض بدلا عنها  
وان باعها اكثر من القيمة يشتري بالثمن بدل وان وقفها على بعض  
ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي تخرج من الثلث تتوقف وقفية  
عليهم على اجازة البقية فان اجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم على  
ما شرط لهم والا يتقسم بينهم وبين باير الورثة على قدر ميراثهم منه  
وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي احد من  
الموقوف عليهم حيا فاذا انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة للمساكين  
وحكم ما سبق عند عدم خروج كلهما من ثلث التركة كلهم خروج كلهما  
**ولو** وقفها على اولاده واولاد اولاده ونسبهم ابتدا بينهم بالسوية  
ثم على المساكين وهي تخرج من الثلث وكانت اولاده وناقلته ذكورا  
واناثا وكان له زوجة وابوان فان اجازوه الورثة كانت الغلة  
بين الموقوف عليهم على ما شرط لهم والا قسمت على عدد ولده لصلبه  
وعلى عدد ناقلته فما اصاب ولدا لصلب يعطى منه لزوجته  
وابويه ثمنه وسدسه ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين لانه في الموضع لو صيته وهي لا يجوز لوارث دون وار  
وما اصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرط  
الواقف • وقد ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارثه  
وبقي القسمة على هذا ما بقي من ولدا الصلب **حد** فاذا انقرضوا

انقرضوا تكون الغلة كلها للنافلة على ما شرطه الواقف لجوان  
عليهم عند وجود اولاد الصلب ويسقط ما كان يعطى لزوجته  
وابويه لانهم ليسوا بموقوف عليهم وانما اعطيناهم مما اصاب ولد  
اولاد الصلب فوايضه لوقفه في الموضع على بعض ورثته دون  
بعض وانه لا يجوز ثم في كل سنة يغير عدد الفريقين يوم  
انتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد فما اصاب النافلة سلم  
لهم وما اصاب اولاد الصلب قسم بينهم وبين بقية ورثته  
كما ذكرنا **ولو** وقفها على الفقراء من ولده وولد ولده ونسبه  
ابتداء من بعدهم على المساكين ولم تجزوه تقسم الغلة على عدد  
فقراء الفريقين من اولاده وناقلته ثم يعمل كما تقدم وهذا  
الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وفقراء ولد ولده ونسبه  
ابتداء وعلى ولد زيد بن عبد الله **ولو** وقف ارضا له على  
قوم وادعى بوصايا لآخرين في الثلث لا يفي بذلك ولم يجزها  
الورثة يضرب لاصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما  
اوصى لهم ويضرب للوقف في الثلث بقية الارض فما اصاب  
سهم الوصايا منه كان لاصحابها وما اصاب قيمة الارض  
الموقوفة منه افرد بقدره منها وكان وقفا على ما سئل  
فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثالا وقيمة الارض  
عشرون دينارا والوصية عشرة دنانير يعطى للوصي لهم



خمسة وبقي نصف الارض وقفا لكون الوقف في المرض كالوصية فيسا  
 خلافا لما اعتق في مرض موته اود بر ووصي بوصايا فانه يبدأ بالعق  
 فان فضل شيء يصرف في الوصايا والا تسقط لما ورد في الخبر انه  
 يبدأ بالعق من الثلث **ولو** قال يعطي فله ارضي هذه بعد موته  
 لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله ابدانا سألوا ولم يقبل  
 صدقة موقوفة فانها تكون وصية لا وقفا فتصرف الغلة الى الموقوف  
 المخلوق من ولده ونسله يوم موت الموصي ان خرجت من الثلث والا  
 فبحسابه ولا يستحق الحادث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للميت  
 فاذا انقضوا بقود الارض الى ورثة الموصي **ولو** وقفها ثم برأصا  
 وقف الصحة فنقص من كل ماله **ولو** قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة لله عز وجل بعد وفاتي على ولدي ومن هلك منهم فجميع ما  
 سمي له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيب منها لو كان حيا  
 لولده وولد ولده ونسله ابدانا سألوا بحري عليهم وبحري  
 كل من هلك منهم عن غير ولد على من بقي ما بقي منهم احد يصح الوقف  
 في كلها ان خرجت من ثلث ماله وتكون غلته لولده لصلبه ولسائر  
 ورثته على قدر ميراثهم منه ومن هلك منهم وله ولد او ولد  
 يكون سهمه لولده فتقسم الغلة على عدد اولاد الصليب كلهم فسا  
 اصاب الهالك لو كان حيا ياخذ ولد ونسله وهو وقف  
 عليهم من جديهم وما اصاب ولدا لصلب كان بينهم وبين جميع

وبان

جميع ورثة ابيهم على قدر ميراثهم منه وياخذ ولدا لهالك ونسله  
 مما اصاب ولدا لصلب ما كان يصيب اباهم لو كان حيا فياخذ  
 من وجهين احدهما ما كان لا يميم وهو وصية لهم من جديهم الواف  
 وهي جائزة لهم والثاني ما كان يصيب اباهم مما صار للباقيين  
 ولدا لصلب وهو ميراث لهم عن ابيهم فيقسم على جميع ورثته على  
 قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين توفي منه اولا وكذلك  
 لو قال صدقة موقوفة على اولاد زيد وبكر وعمر ومن توفي منهم  
 فنصيبه لولده ونسله او قال لساكنين وهلك واحد منهم ياخذ  
 ولده او الساكنين نصيبه ويشارك ولدى الصليب للباقيين في  
 الثلث الذي اصابهما من غلة الوقف لقيامه مقام ابيه لان ما  
 اخذه اولا كان بوصية الجدة والحاجين لولدائه عند وجود  
 ولده لصلبه واما ما ياخذه ولداه الباقيان من الوقف فانما  
 هو على حصة الميراث لعدم جوازه على وارث دون وارث فيكون  
 ما سمي لهم الجميع ورثته هذا اذا لم يخبر الورثة الوقف واما اذا ابا  
 بعد وفاته كان على ما شرطه وكل من هلك منهم ينقل سهمه  
 الى ولده ونسله ولا شيء لهم من حصته من بقي من ولدا لصلب لان  
 الوصية قد اجزت لهم من بقية الورثة ولو اجان البعض دون  
 البعض تقسم غلته على ولدا لصلب فما اصاب الهالك منهم يكون  
 نصيبه لولده ونسله وما اصاب الاحياء منهم يكون لهم ثم من



كان من ولد من اجاز ابوه الوقف فلا حق له فيما بقى الغلة **ولو** كان  
 من ولد من اجاز ابوه الوقف فهو على حصته كما اصاب ولدا الصلبي  
 من الغلة لما بيننا **فان قيل** لا يجوز ان ياخذ ولدا لها لك من وجهين  
 ما سمي لا يسهم من الوقف وما كان نصيبه على طريق الميراث من حصصهم  
 من بقى من ولد الصلبي وانما يعطون ما اصاب ابائهم خاصة ولا  
 يزدون على ذلك **فيل** له لوجهها صدقة موقوفة بعد وفاته  
 على ولديه زيد وعمر ومن هلك منهما نصيبه لولده ونسبه ابدا  
 ثم هلك زيد عن ولد يكون نصيبه لولده والنصف لعمر فان قال  
 له النصف ولا يزد عليه **فيل** له فان قال ومن هلك منها  
 نصيبه للمساكين وهلك عمر وعمر ولد وصار نصيبه للمساكين  
 يكون النصف لآخر لزيد خاصة **فان قال** نعم قيل له فقد صار  
 لابن الصلبي من الميت شيء لم يصل الى ورثة ابنه شيء منه لوقوعه  
 وصيته للمساكين في نصيب الها لك خاصة فتكون الوصية في حصته  
 دون حصته الباقي **قال** هلال رحمه الله تعالى وهذا مما لا احسب  
 احدا ينقله مع ان ولدا لولد من جود لم الوصية فم كالمساكين  
 فياخذون ما كان لا يميم من الغلة بوصية جدهم لهم ويقولون لهم  
 ما نأخذ من غلة الوقف انما هو ميراثك من ابيك فكيف يكون ذلك  
 ميراثا منه ولا يكون لنا مثله وقد اوصى الواقف في حصته ابنا  
 من الوقف لم يجز لهم الوصية فان جاز ذلك اخذ دوننا جاز له

٢٨  
 له ان يوصي في نصيبه من الورثة دون بعض وان باطل فثبت ما قلنا  
**ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي  
 وولد ولدي ونسلي ابدا ومن بعدهم على الساكنين وليس له مال غير  
 ولم تجز الورثة يكون ثلثاها ملكا لورثته على قدر ميراثهم منه  
 وثلثها وقفا على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد الغريقين  
 يوم اتيان الغلة وتقسيم جميع غلة الارض على عددهم فان كان مسا  
 يصيب ولدا لولد والنسل منها مثل غلة الثلث الذي صار وقفا كما  
 اذا كان اولاد الصلبي عشرة والنافلة خمسة او اكثر من غلة الثلث  
 الموقوف كما اذا اشأوا بعداد الغريقين كانت غلة الثلث الوقف لهم  
 خاصة ولا شيء لولدا الصلبي منه وان كان ما يصيب النافلة من  
 جميع غلة الارض اقل من غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانت اولاد  
 واولاد الصلبي تسعة يعطى لهم ما كان نصيبهم من جميع غلة الارض  
 وما فضل يكون ميراثا بين ورثته على ما اراد الله تعالى وكلما زاد او  
 نقصوا يتغير الاستحقاق الي ان ينقرض ولد الصلبي فاذا انقرضوا  
 تكون غلة الثلث كلها للنافلة لزوال المزايم **ولو** قال ارضي هذه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل بعد موتي على اولاد زيد ومن بعدهم على  
 ورثتي تكون الغلة لاولاد زيد ثم اذا انقرضوا ترجع الى ورثة الواقف  
 على قدر ميراثهم منه ان لم يجزوه فاذا انقرضوا يكون للمساكين وهكذا  
 الحكم لو قال على اخوتي واولادهم وسلم ابدا فاذا انقرضوا فني على



ولدى ونسلي ابدا فاذا انقرضوا بقي للمساكين واذا رجعت العلة  
 الى ولده ينقسم بين ولد ونسله على حكم ما تقدم **ولو** وقف ارضه  
 وهي تخرج من ثلث ماله ثم تلف المال قبل موته او بعد موته قبل وصوله  
 الى الورثة وليس له مال غير ذلك يجوز له ان يطلوا الوقف من ثلثها  
 ولو لم يكن له مال يخرج الارض من ثلثه وقت الوقف ثم ملك ما لا  
 يخرج من ثلثه يكون كلها وقفا **ولو** جعلها وقفا بعد وفاته  
 وهي تخرج من الثلث ثم حدث فيها علة قبل موته فانه تكون للورثة  
 لانه لو صيته انما يجب بعد الموت فكل ثمة تحدث قبله فهي ملكه  
 فتكون لورثته فان حدثت بعد موته وخيرت بي ايضا من الثلث  
 تكون للوقوف عليهم **ولو** وقفها وفيها ثمة لا تدخل فيه تبعاً كما  
 لا تدخل في البيع بخلاف الخارجة بعد الوقف والموت اذا خرجت  
 الثلث لانهما ما وقف **ولو** اوصى ان يشتري من ثلث ماله ارض  
 مائة دينار وتوقف على ولد زيد وعلى ولد له ثم وسلم ابدا ما  
 تناسكوا ثم من بعدهم على المساكين يجب ان يفعل كما اوصى ومن مات  
 منهم سقط سهمه ونسب العلة جارية عليهم ما بقي منهم احد **ولو**  
 شرط انه متى احتاج ولد او ولد ولده او نسله اليها يجري عليهم دون  
 غيرهم ما كانوا اليها محتاجين بقدر حاجتهم مع شرطه ثم اذا ردت  
 الى اولاده لصلبه لحاجتهم بشاركم فيها سائر الورثة **واذا ردت**  
 الى النافلة كلهم او بعضهم لا لما بينا **واذا ردت** الى الفقيرين

الفقيرين لحاجتهم كان حكم الاجتماع حكم الافتراق في الاشتراك  
 وعدمه **واذا ردت** الى اولاد الصلب من العلة قدر ما يكتفيهم  
 وشاركهم فيه بقية الورثة يرد اليهم ابدا هكذا حتى يصير  
 ما يصيبهم بقدر كفايتهم من طعام وادام وكسوة لهم ولاولادهم  
 ولازواجهم في كل سنة **ولو عين** من محتاج منه قدر ما يعلو ما  
 كان ذلك له وحده ان كان من النافلة وبشاركم فيه بقية الورثة  
 ان كان من ولدا لصلب من غير رد وان قال يجري على كل محتاج  
 من البطن الذي على الثاني في كل سنة ما يتادرونه تصرف العلة  
 على ما شرط ان وسعهم والانتقم منهم على نسبة ما سعى لهم ان لم  
 يورث البطن وان رتبهم يدفع للبطن الاعلى الالف اولاً ثم وشر  
**ولو قال** هذه بعد وفاتي صدقة موقوفة على ان يعطى كل  
 كان فقيراً من ولدي وولده ولدي ونسلي ابدا ما تناسكوا منها في  
 كل سنة ما يكتفي به بالمعروف وهي تخرج من الثلث وتصرف العلة  
 عن هذه المصارف يبدأ بالاولاد ويكمل من جازت له الوصية  
 فيعطى ما سعى له منها فان فضل شي يعطى لولدا الصلب لان الوقف  
 الموصى كالوصية وهي لا تجوز للوارث فتكون لمن تجوز له الوصية  
**ولو قال** ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي وذكر وجوها  
 سماها ثم اوصى ان تكون صدقة موقوفة على وجوه اخرى سوى الاولى  
 الاولى وذكر بعد كل وجه المساكين وهي تخرج من الثلث تكون



الغلة بين الممتنين **فصل** في اقرار المريض بالوقف اقر مريض فقال ان هذه الارض  
التي في يدي وقفها رجل مالكا لها على فلان وفلان وعلى الفقراء  
والمساكين ثمرات المقر في مرضه ذلك يكون وقفا من جميع  
ماله ذلك لذكره في الموقوف عليهم اشخاصا باعيانهم ويكون  
ثلث الغلة للرجلين المعيين والثلث الاخر للفقراء والمساكين  
لانه مصدق فيما في يده **•** الا ترى انه لو اقر المريض بالرضخ  
بيده فقال ان رجلا مالكا هذه الارض اقرها لفلان انه  
يجب ان تدفع اليه **•** فان قال في مرضه ان هذه الدراهم  
دفعها الى رجل ولم يسمه وقال لي تصدق بها اوجع عني بها  
لا يصدق الا في مقدار الثلث فقط **•** فان خرجت من ثلث  
ماله صرفت فيما قاله والا فبحسابه **•** وانما لم يصدق لعدم  
تعيينه المقر **•** وان قال دفعها الى رجل وقال هي لفلان  
فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم كلها  
وكذلك لو كانت ارضا فقال وقفها رجل على فلان وفلان ومن  
بعد سما على المساكين ودفعها اليها فانها تكون وقفا على من سمي ولا  
حق فيها لورثة المقر لكون المقر له معينا **•** وان قال دفعها الى

الى رجل وقال قد وقفها على زيد وعمرو يعطيان من غلها في كل  
سنة كذا وكذا والمساكين كذا وكذا وللغزو كذا وكذا وليس للغزو  
مال غير تلك الارض يكون ملكا وقفا على زيد وعمرو والثلث  
الاخر ثلثاء لورثته وثلثه للغزو والمساكين لانه لما اقر ذلك  
بقدر من الغلة صار كانه اقر ذلك باقراره بوقفه على حياله  
بخلاف المسئلة الاولى **•** وان قال دفعها الى فلان وقد وقفها  
على ولد فلان بن فلان وعلى ولد فلان ونسله ابدا ما نشا سلكوا  
وعلى الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها وكان المقر بالوقف  
من جملة المقر لم به لا يستحق هو ولا ولده ولا ولد ولده من غلته  
شيئا فينتظر الى حصصهم من الثلث بعد قسمته على مجموع المقر لم  
فيضم الى الثلث الذي هو حصصة الفقراء والمساكين فتأخذ  
الورثة ثلثيه والفقراء والمساكين ثلثه **•** ولو اقر بارض  
في يده ان رجلا مالكا لها وقفها على الفقراء والمساكين لا يصير  
وقفها من جميع ماله وانما يصير وقفها من الثلث فان خرجت منه  
كانت كلها وقفا والا فبحسابه لانه لما لم يقربا به وقفها على رجل  
بعينه صار كانه هو الذي وقفها في المرض الى هذا ذهب  
الحسن بن زياد فانه فرق بين اقراره لمعين وبين اقراره لغير  
معين فجعل الكل للمقر له فيما اذا كان معينا وقفا كان المقر به  
او ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والسما في



لورثة المقر **ولو** اقربا رضى في يده لوجل ان رجلا جعلها  
صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ونسله ابدا ثم من بعدهم على  
المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفها عليه وعلى اولاده  
لكونه اقرب ملكيتها للغير وادعى انه وقفها عليه وادعى انه  
وقفها عليه وعلى اولاده فلا يقبل قوله في ذلك لنفسه ولا  
لوله وان لم يكن له منازع معين لكونه اقربا لها صدقة  
والاصل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد اقرها لمعين  
فيحتاج الى ابيات ما ادعاه لنفسه ولا اولاده واما  
اقراره به للغير فانه شهادته منه على الواقف فتقبل بخلاف ما  
اذا اقربا رضى في يده ان رجلا وهبها له فانه يكون له لانه لم  
يقربها لاحد **•** واذا اقربا رضى في يده وقفها رجلا على  
جماعة معينين في على الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم  
وللفقر والمساكين سهمان على ما رواه محمد عن ابي حنيفة وقا  
محمد بن زيارتهما واحدا **•** والله تعالى اعلم **•**

**باب في اقرار الصحيح بارض في يده انها وقف** اذا اقر رجل صحيح بارض في يده انها صدقة  
موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقوان ونصير وقفها على الفقراء  
والمساكين لان الاوقاف تكون في يد القوام عادة فلو لم يصح  
الاقرار من هي في ايديهم لبطلت اوقاف كثيرة ولا يجعل هو

بما اوقفها الا ان يقيم بينة بان **•** لو كانت له حين اقر  
في يكون هو الواقف لها وقبل اقامة البينة بذلك يكون الراي  
فيها الى القاضي ان يتركها في يده وان شا اخذها منه ووجه  
قول البينة ان يدعي رجل انه الواقف فتدفع خصومة الله  
وبثت لنفسه ولاية لا يرد عليها عزله **•** وهما فاكرا رجل اقر  
بحقه عند في يده فانه يصح اقراره بها ولا يكون له الولا الا  
ان يقيم بينة انه كان له حين الاقرار بعقده فذلك المقدر  
بالعق بالوقف ان اقام بينة انه الواقف قبلت وقبلها لا يكون  
له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده  
وهو الذي يقيم عليها على الفقراء ذكره في قاضي خان وذكر الحنفية  
وهلال ان ولايتها له ولا يقضى عليه بان تراعيها من يده حتى يعلم  
ان الولاية ليست له لانها لو اخذت منه يقضى عليه بانها لم تكن  
له ولم يثبت ذلك بخلاف الولا فانه باقراره بالعق يخرج  
من يده فلا يجعل له الولا **•** واما الارض فلا يخرج من يده  
بالاقرار بالوقف فتبقى الولاية على حالها **•** ولو اقرارها وقف  
وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان  
من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس  
لا يقبل قوله الاخر لان باقراره الاول صار للمساكين فلا يملك  
ابطاله **•** **ولو** قال بعد الاقرار انا وقفها على تلك الجهة



يقبل قوله ايضا ما لم تقم بعتة تشهد بخلاف ما لو قال  
**ولو** اقراها وقف عليه وعلى اولاده ونسله ابدا ومن بعد  
على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت  
ان يكون الواقف عليهم من غيرهم فلو ادعى عليه بعد ذلك جأ  
بالحق وقف عليهم بانفرادهم فاقولم به صح اقرا على نفسه فقط  
فيكون حصته منه لم ويرجع الى اولاده فيما ينوبهم فان كانوا  
كبارا واقربا به لم كان لهم والانتقم الغلة عليه وعلى ولده ونسله  
فما اصابه كان للمقوله والباقي لاولاده واذا مات يتطله  
اقرا وتخرج حصته الى اولاده ونسله ثم تكون من بعدهم للثأ  
**ولو** اقرا بها وقف من قبل ابنه وابوه ميت صح اقرا ثم  
ان كان على ابنه دين او وصي بوصية وليس له مال غير هاتين  
منها ما يوفي به دينه وتتخذ وصيته وما ضل يكون وقفا  
لعدم نفاذ اقرا في حق ابنه وان احاط بها الدين تباع كلها  
به الا ان يقضو بينه عنه وان كان معه وارث اخر يحسد  
الوقفية كان نصيبه منها له بعد النكاح ونصيب المقرو  
**ولو** اقرا بها وقف على موت معلومين وسامهم ثم اقر بعد ذلك  
اها وقف على غيرهم او زاد عليهم او نقص منهم لا يصح اقرا الثاني  
ويجوز بالاول **ولو** اقرا برض في يده ان القاضى الغلة في ولده  
عليها وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله في التولية قياسا ذكر

ذكر في ما مضى خان وقال هلال لا يقبل قوله في التولية والوقف  
قياسا وفي الاستحسان يتلوم القاضى ايا ما فان لم يظهر عنده  
غير ما اقر به امضى الواقف على بيع ما اقر به **ولو** كانت ارض في  
يد ورثة فاقروا ان ابائهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجها غير ما  
سمى الاخر يقبل القاضى اقرارهم والولاية عليها اليه ويصرف غلة  
حصته كل واحد منهم فيما ذكره لانه لا ائمة فيه ولو كان فيهم  
صغير وغائب توقف حصتهما الى الادراك والقدوم ومن  
انكر منهم الواقفية تكون حصته ملكا له **ولو** شهد اشان  
على اقرا رجل بان ارضه وقف على زيد ونسله وشهد اخران  
على اقرا بانها وقف على زيد عمرو ونسله يكون وقفا على الابن  
وقتا ان علم وان لم يعلم او ذكر او قنا واحدا يكون الغلة بين الفر  
انصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بقى منهم وكذلك  
حكم اولاد عمرو واذا انقرض احدا الفر يقين رجعت الى الفر  
الباقى لزوال المزاج **ولو** اقرا هذه الارض كانت لزيد بن  
عبد الله وقد وقفها في وجه سماها وجعلني متوليا عليها يرجع  
الى زيد فيها ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا في الواقفية  
وعدمها وان لم يكن له ورثة او سمي المفرد جلا يجوز لا يستقر فيه  
**ولو** اقرا رجل بان اياه وقف ارضه على المساكين فانه جعل  
ولايتها اليه وليس معه وارث غيره يصح اقرا بالوقف وقبل

ميتة



قوله في الولاية ايضا استحسانا **وقد** جعلنا هـ  
 الارض صدقة موقوفة عن ابي على الفقرا والمساكين <sup>وقفا</sup>  
 ولو كان معه وارثا خرفنا لوقفه لا يستحق شيئا حتى يثبت  
 عند القاضى انها كانت لابي له لما قال عن ابي لم يقرأها كما  
 لابي لا احتمال ان يكون الواقف لها غير والولاية عليها له  
 الا ان ثبت انها لغير بخلاف ما اذا قال انها صدقة موقوفة  
 من ابي لانه جعل ابتداء الوقف من ابيه فيرجع الى قول شريكه في  
 حصته منها **ولو** قال هذا ما لارض صدقة موقوفة على ولد  
 جدى جاز ويكون المقر من جملة الموقوف عليهم الا ان ثبت انها  
 كانت ملك المقر وقت الاقرار بالوقف في يجوز ما يجوز للرجل  
 ان يقفه ويعطل منها ما لا يجوز ان يقفه **ولو** اقر بان هـ  
 الارض وقف على ولد زيد ونسله ابدا ما ناسلوا على ان تـ  
 ولايتها وعلى ان لما ناسلوا خرج منها من ارادى اخرجته وادخله  
 من ارادى ادخله وان ولاية الزيادة والنقصان وولاية الاستبداد  
 بهذا الوقف لما ارادى من ارضه وادارته هـ الامور متصلة باقراره  
 ولم ينسب لارض الى واقف صح اقراره بالوقف ويجمع ما ذكر ولا  
 يسمع قول المقر لهم بالوقف في نفسه بدون حجة **الا ترى**  
 انه لو قال هـ الارض التي في يدي موقوفة على ولد زيد  
 وولد ولد ونسله عشرين سنين ومن بعدهم هـ وقف على ولد

له

ولد عمرو ونسله ابدا ومن بعدهم على الساكنين كان اقراره بذلك  
 جائزا ويكون وقفا على ولد زيد المدة التي ذكرها ثم اذا مضت  
 تكون وقفا على ولد عمرو فاذا انقضى تكون للمساكين لا يثبت  
 انما وقفت على هذه الشروط التي ذكرها فان قيل قوله في انها وقف  
 مني وقفا على ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها الى رجل معروف واما  
 اذا ذكرها واقفا معروفا فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع  
 اليه فيه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد  
 الاقرار به لا يصح لاستلزامه احتمال بطلان ما صار وقفا  
 بالاقراء الاول **لكن** القول قول المنسوب اليه في الوقفية **ولو**  
**واذا** اقرار رجل بمعد وفادع اليه هذه الارض قال هو وقف  
 على وجه سماها لا يقبل قوله فيها ان كان الرجل حيا وان كان  
 ميتا ينلو مقر القاضى فيها فان صح عنده في امرها شيء عمل به **والا**  
 عمل بقول المقر استحسانا وصرف غلبها فيما ذكر من الوجوه وعلى  
 هذا الاوقاف المنقادة والاقراء به هذه الارض ملك  
 فلان اليم وقد دفعها الى فلان القاضى **ولو** ترك ابنه وفي  
 يدهما ارض فقال احدهما وقفها ابونا علينا وانكر الآخر الوقف  
 تكون حصته المقر وقفا عليه وحصته المنكر ملكا له ولا حق  
 له في الوقف لان انكاره له بمنزلة رد **فان** زاد المقر وقال  
 وقفها علينا وعلى اولادنا ونسلكنا ابدا ما ناسلوا ثم من بعدهم



على المساكين كانت حصته وقفا على من اقر وحصته الجاهد ملكا له  
ثم ان صدق اولاد المنكر عنهم فيما في يده اخذوا استحقاقهم منه ولا  
يطلب حقهم منه بانكار ايهم وازوافقوه بعد موت ايهم فيما  
كان في يده صارته كلها وقفا لا قرارهم السابق وان وافقه بعضهم  
وانكر بعضهم بعد موت ايهم يضم نصيب الموافق الى الوقف وتقسّم  
فلنه على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم ملك له **ولو باع**  
المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق بطل البيع ونصيب  
وقفه ان صدقه المشتري والا فبطل منه قيمة ما باع ويشترى  
بما بدّل ولو كان بعد ما لا يفقد زعل على شرا بدّل يدخل مع الباقي  
في الوقف **ولو** اقر رجلين بارض في يده انها وقف عليهما وعلى  
اولادهما ونسلاهما ابدان من بعدهم على المساكين فصدقه احدهما  
وكذبه الآخر ولا اولاد لهما يكون نصفها وقفا على المصدق منهما  
والنصف الآخر للمساكين **ولو** رجع المنكر الى التصديق رجعت  
الغلة اليه والى اولاده فاذا انقضت اكون للمساكين وهذا  
مخلاف ما اذا اقر رجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه فانها لا  
تصير له ما لم يقدر له بها ثانيا **والفرض** ان الارض المقدّ  
بوقفيها لا تصير ملكا لا حد بتكذيب المقر له فاذا رجع ترجع  
اليه والارض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب  
**ولو** اقر بارض في يد رجل انها وقف وذو اليد منكر ثم اشتراها

34  
اشترها او ورثها منه نصير وقفا واخذة له بغيره **ولو كان**  
معه ورثة فالرجع فيما بينهم اليه نفيًا واثباتًا **ولو اقران**  
اباه او صبي اقر حصته صدقة موقوفة ولم يكن له وارث غيره  
وقال ليس مال غيرهما كان ثلثها وقفا وله ان يبطله في البتة في  
ان لم يطله مال يخرج من ثلثه **ولو** اقر بانه وقف الضيعة  
الغلاية في سنة ثلاث وسبعماية مثلا واشهد عليه بذلك  
ولم يكن في يده وانما كانت في يد رجل اشتراها من اخيه او المشتري  
انه اشتراها في سنة اثنين وسبعماية للرجل المقر بالوقف بامره  
وماله وانما له دونه فانها تكون وقفا ان صدق المقر بالوقف  
المشتري فيما قال من الامر وتقدم النسخ والا فلا وان اشتر  
انه اشتراها له بامره ونقد عنها عنه تبرعا تكون وقفا وان  
محمد المقر له الامر بالشراء لعدم حقوقه كلفه عليه بصيرور  
وقفه **وان مات** الواقف فقالت الورثة وقفها قبل ان يملكها  
وقال وصيته والموقوف عليهم وقفها بعد ما ملكها بشرا وكيلا  
زيد وصدق زيد على ذلك بعد موت الواقف تكون وقفا ان كان  
تاريخ الشرا سابقا على الوقف واقترن عقد الثمن عنه متبرعا ولا  
يقدر بخود الورثة في كوفها وقفا لا شهادتهم انه وقفها فان  
قال نقضت الثمن من مال الواقف يرجع في صيرور وقفا الى الورثة  
فان صدقوا على ما قال كانت وقفا وان كذبوا في التوكيل يلزمهم



المين على نفي العلم فان خلفوا بطل كونهما وقفا والاملا والله تعالى اعلم  
**باب** **الولاية**  
**لا** يولي الا ائمين قادر بنفسه او بنائيه لان الولاية مفقودة بغير  
 النظر وليس من النظر ولاية الخايز لا بد بحال المقصود وكذا ثلث  
 العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوي فيه الذكور والانثى وكذا  
 الاعمي والبصير وكذا المجرد وفي فذف اذا ناب عنه ائمين **ولو**  
 طلبت التولية على الوقف قالوا لا نفعل له وهو من طلبت القضاء لا  
 يقبل **ولو** وقف رجل ارضا له ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره  
 ذكر هلال والتا طفي ان الولاية تكون للواقف وذكر محمد في السير  
 انه اذا وقف ضيعة له واخرجها الى القيم لا تكون له الولاية  
 بعد ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما  
 تقدم من ان التسليم شرط عند محمد فلا يبقى له ولاية الا بالشرط  
 وليس بشرط عند ابني يوسف فتكون الولاية له من غير شرط وبه اخذ  
 مشايخ بلخ **ولو** شرط ان تكون الولاية له وللاولاد في تولية القوا  
 وعزلهم والا سبندال بالوقف وفي كل ما هو من جنس الولاية  
 وسلمه الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه  
 ولاية عزل المتولي ليس له عزله بعد ما سلمها اليه عند محمد كونه  
 قائما مقام اهل الوقف وعند ابني يوسف هو وكيله فله عزله  
 وان شرط على نفسه عدم العزل **ولو** جعل الولاية لرجل ثم مات

طلب التولية

مات بطلت ولايته عنده بنا على الوكالة الا ان يجعلها له في  
 حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته ولا ينظر عند  
 محمد بنا على اصله **لو** كان له وقف فجعل عند مرضه رجلا  
 وصيا ولم يذكر من امرا الوقف شيئا تكون ولايته الى الوصي **ولو**  
 قال انت وصيتي في امرا الوقف قال هلال هو وصي في الوقف فقط  
 على قولنا وقول ابني يوسف وعلى قول ابني حنيفة هو وصي في الاشياء  
 وجعل في قاضي خان ابنا يوسف مع ابني حنيفة فكان عنه روايتان  
**ولو** جعل ولايته الى رجلين بعد موته واوصى احدهما الى الآخر  
 في امرا الوقف ومات جازله النصرف في امره كله بمفرده وزوي  
 يوسف بن خالد السمي عن ابني حنيفة انه لا يجوز لان الواقف لم ير  
 الابرايئما ولم يرص برأي احدهما وعلى قياس قول ابني يوسف ينبغي ان  
 يجوز انفراد كل منهما بالنصرف وان لم يوص به الى صاحبه كالواو  
 الى رجلين فانه يجوز انفرادهما بالنصرف عنده **ولو** شرطوا  
 ان لا يوصي المتولي الى احد عند موته امتنع الا بصا **ولو** شرط  
 ان تكون ولاية وقفه لنفسه او جعلها لغيره من ولدا وغيره وشرط  
 ان لا يعزله منها سلطان ولا قاض كان شرطه باطلا اذا لم يكن هو  
 او من جعله من ولدا وغيره ما موثا عليه **ولو** منع اهل الوقف  
 ما سألهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من فلت  
**ولو** امتنع من العارضة وله غلة اجرة عليها فان فعل فيها والا



أوصى بعد ذلك إلى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه الموصى  
مع من جعله الواقف متوليا **ولو** جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل  
رجلا آخر وصيته يكون شريكا للمتولي في أمر الوقف لا أن يقول قننت  
أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصي في  
تركاتي وجميع أموري ثم ينفرد كل منهما بما فوض إليه **ولو** جعل  
الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء يكون الأكبر سنا  
ذكرًا كان أو أنثى **ولو** قال لأفضل فأفضل من أولادي فأي أفضل  
القبول أم مات يكون لمن يليه فيه ويمكن أن يثبت كذا ذكره المختار  
وقال هلال القياس أن يترك للفاضي بدل رجلا ما كان حيًا فإ  
مات صارق الولاية إلى الذي يليه في الفضل ولو كان لأفضل  
غير موصع أقام الفاضل رجلا يقوم بأمر الوقف مادام **الأفضل**  
حيًا فإذا مات ينتقل إلى من يليه فيه فإذا صار أهلا بعد  
ذلك ترد الولاية إليه **وهكذا** الحكم لو لم يكن فيهم أحد  
أهلا لها فإن الفاضل يصير متوليا إلى أن يصير منهم أحد أهلا  
فترد إليه **ولو** صار المفضل من أولاده أفضل مما كان  
أفضلهم ينتقل الولاية إليه بشرطه أي أهلا لأفضلهم في نظر  
في كل وقت إلى أفضلهم كالوقف على الأفقر فالأفقر من أولاده  
فانه يعطى الأفقر منهم وإذا صار غيره أفقر منه يعطى الثاني  
ويجوز الأول **ولو** جعلها لابنين من أولاده وكان فيهم

أخرجه من يده • فان مات ولم يجعل ولايته إلى أحد جعل الفاضل  
له فيما ولا يجعله من الجانب مادام تجدد من أهل بيت الواقف  
من يصلح له ذلك أم لا لانه أشفق أولاد من قصد الواقف نسبة  
الوقف إليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الجانب يصلح فان  
أقام أخينا ثم صار من أولاد من يصلح صرفه إليه كما في حقيقة  
الملك **ولو** جعل ولايته إلى رجلين قبل أحدهما وردا لآخر يقيم الفاضل  
إلى من قبل رجلا آخر ليقوم مقامه وإن كان الذي قبل موضع ذلك  
نفوض الفاضل إليه أمر الوقف بمفرده جاز **ولو** قال جعلت الولاية  
لفلان في حياته وبعد ما يخلى إلى أن يترك ولدي فاذا ادرك كان شريكا  
له في حياته وبعد ما يخلى لا يجوز ما جعله لابنه في رواية الحسن بن  
حيفة • وقال أبو يوسف بخير • وكذلك لو قال لأزادك ابن فلان  
فأليه ولاية صدقتي هذه في حياته وبعد ما يخلى دون فلان فانه  
يجوز عند أبي يوسف **ولو** أوصى إلى رجل بأن يشتري بماله سواه  
أرضا ويجعلها وقفا سماها له وأشهد على وصيته جاز وينقل الوصي  
ما أمر به وتكون الولاية له على الوقف وله أن يوصي بما أوصى إليه ويصير  
له ما كان لمولاه **ولو** جعل الواقف رجلا متوليا على وقف  
في حياته وبعد وفاته ثم وقف وقفًا آخر ولم يجعل له واليا لا يكون  
متولي الأول متوليا على الثاني لا أن يقول أنت وصي **ولو** وقف  
أرضين فجعل لكل واحدة واليا لا يشارك أحدهما الآخر فإن وصي



ذكرنا اني صالحين للولاية تشاركه فيها الصدة فالولد عليها  
ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لهما جند  
**ولو جعلها لرجل ثم عند وفاته قال قد اوصيت الى فلان**  
ورجعت عن كل وصية الى بطلت ولاية المتولي وصارت للولي  
**ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد يعني للفا**  
ان يولي عليه من يوثق به لبطان الوصية برجوعه **ولو جعلها**  
للموقوف عليه ولم يكن اهلا اخرج القاضى وان كانت العلة  
له وولى عليه مامونا لان مرجع الوقف للمساكين وغير المامون  
لا يؤمن منه عليه من تخوت اوسع فيمتنع وصوله اليهم  
**ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان بعضهم غير مامون بذله**  
القاضى مامون وان رآى اقامة واحد منهم مقامه فلا با  
به وان مات واحد منهم عن غير وصى اقام القاضى مقامه  
رجلا ولو منهم **ولو شرط الولاية بعد موت وصية**  
لزيد ثم لعروة ثم ليكر وهكذا وجب الترتيب **ولو جعلها**  
لاولاده وفيهم صغير ادخل القاضى مكانه رجلا اجنبيا  
او واحدا منهم كبيرا **ولو اوصى الى صبي تطلق القياس**  
وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فاذا اكبر تكوز الولاية  
له وحكم من لم يخلق من ولد وتسله في الولاية حكم الصغير  
قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا يجوز قياسا واستحسانا

37  
واستحسانا لاهليته في ذاته يدل على ان يتركه الموقوف حتى المو  
تبعده عليه بعد الموت والمانع بخلاف الصبي والذي في  
الحكم كالعبد فلو اخرجهما القاضى ثم اعق العبد واسلم الذمي  
لا تعود الولاية اليهما **ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضى**  
مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم زيد فاذا قدم فهو وصي  
كان زيد وصيا وحده عند قدمه وقال بعضهم اذا قدم  
زيد كان شريكا لعبد الله في الولاية الا ان يقول **اذا قدم**  
زيد فالولاية اليه ذر عبد الله قال هلا له وهذا القول  
عندنا ليس بشيء والقول عندنا القول الاول **ولو جعلها**  
لزيد مادام في البصر كانت له مادام مقيما فيها ولذلك  
لو جعلها لامرأته ما لم تتزوج فانها اذا تزوجت تسقط ولايتها  
وان لم ينصر على سقوطها كما لو قال لصدقي فلان ما كان فقيرا  
فانه اذا استغنى لا يعطى شيئا الموت ما علق الاستحقاق عليه  
**ولو مات قيم المسجد** اقام اهله فيما مكانه بغير اذن القا  
لا يصير فيما في الاصح ولكن لا يضمن ما انفق في عمارته من العلة  
ان كان هو الذي اجر الوقف لانه اذا لم يصح التولية يصير  
غاصبا والغاصب اذا اجر المعضوب تكوز الاجرة له في قاي  
خان بخلاف تولية الموقوف عليهم فيما اذا مات قيمهم وان



لم يستطعوا رأى الفاضل إذا كانوا يحصون وكان القيم من أهل  
 الصلاح **ولو** أقام قاضي بلدة قتما على وقف وأقام قاضي بلدة قتما  
 آخر عليه هل يجوز لكل واحد منهما الانفراد بالتصرف **قال**  
 الشيخ أسما عيل الزاهد ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما  
 بمفرده لتفويض كل منهما الأمر كلا إلى من أقامه **ولو** أراد أحدهما  
 أن يزيل من أقامه الآخر قال إن رأى المصلحة في عزله كان له ذلك  
 والأفلا **و** إن كان للوقف متول ومصرف لا يتصرف في العلة إلا  
 المتولي لأن المشرف ما مؤرخ حفظ المال لا غير والله تعالى أعلم  
**فصل في جعل المتولي من غلة الوقف**  
 يجوز أن يجعل الواقف للمتولي على وقفه في كل سنة مالا معلوما  
 لقيامه بأموره والأصل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله  
 تعالى عنه حيث قال لو ألى هذه الصدقة أن يأكل منها غير متائل  
 مالا وما فعله علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه حيث جعل  
 نفقة العبيد الذين وقفهم مع صدقته ليقوموا بعمارته  
 من العلة وهو بمنزلة الأجرة في الوقف **الأنزى** أنه يجوز له أن  
 يستأجر أجرا لما يحتاج إليه الوقف من العمارة وعليه عمل الناس  
 وليس له تحديد في ما هو على ما تعارفه الناس من الجعل عند عقد  
 الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات  
 وصرف ما اجتمع عند فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل

العمل بنفسه الأمل ما يفعله أمثاله ولا ينبغي له أن يقصر عنه **و**  
 وأما ما تفعله الأجراء أو وكلا فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل  
 الولاية إلى امرأة وجعل لها أجرا معلوما لا تكلف الأمل ما تفعله  
 النساء عرفا **ولو** نازع أهل الوقف الفقيه وقالوا للحاكم إن الواقف  
 إنما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلف الحاكم  
 من العمل ما لا يفعله الولاية **ولو** حله أنه يمكن معها الأمر الذي  
 قالوا لا أخذوا الأمانة للأجراء فلا أجر له **ولو** طعن أهل الوقف  
 في ما أتته لا يخرج الحاكم إلا بحجة ظاهرة بينة **و** إن رأى أن  
 يدخل معه رجلا آخر فله معلومه باق له **و** إن رأى أن يجعل لمن  
 أدخله معه حصاة من معلومه فلا بأس **و** إن رآه ضيقا فجعل لمن  
 أدخله من غلة الوقف قدر معلومها معيناً جازاً وينبغي له أن  
 يقتصد فيما يجعل له من الغلة **ولو** جعل الواقف للقيام بوقفه  
 الثمن أجراً مثله يجوز له أن يجعل له ذلك من غير أن يشترط عليه  
 القيام بأموره يجوز هذا أولى بالجواز **ولو** قال الفقهاء وكل في أمر  
 الوقف في حياته من زايته وأجعل له ما عيشته لك ما رأيت فكل  
 رجلاً وجعل له منه شيئاً جازاً ويجوز له أخراجه والاستبدال به  
 وقطع ما جعل له وعدم أقامة أحد مكانه **ولو** شرط له تفويض  
 أمره بعد ممانه مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض معلومه  
 لرجل أقامه فيما وسكن عن الباقي ثمرات يكون لوصيته ما يمتي له



فقط ويرجع الباقي إلى أصل العلة ولو شرط العلوم  
ولم يشط له أن يجعل الخيرة ليس له أن يوصي به ولا بشئ منه لأنه  
وجوز له أن يوصي به بأمر الوقف وينقطع المعلوم عنه بموت  
**ولو** وكل هذا القيم وكبلا في الوقف أو وصي به إلى زجاء جعل  
له كل المعلوم أو بعضه ثم جئنا مطبقا ينطلي توكيله وصا  
وما جعل للوصي أو الوكيل من المال ويرجع إلى غلة الوقف إلا أن  
يكون الوقف عينه بلحمة أخرى عند انقطاعه عن القيمة فينفد  
فيهاج وقد راجع المطبق بما بقي حولا لسقوط الفراض كلها  
عنه ولو قاد عقله عادت الولاية إليه لأنها نالت بعراض  
فاذا زال عاد إلى ما كان عليه **ولو** أخرج القيمة حاكم ثم  
تجاهل آخر فادعى عنده أنه أخرج تجامل قوم سعيوا به إليه  
غير جرمه لا يستحق بها الإخراج من الوقف لا يقبل قوله لأن  
مبنى أمور الحكم على الصحة ولكن نقول له صح أنك موضع  
للولاية بأمر الوقف فاذا أثبت أنه موضع له ردها إليه  
وأجرى له ما كان جاريا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو أثبت  
أهليته عند من أخرجته بتحديد توبة ورجوع عما كان  
يقتضي إخراج **ولو** مات القيمة عن غير أيضا وإقام  
القاضي مقامه رجلا بجري عليه من ذلك المالك المعروف  
ولا يجعل له جميع ما كان للقيمة إن كانا أكثر من المتعارف لأنه

لأنه يجوز للواقف من الضرف ما لا يجوز للحاكم ألا ترى أنه يجوز  
له أن يجعل كل الغلة للقيم خلافا للقاضي فإنه لا يجوز عليه  
الآبقدر الاستحقاق لأنه نصب نظر المصالح المسلمين  
فلا يجوز له الضرف إلا ما فيه مصلحة **ولو** خشي الوقف  
أن يتعرض الحاكم إلى ما جعله للموتى من المال لقيامه بالوقف  
بإدخال أحد معه فيه أو إخراج من لولاية يشترط في  
وقفه أن هذا المال جار على فلان مادام حيا وأن خرجت  
بيده من القيام بأمر الوقف لم ينقطع منه المال فتح يأخذه  
كل سنة مادام حيا ولو جعله لولد القيمة ونسبه أبدا بعد  
موته جاز وكان ذلك المال جاريا عليهم بعد موته بحكم شرطه  
**ولو** وقف رضا ووقف معهما عبيدا يعلمون فيها وشرط نفقتهم  
من غلها بالمعروف ثم مرض بعضهم يستحق النفقة أن قال على أن جري  
عليهم نفقاتهم من غلها أبدا ما كانوا أحياء **وإن** قال لهم فيها لا  
يجوز شئ من الغلة على من يغفل منهم عن العمل **ولو** باع العاجد  
واشتري ثمنه عبدا مكانه جاز وإن جري أحد منهم فغل الموتى ما  
هو الأصلح من الدفع أو القداء **ولو** فداء بالكثير من أئمة الجاية كان  
منطوقا في الزايف فيضنه من ماله وإن فداء أهل الوقف كانوا  
منطوقين ببقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة **ولو** وقف  
أرضه على مواليه مثلاً مات فمحل القاضي للوقف فيما وجعل له



عشر اقله وفي الوقف طاحون في يد رجل بالمقاطع لا يحتاج  
فيها الى القيم واصحاب الوقف يفتون عليها منه لا يستحق القيم  
عشر عليها لان ما يخذ به بطريق اجرة ولا اجرة بدون عمل والله تعالى  
اعلم **فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما**  
**لا يجوز اوله** ما يفعل القيم في غلة الوقف البداءة بعمارة  
واجرة القوام وان لم يشرطها الواقف نصا لشرطه اياها دلالة لا  
قصده منه وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك الا به  
ويجوز في تصرفاته النظر للوقف والغلبة لان الولاية مفيدة  
به حتى لو اجر الواقف من نفسه او سكنه باجرة المثل لا يجوز  
وكذا اذا اجره من ابنه او ابنه او عبد او مكاتبه للتمتع ولا نظر  
معها وسياتي ما فيه من الاختلاف في باب الاجازة **ولو** اشترى  
المتولي ما فضل من غلة وقف المسجد حائوتا او مستغلا اخر جاز لا  
هذا من مصالح المسجد فلو باعه اختلفوا فيه والقيح انه يجوز  
لان المشتري لم يذكر شيئا من شرائها وقف فلا يكون من جملة اوقاف  
المسجد ولو خشي القيم من هلاك الخلل او الشجر الذي في الارض  
جوز له ان يشتري ما يغرسه فيها ليلال ينفى شجرها ويخلف بعضها  
بعضا **ولو** اراد المتولي ان يشتري من غلة وقف المسجد هذا او حصيل  
او اجرا ارحى لينوش فيه بجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان  
قال بفعل ما يراه من مصلحة المسجد وان لم يوسع بل وقف ببناء

لبناء المسجد وعمارته فليس له ان يشتري ما ذكرنا لانه ليس  
من العمارة والبناء وان لم يعرف شرطه في ذلك ينظر هذا القيم  
الى من كان قبله فان كان يشتري من الغلة جاز له الشراء لا فلا  
**ولو** اشترى بغيره ثوبا ودفعه الى المساكين ضمن ما نقد  
من مال الواقف لوقوع الشراء ولو طلبت من القيم خراج  
الوقف والجبائية وليس في يده شي من المال الغلة قال  
الفقيه ابو القاسم ان كان الواقف امره بالاستدانة جاز  
والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقيه  
ابو الليث اذا استقبله امر ولم يجد بدا من الاستدانة  
ينبغي له ان يستدين بالمال ثم يرجع به في غلة الوقف  
لان المقاضي ان ولاية الاستدانة على الوقف وذكر  
الناظر ان القيمة لو استدان شيئا بحكمه في ثمن البذر للزرا  
في اخر الوقف ان كان باذ القاضي جاز عند الكل وتفسير  
الارض للاستدانة بما ذكرنا موافقا اذا لم يكن في يده شي من الغلة  
واما اذا كان في يده شي منها واشترى شي للوقف ونقد  
التمن من ماله جاز له ان يرجع بذلك في غلته وان لم يكن بالمر  
القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقد التمن من ماله فانه يجوز له  
الرجوع به على موكله ولا يبعد ان يرجع من القيم الوقف بذلك  
لانه يلزم منه تفضيله فلور هذا القيم دار من الوقف



وسكن المرتين فيها فالواجب عليه اجر مثلها سواء كانت <sup>معدّة</sup>  
للاستغلال او لم يكن احتياطا في امر الوقف **و** تناول الاكا  
من غلة الوقف شيئا فصالح المتولى على شئان وجد بينة على ما  
ادعى وكان مقر لا يملك ان يحيط شيئا عنه ان كان الاكار غيب  
وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ما عليه فاحشا ولو اخذ  
متولى الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا  
**ولو** طرح القيم حشيش المسجد الذي يكون في ايام الربيع  
جاز ان لم يكن له قيمة والا فلا يجوز له طرحه ويضمن الاخذ قيمته  
ولو ما له حوائث بعضها على بعض والاول منها وقف لبناء في  
ملك والمتولى لا يعبر الوقف **ق**ال ابو القاسم ان كان للوقف غلة  
كان لا صاحب الحوائث ان يخذوه بتسوية الحائط المائل من غلة  
الوقف وان لم يكن له غلة في بيد المتولى دفعوا الامر الى القاضي  
ليأمره بالاستدانة على الوقف لاصلاحه **حايط** بين دار  
اخرى وقف والاخرى ملك فانهدم وبناءه صاحب الملك  
في حددار الوقف **ق**ال ابو القاسم يرفع القيم الامر الى القاضي  
لبحر على نقصه ثم بنيه حيث كان في القبة ثم **ولو** قال  
القيم للشاني انا اعطيك قيمة البناء واقره حيث نبئت وابنت  
لنفسك حايطا اخر في جدك قال ابو القاسم ليس للقيمة ذلك بل  
يامره بنقصه وبناءه حيث كان في القبة **ولو** اراد القيم

القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرقعا وحفاظها ويجمع فيها  
الغلات جاز له ذلك **و** كان الوقف خانا فاحتاج الى  
خادم يبيع الخان ويقوم بفتح بابه وسده فسلم بعض البيوت  
الى رجل اجرة له ليتقوم بذلك جاز وليس له ان يبني في الارض  
بيوتا لتستغل بالاجارة لان استغلا للارض بالزراعة فان  
كانت متصلة ببيوت المصر ورجب الناس في استيجار بيوتها  
والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جاز له ان البناء يكون  
لاستغلا لهذا النفع للفقراء ولو اجتمع من غلة وقف  
على الفقراء او على المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة  
بان غلب جماعة من الكفرة على مكان فاحتج في دفع شرهم  
الى مال يجوز للحاكم ان يصرف ما كان من غلة المسجد في ذلك على  
وجه القرض اذ لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون  
دينا ذكره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **ولو** كان الوقف  
على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى  
الاصلاح وظهر لها وجه برغاف المتأقوتة ان صرفها الى  
العمارة والاصلاح مخوفك الاساذى او اعانة المعازى  
المنقطع فانه ينظر ان لم يكن في تاخير المرممة ضرر ظاهر  
يخاف منه خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخذ  
المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تاخيرها ضرر ظاهر



يصرفها الى المرمية فان فضل شي يصرفه في ذلك البر والمراد  
من وجب البر ههنا وجه فيه تصدق بالعلة على نوع من  
الفقر. فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما لا يتصور فيه  
التملك فانه لا يجوز صرفها فيه لان التصديق عبارة عن التملك  
فلا يصح الا على من هو اهل للتملك ولو انتفى المتولى رآهم  
الوقف في حاجته ثم انتفى من ماله مثلها في مصارفة جاز وغيره  
عن الضمان **ولو** خلط من ماله بدارهم الوقف مثل ما انتفى  
كان ضامنا لكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا  
بناء على القول بان الخلط استهلاك ما عرف في موضعه والله تعالى  
اعلم **فصل في اشتراط الواقف ان من احدث**  
**الوقف حد ثا يريد به ابطاله او نزع القيمة فهو**  
**خارج منه** لو اشتراط الواقف في كتاب وقفه ان من  
احدث من اهل الوقف حد ثا فيه يريد به ابطاله او شيئا  
منه او افسده با دخال يد انسان فيه فهو خارج من هذه  
الصدقة ولا شيء له في شيء من علمها وما كان له منها فهو مردود  
على من كان من اهل هذه الصدقة معينة على صلاحها ونفعها  
وشاؤها في وجوهها وسبلها الموصوفة في هذه الكتاب كان  
شرطه جازا وهو على ما شرط **ف** لو نازع بعض اهل الوقف فيه  
وقالوا انما نريد تصحيحه واصلاحه وقال سائرهم انما يريد

42  
يريدون ابطاله وافساده وقد شرط الواقف ان من فعل ذلك  
فهو خارج منه **ينظر** القاضي الى امر المنازعة فيه فان كانوا  
يريدون منازعتهم بتصحيحه واصلاحه نذلك لهم وهم في  
الوقف على حالهم وان كانوا يريدون بها ابطاله اخرجهم منه  
واسمدهم على اخراجهم فان قالوا ان القيمة نطلبنا بمنع حقوقنا  
وانما ننازعهم في حقوقنا لا في ابطال الوقف ينظر القاضي  
فيما قالوه كالاول **ولو** شرط ان من نزع لفلان والى هذه  
الصدقة من اهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا  
حق له فيه من غير تقييد بابطال الوقف وافساده ونازعه  
بعضهم وقال معنى حتى من العلة فانه يكون خارجا عنه ولم  
يبق له فيه حق ان كانت منازعة لطلب حقه عملا بشرط  
المطلق لا بد لو صرح به فقال على انه ان نازع فلا مانع  
هذه الصدقة احد فطالبه بحقه من العلة فهو خارج من  
الوقف وللحق له فيه فطالبه واحد منهم بحقه فانه يخرج  
منه وهذا كذلك **ولو** شرط انه ان نازع فلا مانع من  
الصدقة احد من اهل الوقف فامر به اليه او قال الى فلان  
رجل اخوان شافره وان شأنا اخرجته وصرف ما كان له من الغلة  
الى من يرى من اهل الوقف كان امر المنازعة في الابقاء وعدمه  
اليه **ف** ان اخرجته مرة ليس له ان يعيد **ف** وان اراد اخرجته



كلم فيه فابقاه له اخراجه بعد ذلك. والفسد فان باخرجه  
اياه قد فعل ما شرط له وليس فيه ما يقتضي النكرار وباقياه  
لم يفعل شيئا وانما تركه وهو ليس بفعل فكان الشرط باقيا بحاله **ولو**  
شروط له رد من خرج منه جازله رده ثم لو نازعه بعد الرد  
وراي اخراجه ليس له اخراجه لانهما الشرط الا ان يذكر لفظا  
يقتضي تكرار الاخراج منه بمنزاعته له كقوله وكلما نازعه  
اخراجه وان ذاي اعاده في جوزه نكرار العزل والتولية في  
كل منازعه **ولو** شرط مثل ذلك للقبية وشرط له الا  
به جاز. واذا اوصى به الى رجل جازله مثل ما جاز للاصل **ولو**  
شرط الا يصيب ذلك الشرط لكل من يولي عليه من القوام والله تعالى  
اعلم **فصل في انكار المتولي الوقف في غصب**  
**الغير اياه لو انكر المتولي الوقف** وادعى انه ملكه يصير غاصبا  
له ويخرج من يده لصيرورته غاصبا لانكاره ثم ان كان الوقف  
حيثما خصمه في اخراجه من يده. ثم هو بالخيار ان شا  
ابقاه في يد نفسه وان شادفعه الى من شوقه وجعله واليا  
عليه. وان نقصت الارض ضمن النقصان الحاصل بعد  
الجور لا ما قبله لصيرورته غاصبا لها من ذلك الوقت وكذا  
اذا ائتمن شي من الدار بعد انكاره وقبيلتها فانه يضمنه ويبنى  
به ما ائتمن منها وان كان ميتا وطالبه اهل الوقف اقام

٤٣  
اقام الفاضل له قفيا واخرجه من يده اذا صح امره عند  
**ولو** غصبها غير المتولي تدا اليه ويضمن الغاصب النقصا  
ويصرف بد له في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه  
بد لا العين التي وقع عليها عقدا لوقف وليس لهم فيها حق  
فكنا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة **ولو**  
مدم الغاصب منها بنا وادخل فيها جذوعا واجر اخضر ما ائتمن  
منها وامر بهدم ما بنى فيها ولو كانت ارضا وغرس فيها اشجارا  
امر بقلعها ان لم يضر الهدم والقلع بالوقف وان اضر به بان  
تخرب الدار ونقص الارض بضعها لا يمكن منه. ويضمن القيمة  
له قيمتها مقلو عين ان كان في يده من غلته ما يكفي للفقان والا  
اجره واعطى الضمان من الاجر. وان اراد الغاصب قلع الشجر من  
اقتصر موضع لا ينقص الارض فله ذلك ولا يجبر على اخذ القيمة  
ثم يضمن له ما بقي في الارض من الشجر ان كان له قيمة والا فلا **ولو**  
كانت ارضا فكلها الغاصب وحضر اهلها او فعل نحو ذلك مما  
ليس بمال متقوم لا يرجع بشي **ولو** كانت دارا بقي محارحها  
وحصصها وطبن سطوحها لاشي له ان لم يمكنه اخذه فان لم يمكنه  
الاخذ اخذه وان نقصت الدار باخذه ضمنه **ولو** غصبه  
رجل واخرجه من يد نفسه او غصب منه وعجز عن رده في الظاهر  
ضمن قيمته في قول من لا يرى تضمين العقار ثم يشتري بها بدلت



ويكون في يد الناظر كما كان الاصل فان رد العضوية قبل ان يشتري  
بالقيمة بدل ترد الى من اخذت منه وان ردت بعد الشراء جئت  
الارض الى ما كانت عليه وقفا ويضمن القيمة للغاصب ولو  
الارض التي اشتراها له ويرجع الى اهل الوقف بما صرفه عليهم من غلتها  
**ولو** باعها لبرء له عوض القيمة بانقضى منها كان النقصان عليه  
خاصة ولا يرجع به في غلة الوقف قياسا واستحسانا ذكره هلاك  
**ولو** صاعث منه القيمة لا يضمنها لهم لكونه امينا ولو هلك  
ثم ردت لارض العضوية ضمن قيمتها ويرجع بها في غلة الوقف ثم بعد  
الاستيفاء يصرف الغلة لاهلها **ولو** ضمن الغاصب قيمة  
الوقف الذي خرج من يده لعجزه عن رده ثم رجع الى يده فانه لا  
يملكه لعدم قبوله الملك كالمدين اذا عصب وضمن غاصبه قيمة  
لعجزه عن رده باياقة مثلا فانه لا يملكه اذا طعن بل يعود الى مولاه  
ويرد الى الغاصب ما اخذ منه وليس له حبس الوقف بعد رجوعه  
اليه لاحد ما دفعه كالمدين **ولو** استغل الغاصب الارض  
سنتين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزم  
اجرتها واجور مثل مال اليتيم وما اعد للاستغلال ولو استغل  
تخلها وشجرها فعليه رد الغلة ان كانت ان كانت قائمة وردت  
او قيمتها ان كانت هالكة انفا فابين المتقدمين والمناخرين لكونها  
مما من غير الوقف ويصرف ذلك لاربابه لتعلق حقهم به خلا

بخلاف قيمة عين الوقف على ما بينا **لو** اخرجت الارض في يد  
الغاصب غلة ثم تلفت بافة سماوية لا ضمان عليه لعدم وجود  
الغصب فيها **ولو** كانت الغلة موجودة وقت الغصب ثم تلفت  
ضمنها الغصب اياها في الاصل **ولو** اذنت قيمة الوقف في يد  
الغاصب ثم غصب منه وعجز عن رده يتبع للقيم ان يجتار تضمن  
الثاني لكونه اذنت على اهل الوقف لا ان يكون معدينا **و** اذا اتبع  
القيم احدهما ترى للخوم ضمان كالمالك اذا اختار تضمن الاول  
او الثاني ترى الاخر **ولو** غصب أرضا او دارا هدم بنا الدار  
وقلع اشجار الارض ولم يقدر على ردها ضمنه القيمة قيمة الارض  
والشجر او الدار والبساتين والارض والدار والنقص والشجر المفلوج  
باقي بعد فانه يكون للغاصب مرد اليه القيمة حصاة الارض من  
القيمة ويصرف حصاة الشجر والبناء في العمارة **ولو** هدم بنا  
الدار غير الغاصب باحقا للقيم ارض الدار من الغاصب هو بالخيار  
في تضمن قيمة البناء بما شاء فان ضمن الغاصب رجع بما ضمن على الها  
وان ضمن الها دم لا يرجع على احد **ولو** ضمن الغاصب الجاني قيمة  
البناء لم يبق للقيم عليه سبيل وان كان الغاصب معسرا ما رده القيمة  
الى من كان الوقف في يده يوم الحناية **ولو** غصب رجل أرضا  
وقفا واجرى عليها الماخض صارت بحرا الاصلح للزراعة يضمن  
قيمتهما ويشترى بها ارضا اخرى فتكون وقفا على شرط الاولى



**ووقف رجل موصفا فاستولى عليه غاصب وحال من الوقف**  
**وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باخذ من الغاصب**  
قيمته ويستوى بها موصفا اخر فيقفه على شرائط الاصل فيقول له  
الشيخ بيع الوقف لاجور فقال اذا كان الواقف جاحدا وليس  
للووقف بينة يصير مستهلكا والشئ المستل اذا صار مستهلكا  
يجب به الاستبدال كالغرض المستل اذا قتل العبد الموصى به  
لخدمة الكعبة اذا قتل والله تعالى اعلم **باب**  
**اجارة الوقف ومزارعته ومساقاة الوشط الواقف ان لا**  
يؤجر المتولى الوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه مزارعه او  
ان لا يعمل على ما فيه من الاجارة او شط ان لا يؤجر الا ثلاث سنين  
ثم لا يعقد عليه الا بعد انقضاء العقد الاول كان شطه مقبرا  
ولا يجوز مخالفته **ولو** قال من احدث من وكالة هذه الصدقة  
شيئا مما ذكر فهو خارج من وكالة وهي الى فلان كان **قال ولو لم**  
يذكر في صك الوقف اجارته فزاي لناظر اجارته او دفعه مزارعه  
مصلحة **قال** الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ما كان ادرا على  
الوقف وانفع للفقراء جازله فعلة الا ان في الدور لا تؤجر اكثر من  
سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه  
يتصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا اما  
في الارض فان كانت توزع في كل سنة لا يؤجرها اكثر من سنة وان كان

كانت توزع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة جازله ان  
يؤجرها سنة بئس المستاجر من ذراعتها **ولو** شرط ان لا تؤجر  
اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها سنة واجارها  
اكثر من سنة ادرك على الوقف وانفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرط  
ما جازها اكثر من برفع الاموال القاضى يؤجرها اكثر من سنة لكن  
انفع للوقف فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائبين الموصى  
**ولو** استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر اكثر من سنة الا اذا  
كان انفع للفقراء في يجوز له اجارها اذا رآى ذلك خيرا من غير  
رفع الاموال القاضى للاذن منه فيه **قال** ابو ابي القاسم دار الوشط  
حسن سير قال الشيخ ابو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر  
من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة حال من الاحوال  
**وقال** الفقيه ابو بكر البلخي انا لا اقول بفساد الاجارة  
مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيها فان حصل للوقف بها ضرر باطلا  
وهكذا **قال** الامام ابو الحسن علي السعدي وعن الفقيه ابي  
الليث انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين من غير فصل بين  
الدار والارض اذا لم يكن الواقف شط ان لا يؤجر اكثر من سنة  
وعن الامام ابي جعفر الجازي انه كان يجيز اجارة الضياع  
ثلاث سنين فان اجرا اكثر من ثلاث سنين اخلفوا فيه **قال**  
الشمساي بل لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي



يُطْلَعُ بِهِ اخذ الفقهاء ابو القيث **احتاج القيث**  
الى اجارة الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عتوا  
متزاد فيه كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاجرة فلان زوال  
ارض كذا وكذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا عقد كل سنة بكذا من  
غير ان يكون بعضها شرطا لبعض فيكون العقد الاول لازما لانه  
منجورا والثاني غير لازم لانه مضاف فلا يفيد القصد وذكر  
الائمة السن حتى ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي  
الروايتين وهو الصحيح وذكرنا ايضا ان القيث اذا احتاج الى  
تجديد الاجرة يعقد عقودا متزادة على نحو ما قالوا واجموا  
الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة باستراط التجديد فكان  
قالوا نطق من هذا الوجه **ولو** اجرت متولى الوقف وادعى اليتم  
منزلا للوقف او لليتم بدون اجرة المثل قال الشيخ الامام الجليل  
ابو بكر محمد بن الفضل على اصل احكامنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا  
وذكر المضاف في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فيقبل  
له ان يتق هذا قال نعم وجهه ان المتولى والوصي بطلاء التسمية  
ما زاد على المسمى الى تمام اجر المثل وهما لا يملكانه فحجب اجر المثل حال  
اجر من غير تسمية اجر وقال بعضهم يصير المستاجر غاصبا عند من  
يؤري عصب العقار فان لم يتقض شي من المنزل وسلم كان على المستاجر  
الاجر المسمى لا غير والفتوى على انه ما ذكرنا ولا يجب اجر المثل على كل

حال وعن القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي في هذا رجل  
دار صبي او وقفا كان عليه اجر المثل فاذا اوجبت ثم نابا لك في الاجارة  
ما قل من اجرة المثل **ولو** استاجر وقفا ثلاث سنين باجرة معلومة  
هي اجر مملها فلما دخلت السنة الثانية كثرت رعايتها الناس فيها  
فاد اجرا الارض قالوا ليس للمتولى بقص الاجارة بقصان اجر المثل انما  
يعين وقت العقد وفي وقته كان المسمى اجر المثل فلا يصير التغيير بعد  
ذلك **ولو** كان احد المستحقين متوليا فاجرة فماتت فتنسخ الاجارة لا  
وقفت للوقف كما لا تنسخ موت الوكيل الموجب للقاضي **ولو** تقبل  
المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواجب لا يتولى طرف العقد الا اذا  
تقبله من القاضي لنفسه فم يقيم لقيامه بائنين **ولو** استاجر رجل  
ارضا وقفا وبني فيها حائوتا ثم جاء آخر فزاد في اجرة الارض واراد اخراج  
منها ينظر **ولو** كان استاجرهما مشاهير جاز للمتولى سحبها عند راي  
الشهر لا نفا اذا كانت مشاهير بتحدد انعقادها عند راس كل شهر  
ثم ان لم يصرف رفع البناء بالارض كان لصاحبه رفعه وان اضر جاز  
للمتولى ان يدفع اليه قيمته فيصير وقفا وان امتنع من ذلك لا يجبر  
بل يربص صاحب البناء الى ان يمكن تخلصه من غير ضرر بالوقف  
فيما حله **ولو** اجار المتولى ضيعة من رجل سنين معلومة ثم مات المتولى  
والمستاجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته الارض يذريهم قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تكون الغلة للورثة ثم ان



انقصت برزاعتم بعد موت المستاجر يلى منهم ضمانا التقصير  
ونصير في مصالح الوقف دون اهله لما امر وهذا على فدان قوله  
في اجارة الوقف بدون اجرة المثل **ولو** استاجر المتولى رجلا  
في عمارة المسجد بدريم ودانق واجر مثله دريم فاستعمله في عمارة  
ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضمانا جميع ما نقد لانه لما  
زاد في الاجر اكثر مما يتقارب الناس فيه صار مستاجرا لنفسه دون المسجد  
فاذا انقضى من ماله يلى منه ضمانه **ولو** كانت الزيادة مما يتقارب فيها  
تقع الاجارة للمسجد فلا يضمن ما دفعه ومثله حكمه وتقصيلا ما اذا  
استاجر مؤذنا لخدم المسجد باجرة معلومة لكل سنة **ولو** استاجر  
فقير دارا موقوفة على الفقير او سكن فيها وترك المتولى الاجرة  
بحضته من الوقف جاز كما لو ترك الامام مخرج الارض لمن له حق  
في بيت المال بحضته منه **ولو** المتولى ان يجتال على مديون المستاجر  
الوقف ان كان مليئا وان اخذ منه كفيلا بالاجر فهو اولى بالجواز **ولو**  
مات بعض الموقوف عليهم قبل ان تمام مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة  
الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا  
الحكم لو كانت اجرة متحلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في  
القياس وقال هلال رحمه الله تعالى غير اني استحسن اذا قسم المجل  
قوم ثم مات بعضهم قبل ان تقضى الاجل الى لا ارد القسمة واجوز ذلك  
**ولو** اجر القيمة الوقف ممن يستحق غلته جاز لان حق الموقوف عليهم

وقف لا في رقبته **ولو** فسد اصله وقف وعمارة  
به يرضى ان يستاجر رصنه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة  
بحيث لو رفعت يستاجر لاصلها اكثر مما يستاجر صاحبها لكان  
رفعها ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك **الاجر ارض** لو ظل  
فيها موضع وقف بمقدار رتب واحد وليس في يد المتولى شيء من غلة  
الوقف واراد صاحب الدار استيجارة مدة طويلة قالوا ان كان  
لذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجر  
مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مسلك اليه  
جاءت اجارته مدة طويلة **ولو** باع القتيبة اشجارا في ارض  
الوقف ثم اشترى الارض من المستوي قالوا ان باعها بغير وقفها ثم  
اشترى الارض جازت الاجارة وان باعها من وجه الارض ثم اشترى الارض  
لا تقح الاجارة لان مواضع الاشجار مشغولة وهذا الحكم لا يختص  
بالوقف **ولو** اجر الناظر الوقف شيء من العوض او حيوان معين  
فيل جوزه لا خلاف بخلاف بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز عند  
ابن حنيفة ولا يجوز عند سماء قال القتيبة ابو جعفر في زماننا  
الاجارة تكون على الاختلاف ايضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم  
والدينارين **ولو** اشترىها بخطبة او شعير مطبوخ جاز العقد  
**ولو** شرطه مما يخرج منها فسد **ولو** اشترى الموقوف عليه الوقف  
قال القتيبة ابو جعفر في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن

حائز



الوقف محتاجا الى العان هم يكن  
القدر والحوائت . واما الارض فان شرط البداءة بان لا يخرج  
العشر وجعل للوقوف عليه ما فضل من العان والقيمة لو يكن له  
ايحارها لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد  
فيقوت شرط الواقف وان لم يكن شرط البداءة بما ذكرنا واجزا  
الموقوف عليه او ذرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخارج  
والون عليه . لو كان لو كان الموقوف عليهم اثنين او اكثر فمتا يوافقا  
واحد كل واحد رضا ليزرعها لنفسه لا يجوز . وعراي يوسف ان  
كانت الارض عشية يجوز صما ياتم وان كانت خراجية لا يجوز  
لان العادة في الارض الخراجية انهم يشترطون البداءة بالخراج  
من غلبتها . فلو جاز فيها التنازل لم يكن الخراج في الغلة ويكون في  
دمة الموقوف عليهم فيكون فيه تغيير شرط الواقف **ارض** يوقف  
في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او النصف وفيها حاكم من جهة  
قاضي البلدة فاستاجر رجل من الحاكم الارض ستة بدراهم معلو  
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصته الوقف من الخارج  
قال بعضهم للشيخ ان ياخذ حصته الوقف من الخارج على عرف اهل  
القرية لان في البلدة ان جعله متوليا قبل تقليد الحاكم  
او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليد  
فان جعله متوليا بعد ما قلد الحاكم الحكومة فقد اخرجته

قلبه غلة اهل القرية على نفسه . ومن لا يرضع اجارته ويجعل وجودها  
تحت يده فحق زرعها المستاجر يصير كان المتولي شيئا اليه من ارضه  
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان المتولي ارضا كذلك من الخارج  
**ولو** غصب ارضا وقفا وفعل فيها شيئا ليس به كالكوارح وحسن  
الانهار . او التي فيها سرقينا واخطط بالزبايع او بمنزلة السهمك  
لا يضمن القيمة وان زاد فيها ما لا متفق ما كالبنا والشيخ يوجب بطلان  
كما تقدم **ولو** اجر الوقف بما لا يتعارف فيه لا يجوز الاجارة  
فيمنع القاضي اذا رفع اليه ذلك ان يظلم ان كان الموقوف مانونا  
وكان ما فعله على سبيل التبرع والغلة فسخ الاجارة واقربا في يد  
وان كان غير مانون اخرجها من يده ودفعها الي من يوثق به وهكذا  
الحاكم لو اجرها سنيين كثيره تخاف على الوقف يبطل الاجارة ويخرج  
من يد المستاجر ويجعلها في يد من يوثق به **ولو** قال قبضت البعير  
ودفعتها الى متولا الوقف عليهم وانكروا اذ قال المتولي قوله مع يمينه  
ولا شيء عليه كالمودع اذا ادعى رد المودعة وانكر المودع لكونه منكرا  
مقضي وان كان مدينا صون والعبارة للبعير وبيد المستاجر من الاجر  
وكذلك لو قال قبضت الاجرة وصاعقت من اوسون كان القول قوله  
مع يمينه لكونه امينا **ولو** اجر المتولي الوقف ابنه او ابنه  
او من عنده او مكاتبه لا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عند ما فيها  
سوى عنده ومكاتب **ولو** استاجر ارضا او دارا وقفا احيانا



فاسدة وزرعها أو سكنها يلزمه أجر مثلها لا تجاوز به الحق ولو لم يزرعها  
أول سكنها لا يلزمه أجر وهذا بنا على قول المتقدمين **ولو تبين**  
أن المستاجر مخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضى الاجارة ويخرج  
من يده ولا ينفذ برد احدنا طيننا لاجارة **ولو** وكل احدهما  
صاحبه فنقد جازت الاجارة **ولو** اذن القيمة للمستاجر بالعمارة  
وقاصصة من الاجرة جاز **ولو** اشترط المرمة عليه نفسه لاجارة  
لجملتها بخلاف ما لو عين لها دارهم معلومة فان الاجارة تكون صحيحة  
**ولو** استاجر دارا الوقف وجعل رواقها مربوطا بالدواب يفسخ القاضى  
لانه غير اذن ولا يؤجر الغرض الجنبى في سبيل الله تعالى الا اذا  
احتاج الى النفقة • واذا دفع المتولى الارض مزارعة الى رجل  
ليزرعها يتدبر على انما اخرج الله تعالى يجوز نصفه للوقف ونصفه  
للمزارع جاز عند ابي يوسف ومحمد • وكذلك اذا دفع البذر والار  
مزارعة بالنصف جاز ان كان فيها عكابة يتعابن مثلها وان لم يتعابن  
بمثلها لا يجوز **ولو** كان في ارض الوقف شجر فدفعه معاملة بالنصف  
مثلا جاز **ولو** زرعها القيمة يتدبر اهل الوقف جاز • وله ان يكرى  
انهارها ومواقفها • واذا دفعها مزارعة فالخراج او العشر من حصه  
اهل الوقف لا لاجارة معني • ولا يسقط العشر بوقف الارض  
لان الله تعالى عين له وجهها فلا يتعين بالوقف **الا** ترى انه يجوز وقفها  
على غير من جعل الله تعالى له العشر ابتداء وصار كما لو نذر الصدقة

الصدق بها بين المائتين ثم حال عليها الحول فانه يلزمه زكاة تقا  
ثم يصرف الباقي فيما نذر **ولو** دفع الناظر الارض مزارعة والشجر  
مسافة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقدة  
لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المزارع قبل انقضاء الاجل فانه يبطل  
العقد لانه عقد لنفسه **ولو** زرعها الواقف وقال زرعتها  
لنفسى يتدبرى وقال اهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله ويكون  
الخارج له وان لم يشترط استقلالها لنفسه لكون البذر من قبله  
**ولو** سألوا القاضى في ان يخرجها من يده لزعه اياها لنفسه  
لا يخرجها من يده بل يامر به بزرعها للوقف فان اعتل بعدم البذر  
والقول المحتاج اليها اذنه بالاستدانة على الوقف وصرف ما يستد  
في من البذر وما لا بد منه للزرع • فان ادعى البعض بامر القاضى اهل  
الوقف بذلك مع بقايتها في يد الواقف • فان قالوا انه اذا صار  
ذلك في يده ياخذة ويحصدنا ولكن بزرعها نحن لنا ونرفع يده عنه لا  
يجبهم الى ذلك لانه احق بالقيام عليه الا ان يكون غير سامون فيفيد  
يخرجه من يده ويجعله في يد من يوثق به • واذا صار الخارج له يضمن ما  
نقصت الارض من زراعته • واذا زرعتها ثم اصاب الزرع افة فقال  
زرعتها لم صدق في ذلك • ولان ياخذها استدان لطلبها من غلة امر  
**ولو** اختلف هو واهل الوقف فيما انفق كان القول قوله فيه لان اليه  
ولايتها **ولو** زرعها غيره وادعى انه زرعتها للوقف وصدقة



الواقف على ذلك لكونه وكيل عنه في ذراعتها وكذلك لو اختلفت  
مع أهل الوقف فقال ذرعها بنفسه وقالوا انما ذرعها لنا كان القول  
قوله في ذلك لكون البذر له وما حدث منه فهو لصاحبه فصار  
كالواقف والله تعالى أعلم **باب**  
**والربط والتفاريق والدور في الغور والخانات وجعل**  
**الارض مقبرة** قال ابو يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط  
في المسجد ولا في غيره من الاوقاف وقد تقدم بيان وجهه فاذا قال  
جعلت هذا المكان مسجدا واذن للناس بالصلاة فيه يصح مسجد  
وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يزول عن ملكه قبل التسليم وبه اخذت من الائمة السرخسي ثم التسليم  
في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن ابي حنيفة فيه روايتان  
في رواية الحنابلة يشترط اذا الصلاة فيه جماعة باذنه اثبات  
فضاء عدلها اخذ محمد وفي رواية اخرى عنه اذا صلى فيه واحد  
باذنه يصح مسجد الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذن واقف  
ولم يذكر هذه الزيادة في ظاهرها الرواية فيكفي بصلاة الواحد لان  
المسجد هو الله تعالى او حق تمامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله  
تعالى وحق العامة بقوله مقام الكل والصحيح رواية الحسن لان قبض  
كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وهو في المسجد باذنه الصلاة في  
بالجماعة اما الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على الرواية التي لا يشترط

يشترط الا اذا فيها جماعة **باب** **في رجل سجد او صلى فيه هو وط**  
**هل يصير مسجدا اختلفوا فيه** فقال بعضهم لا لان سجدة كونه  
الكتابان على قول ابي حنيفة لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه مبتدئا  
للمحول فيدخل فيه بانيه وغيره وقال بعضهم لا يكفي صلاة وهو  
الصحيح لانها انما تشترط لاجل القبض للقامة وقبضه لا يكفي فكذا  
صلاته **ولو** بناه وسلمه الى المتولي هل يصير مسجدا قبل اداء الصلاة  
فيه لا رواية فيه عن اصحابنا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير  
مسجدا ويحكم كما تم سابقا للاوقاف بالتسليم الى المتولي لانه نائب عن  
الوقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا اذا سلمه الى المتولي  
او نائبه وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي وهو اختيار  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى او قبض كل شيء ما يليق به كما مر  
في شرط التسليم **رجل** له ساحة لا بنا فيها فامر قومها ان يصلوا  
فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلاة ابدا ولم يذكروا ولكن ارادوا  
شرائط لا يورث عنه وان امرهم بالصلاة شهدا اوسنة ثم مات  
يكون لورثته لانه لا بد من التأييد والتوقيت بانيه **ولو** جعل  
مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا وامامافاذن الرجل واقام وصلى وحده  
كان تسليما لان اذنا باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا  
لو صلى واحد من أهل المسجد باذان واقامة لا يكون له حج بعده من اهل  
اداءها فيه بالجماعة عند البعض **ولو** جعل متولى المسجد من لا



موقوف على المسجد مستجدا وصلى الناس فيه سنين ثم تركت الصلاة  
 فيه واعتد من استغلا جاز لعدم صيرورته مسجد يحمل التولي  
**ولو** اتخذ رجل سجدة الصلاة الجنازة فهو مسجد فلا يورث  
 عنه اول صلاة العيد بل يكون له حكم المسجد. اختلف المشايخ فيه  
 قال بعضهم يكون سجدا حتى اذا مات لا يورث عنه. وقال بعضهم ما  
 اتخذ لصلاة الجنازة فهو مسجد فلا يورث عنه. وما اتخذ لصلاة  
 العيد لا يكون سجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة  
 الاقناب بالامارة وان كان منفصلا عن الصفوف وفيما سوى ذلك  
 فليس له حكم المسجد. قال بعضهم له حكم المسجد حال اذا الصلاة  
 لا غير وهو للجبانة سواء. ويحجب هذا المكان عما تحجب عنه  
 المساجد احتياطا **ولو** اتخذ مسجد وتحتته سرداب او قبة  
 ميت او جعل وسطا دارة سجدا واذن للناس بالدخول والصلاة فيه  
 من غير ان يفوز له طريقا لا يصير سجدا ويورث عنه الا اذا كان الرضا  
 او العلو لمصالح المسجد او كانا وقفا عليه. وروى الحسن عن ابي جعفر  
 رحمه الله تعالى انه اجاز ان يكون الاسفل مسجدا اذا كان الاعلى ملكا  
 لا الاسفل اصلا. هو مما يتابد دون العكس. وعن محمد رحمه الله  
 تعالى انه لما عمل الرى اجاز ذلك بكل حال الصيق المنازل. وعن ابي  
 يوسف مثله لما دخل بغداد **ولو** خرج المسجد وما حوله ونظر  
 الناس عنه لا يعود الى ملك الواقف عند ابي يوسف فيباع نقضه

نقضه باذن القاضي ويصرف منه الى بعض المساجد ويعود الى ملكه  
 او الى ورثته عند محمد. وذكر بعضهم ان على قول ابي حنيفة كقول ابي  
 يوسف وبعضهم ذكر كقول محمد. وهذا بنا على ما تقدم من اشتراط  
 التسليم عند محمد ابتداء وبقاء. وعدمه عند ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى مطلقا **ومر** يبيع رباطا او خانة او حوضا او حقيرا او جعل  
 ارضه سقاية او مقبرة او طريقا للمسلمين فعند ابي حنيفة لا يلزم  
 تالم يحكم به حكم او يعطيه بموته على ما تقدم من ارضه. وعند ابي  
 يوسف يكون فرج مجرد القول لما تقدم من ان التسليم ليس بشرط عند  
 وعند محمد يشترط التسليم وهو النزول في الخانة والرباط والشجرة  
 من الحوض والاستقامة من البيوت والسقاية والدفع في المقبرة باذنه  
 في الكل ويكتفى فيه بفعل واحد لتعدد الكل كما تقدم في اول  
 الفصول وفي قاضي خان وقال محمدان في فيها اثنان فلا رجوع  
 وكانها رواية عنه. ووجهها انه اعتبر ادى جميع الميراث  
 والوصية **ولو** بنى دارستانا للعالج فيه المرضى ووقف عليه  
 ارضا لتفق عليها على ما يحتاج اليه المرضى والخطباء يجوز ان  
 جعل اخر للمساكين ولو كان طريق العامة فاسعافني فيه  
 اهل محلة مسجد العامة وهو لا يضر بالمان قالوا لا بأس به  
 وهو مروي عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان الطريق  
 للمسلمين والمسجد لهم ايضا **ولو** اخرج الى توسعته من الطريق



او توسعة الطريق منه ولا ضرر فيها على الناس يجوز لما قلنا وليس  
لاهل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمكان  
**ولو ضاق المسجد على الناس** فحجبه ارض ملك لرجل فوخذ منه  
بالقيمة كرهاد فعا للضرر العام وبجبر الخاص باخذ القيمة  
ولو كانت وقفا على المسجد وارادوا الزيادة فيه منها يجوز زيادة  
القاضي **ولو** اراد قيم المسجد ان يبي حوائت في حرم المسجد وقفا  
قال الفقهاء ابو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد  
سكنا ومستغلا ولو اذ السلطان يقوم ان يجعلوا ارضا من  
اراضي البلدة حوائت وقفا على المسجد وان يزيدوا في مسجدهم  
قالوا ان فتح عمنق وهو لا يضر بالناس ففد امره فيها. واذا  
فتح صلتا بقي على ملك ملاكها فلا ينفذ امره فيها ولو حوّل  
اهل الحلة باب المسجد من موضع الى موضع اخرجوا **ولو** اشترى  
رجل موصعا وجعله طريقا للمسلمين واشتد على ذلك صح ويشترط  
مرور واحد من الناس بآذنه على قول من يشترط القبض في الوقف قال  
في قاضي خان وقوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف  
وقال على قول ابي حنيفة يجوز له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة  
وروى الحسن عرابي حنيفة انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي  
دفن فيه ويرجع فيما سواه لان البش فبيع وحكي عن الحاكم المعروف  
بمرويه انه قال وجد في النوادر عن ابي حنيفة انه اجاز وقف

المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة بجذها الرطل  
للمسلمين تطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميما ثانيا لورثته. وقالت  
المختار بعد ذكر اوقاف الصحابة ومما يؤيد ذلك ويصحى بنا المأ  
فان الناس جميعا اجمعوا عليها. ثم قال وكذلك بنا الخانات للسبل  
وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بنا الدور في الثغور  
للسبل وكذلك بنا الدور بركة يترها الحاج. وكذلك رجل  
جعل دارة او بعضها طريقا للمسلمين واخرجته عن ملكه وابانه فليس له  
الرجوع في ذلك ولا دونه الى ملكه ففد الاشياكلها خاصة على الا  
مالكها الى السبل التي جعلوها فيها فالوقوف مثلها. وظاهر ان ما  
ذكره المختار من حسن ما حكى عن الحاكم من جودانه الرواية عن ابي  
حنيفة فكان عنه ثلاث روايات الرجوع الا في المسجد خاصة  
على ما قاله قاضي خان من تنويع الكتاب آه قال الرجوع الا في المسجد ويروى  
الدفن على رواية الحسن والرجوع الا فيهما. وفيما ذكره الحاكم والمختار  
والله تعالى اعلم **ولو** قال جعلت حجرتي هذه لدن سراج المسجد  
ولو يزد عليه. قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله تعالى يضر الحجرة  
وقفا عليه اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى ليس له ان يضر فيها  
غير الدفن. وعن ابي حنيفة اذا جعل ارضه وقفا على المسجد ولم  
جاز ولا يجوز له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجدا  
او بمنزلة زيادة في المسجد **ولو** تصدق بداره على المسجد او



طريق المسلمين تكلموا فيه والفتوى على انه يجوز وذكرنا ان طوي  
 انه لا يجوز ويكون من اثاره وقد تقدم ذكر الخلاف في  
 هذه المسئلة في فصل ما يوقف جواز الوقف عليه وفي قاضي خا  
 لو وقفنا رصنه على كل مؤذن يؤذن او يؤم في مسجد بعينه  
 قال الشيخ اسماعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف لانه قربة  
 وقعت لغير معين وقد يكون ذلك المؤذن او الامام غيبا وقد  
 يكون فقيرا لا يجوز وان كان المؤذن فقيرا وتجزوا لصدقة  
 على الفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز ايضا والمصلحة  
 في ذلك ان تكتب في صك الوقف وقف هذا المكان على كل مؤذن  
 فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرب المسجد والمحلة  
 تصرف الغلة الى الفقراء اما اذا قال وقف على كل مؤذن  
 فقير فهو مجهول فلا يصح كالموقوف لوصيت بثلث مالي الواحد من  
 عرض الناس فانه لا يصح **الحل** اعطى درهم في عمارة المسجد  
 او مصالحة او نفقته قيل بانه يصح ويتم بالقبض **ولو** اوصى  
 بثلث ماله لاعمال البر يجوز اسراج المسجد منه ولا يزداد على اسراج  
 واحد ولو في رمضان لانه اسراف **ولو** اوصى لعمارة المسجد  
 قال ابو القاسم يصرف فيها كان من البناء دون التزيين **فصل** يعرف  
 ذلك المال في المنارة قال ذلك من بناء المسجد وسئل ابو  
 بكر البلخي عن الوقف على المسجد بجوز لم ان بنوا منارة من غلته

غلته قال ان كان ذلك من مصلحته بان كان اسمع لهم فلا بأس  
 به وان كان حال سمع الجيران الا اذا كان غير منارة فلا ارى لهم  
 ان يفعلوا ذلك **ولو** نقل القبر المسجد من غلة الوقف  
 على عمارة كان ضامنا **ولو** قال اوصيت بثلث مالي المسجد  
 قال ابو يوسف هو باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد بن جابر  
 وذكرنا الناطقي اذا وقف ماله لاصلاح المساجد يجوز وان وقف  
 لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ  
 السقايات والخانات للمسلمين او شرا الاكفان لم لا يجوز وهو  
 جائز في الفتوى **ولو** جعل رصنه صدقة موقوفة على مائة  
 مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل طينين سطحه وتاريز  
 حيطانه وادخال جذوع في سقفه او تواريه وزيتقناذ به  
 ذكر الحضاف انه باطل لانه قد تحرم المحلة فيبطل المسجد ولا  
 يحتاج الى مائة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد  
 كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتابد **ولو** كانت الارض  
 وقفا على عمارة المساجد او على مائة المقابر جاز لان ذلك مما لا  
 ينقطع **ارض** وقف على عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارة  
 فهو للفقراء او واجتمع الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة  
 قال الفقيه ابو بكر البلخي يحبس الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد  
 حدث وصيرا لارض محال لا يغفل وقال الفقيه ابو جعفر

ثم



الجواب كما قاله عندى انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما  
لواحتاج المسجد والارض الى العمارة نكر العمارة بها وبفضل تصرف  
الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف **مسألة** انه قد  
وقد اجتمع من غلة الوقف على مرتبة ما يحصل به البناء قال المختص  
لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على المرتبة ولم يامر بان  
يبنى هذا المسجد والفقير على انه يجوز البناء بذلك الغلة **ولو كان**  
الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري شيئا يرتقي به على السطح  
لكعبه وتطيقه او يعطي من غلته اجر من يكفى السطح ويخرج  
عنه الثلج ويخرج الزايات الملتصقة في المسجد **قال** ابو بصير ان  
يفعل ما في تركه خراب المسجد **ولو كان** باب المسجد في مهب الريح  
فيصيب المطر بابه وببنايه اخله والخارج منه ويشق على الناس  
دخوله قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان يتخذ والنظرة من غلة وقف  
ان كان لا يضر بابل الطريق **ولو سطر** من ماله حصيرا في المسجد  
فخر المسجد واستغنى عنها فانها تكون له ان كان حيا ولورثته ان كان  
ميتا عند محمد رحمه الله تعالى **وان** بليت كانه ان يبيعها ويشترى  
بثمنها حصيرا اخرى وهذا الحكم لو اشترى قديلا وخوه للمسجد  
واستغنى عنه **وعند** ابو يوسف يباع ويصرف ثمنه في حوائج  
المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد تحول الى مسجد آخر وهذا  
الاخلاف بناء على الاختلاف في المسجد عينه اذا استغنى عنه

58  
عنه لخراب ماحوله **ولو** كقر رجل ميتا فاقتربه الاسد يكون  
الكنز الذي كفته لورثته ولو رثته لو ميتا **واذا** صار دين باج  
الكعبة خلقا يبيعها السلطان ويستعين به على امرها لان الولاية  
عليها له لا لغيره **ولو كان** بجانب المسجد ما يضر بحائطه صرنا بيننا  
فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذوا من ماله حصنا بجانبه ليمنع  
الضرر عنه **قالوا** ان كان الوقف على صالح المسجد يجوز للقيم ذلك  
لان هذا من صالحه **وان كان** على عمارة لا يجوز لان هذا ليس من صالحه  
**ولو باع** اهل المسجد حشيشه او خذارة فيه صارت خلقه وقاها  
غائب اخلفوا فيه فقال بعضهم يجوز **والا** في ان يكون باذنا القابض  
وقال بعضهم لا يجوز الابادته وهو الصحيح **وليس** لمرئى المسجد ان  
يجل سراج المسجد الى يمينه **ولو ادعى** رجل في مسجد او مقبرة حصا  
وقضى القاضى له على واحد من اهل المحلة بالبيتة كان ذلك قضا على  
جميعهم لان واحد منهم خصم عن الباقي وفي الحان لا يفيض حتى يخر  
القيم او نائبه **ولو اشترى** شيئا لم يمتد المسجد بدور اذا كان القابض  
قالوا لا يرجع بقيمته في مال المسجد **ولو ادخل** المتولى جدعا من  
ماله في الوقف جاز **وكذا** ان يرجع بقيمته في غلة الوقف **رحل**  
بنى مسجد في سكة فاحتاج الى العمارة فنارعه اهل السكة في سكة  
كان الباقي اولى منهم بجارته وليس لهم منازعتها فيها وكذلك لو ناز  
في نصب الامام والمودن كان ذلك اليه دونهم لا اذا عينوا رجلا



رجلا أصلح من عينه هو في لا يكون تقينه أولى • ولا بأس أن يترك  
 سراج المسجد فيه من المغرب إلى وقت العشاء ولا يجوز أن يترك فيه كل  
 الليل لا في موضع جوف العادة فيه بذلك كسجدة بيت المقدس ومسجد  
 النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل  
 كما جرت العادة به في زماننا • ويجوز الدرس سراج المسجد أن كان موضعا  
 فيه للصلاة • وإن كان موضعا فيه للصلاة بان فزع القوم من الصلاة  
 وذهبوا إلى يؤتمروا في السراج فيه • قالوا لا بأس بأن يدرس بعده إلى  
 ثلث الليل لأنهم لو أخذوا الصلاة إلى ثلث الليل لا بأس به فلا يبطل  
 حقه بتجملهم • وفيما زاد على ثلث ليلتهم تأخيرها فلا يكون له حق الذكر  
**ولو** أن قوما بنوا مسجدا وفضل من حبسهم شيء قالوا يصرف الفضل  
 في بناءه ولا يصرف إلى الدهن والحرير هذا إذا سلموا إلى المتولي لبنائه  
 المسجد وإن لا يكون الفضل لم يصنعوا به ما شاؤوا **ولو** جمع مالا  
 لينفقه في مصالح المسجد فانفق بعضه في حاجته ثم ردد له في نفقة  
 المسجد لا يسعفه أن يفعل ذلك فإذا فعله وكان يعرف صاحبه ضمن له  
 بدله أو استأذنته بانفاق بدله فيه وإن لم يمكنه الرفع إليه قالوا يجوز  
 له في الاستحسان الجواز إذا انفق مثله في المسجد ويخرج عن العمدة فيما  
 بينه وبين الله تعالى **المد** إذا سال الفقير شيئا وخط ما أخذ بعضه  
 ببعض فلم يكن الفقير أمرا بالسؤال والأخذ يكون ضامنا • وإذا دفعه بعد  
 ذلك للفقير يكون متصدا قال نفسه من مال نفسه ولا تسقط عنهم الزكاة

بنام

الزكاة وإن نوى ما عند دفعهم إليه • وإن أمره بالسؤال له فآخذ المأكل  
 وخط بعضه ببعض دفعه إليه لا يضمن لغيره مقامه بالأمم ما دونها  
 له بالخط • وتسقط الزكاة عن الدافع أن نواها وهذا بناء على ما تقدم من  
 أن خط الوديعة استهلاك لها عند أي حيفه رحمه الله تعالى والله تعالى  
**فصل في أحكام تتعلق بالمقابر والقبور**  
**لو** أخذ أهل قرية أرضا لهم مقبرة وقبروا فيها ثم بنى فيها واحدا منهم  
 بيتا لو صنع اللين قالة الدفن واجلس فيه من حفظ الامتعة بغير  
 أهل القرية أو برضى بعضهم فقط لا بأس به أن كان في المقبرة سعة  
 بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان **ولو** احتاجوا إليه يرفع البناء  
 ليدفن فيه **ولو** حفر لنفسه قبر في مقبرة أن كان فيها سعة يستحب  
 أن لا يؤخر الذي حفره لأجل غيره الدفن فيه وهو كمن بسط المصلي في  
 المسجد أو نزل في الرباط وجعل في موضع منه علامة وخرج لا من وجا آخر  
 فإن كان في المكان سعة لا يؤخر الأول • وإذا دفن الغير فيه قال أبو  
 نصر رحمه الله تعالى لا يكره ذلك • وقال الفقيه أبو الليث يكره لأن  
 الذي حفر لا يدرى بأي أرض يموت وفي أي مكان يدفن **مقبر**  
 كانت للمشركين وأندست آثارهم وأخرجت العظام الباقية ودق المسلمون  
 موتاهم فيها جاز لأن موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبرة  
 للمشركين فنبشت وأخذت مسجدا **ولو** اتخذ رجل قطعة أرض  
 مقبرة ودفن فيها ولده وهي غير صالحة للدفن فيها لعلها الماعليها



ورغبت الناس عن الدفن فيها لمسا دها لم ينص مقبرة وجاز له بيعها  
واذا باعها جاز للمشتري ان يرفع الميت او يامر برفعه منها **وله** في  
في ارض رجل بغير اذنه للمالك الامر بالاخراج منها **وله** الترك وترو  
الارض وزرعها **وقد** اذا دفن الميت في مكان لا يجوز لاهله اخراج  
منه طالت المدة او قصرت الا بعد روه وان تكون الارض معصوبة ونحوه  
**ولو** حفر قبر في موضع يباح له الحفر فيه في غير ملكه فدفن فيه  
فيه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعاً بين الحقين ومولاهما  
لها **مقبرة** قد يمة بحجة لم يبق فيها اثار المقبرة هل يباح  
لاهل الحلة الانشاع بها قال ابو نصر رحمه الله تعالى لا يباح  
فيل له فان كان فيها حشيش فالحشيش منها ويخرج للدواب وهو ايسر  
من ارسال الدواب فيها **وله** جعل ارضه مقبرة او خاناً للدواب  
للعلة او مسكناً سقط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول  
**انتم** رباط للمختلفة وفيه سكان فلما بني ارام من كان  
ساكن فيه قبل الاندلس قال ابو القاسم رحمه الله تعالى ان افسد  
الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن هو اولي من غيره **وله** ولم يتغير ترتيبه  
بل استمر على حاله الا انه زيد فيه او نقص كان هو اولي بالسيكنى من غيره  
**وله** عمر قوم ارضاً مواتاً وشرب بماء العشر فصارت عشرين  
وبقروهم رباط فسأل متوليه السلطان عشرها فاطلقه له جاز  
ويصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى انما

انما الصدقات للفقراء والمساكين **ولو** صرفه للفقراء ثم افسد  
اخره في عماره الرباط جاز وكان ذلك حسناً **رباط** على باب  
قطر على من عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول اليه الا بحاورة  
النهر ولا يمكن الا بقاهل حوز عمارته بخلته **قال** الفقيه ابو جعفر  
ان كانا لوقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا يجوز **متولى**  
الرباط اذا صرف فضل غلته في حاجة نفسه فرضاً **قال** الفقيه ابو  
جعفر لا ينبغي له ان يتعد ولو فعل ثم انتقم الرباط مثله رجوت ان  
يبين **وان** اقضى العلة ليكون احرز لها من الامساك عنده رجوت ان  
يكون واسعاً له ذلك وقد رت **رجل** اوصى بثلث ماله للرباط  
قال من يصرف **قال** الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان كان هناك  
دلالة انه اراد به المقيمين يصرف اليهم قال لا يصرف الى عمارته **وله**  
**رباط** في طريق بعيد استغنى عنه المارة وبجانبه رباط اخر تصرف  
غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم المسجد **ولو** اشترى مضمناً  
فجعله في المسجد الحرام او في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او في مسجد  
اخر وقفاً ابداً قال محمد رحمه الله تعالى جاز وقفه وليس له ان يرجع  
فيه **ولو** رجع كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين خاصته **وروي**  
الحسن عن ابي حنيفة انه ان يرجع فيه ويكون لورثته بعد موته  
اخذوه **واما** احكام المسجد فنظري بابا المسجد من فاضل خان رحمه الله  
تعالى **باب** **السجاد** **وعلى** **اقر**



الواقف حصته من الارض **لشبهه** ثم ظهورها كزمنها  
ذكر واختلف الشهادتين فيما شهد به والرجوع عنها  
**والشهادة على ذي اليد الجاحد لو** شهد شاهدان على  
اقرار رجل انه جعل حصته من الارض للفلاينة وهي الثلث مثلاً  
وحدها صدقة موقوفة لله تعالى على وجه عامها من البر فوجدت  
حصته منها اكثر مما ذكر يكون المجموع وفقاً لما اوصى بحصته منها  
ثم طهرت اكثر مما يسمى بخلاف البيع فان العقد يقع على ما يسمى فقط **ولو**  
جعل حصته من الارض للفلاينة وهي الثلث مثلاً وفقاً على اقوام باعياً  
ثم من بعدهم على المساكين وشهد على اقراره بذلك شاهدان ثم وجدت  
حصته اكثر مما يسمى للثبوت ومما ذكر في كتاب وقفه وصدقة الموقوف  
عليهم وقالوا انما قصدوا لواقف علينا وقفاً للثبوت فقط يكون جميع حصته  
منها وقفاً ولا عين بقصد يتوقف عليهم في حق الوقف بل في ختم قلوب  
علة الحصّة التي ذكرها الواقف ثم غلة ما زاد عليها المساكين ولو  
شهد احد بما بالثلث والاخر بالنصف قضى بالثلث المنفق عليه وهكذا  
الحكم فيما لو شهدا احدهما بالكل والاخر بالنصف فانه يقضى بالمنفق  
عليه **ولو** شهد رجلان وامران على شهادة رجلين او رجله  
وامران فيشهدا احدهما انهما شهدا بما انه وقف نصف ارضه قضى  
بالنصف المنفق عليه **ولو** شهدا على رجل انه اقر بوقف ارضه  
الفلاينة وقال لا لم يحددها او حددها احداً الشاهدان دون

دون الاخر في الشهادة باطله لانها لا ييمان بماذا شهدا **ولو**  
يعلم القاضي بماذا يحكم الا ان يكون الارض مشهورة تقضي شهرتها  
عن تجديدها فان الشهادة جّ تقبل ويقضى بوقفيتها **ولو** حدد  
الشاهدان بثلاثة حدود قبلت الشهادة ويقضى بكونها وقفاً  
خلافاً لفرجه الله تعالى **ولو** حددوها بحدين لا تقبل اتفاقاً  
**ولو** شهدا انه حددها لهما وقال لا سينا الحدود او قال لا لم يحد  
ولكننا نعلمها او قال لا ليس له ارض بالبصرة مثلاً سواها لم تقبل  
**ولو** شهدا على الحدود وقال لا لانسرها قبلت الشهادة ويكفي  
المدعي شاهدين على معرفة الحدود **ولو** شهدا واختلفا في زمانها  
او مكانها بان قال احدهما اقر عندى بوقفه اياها في رجب سنة  
كذا وقال الاخر في رمضان منها **او** قال احدهما اقر بذلك عند  
في البصرة وقال الاخر في الكوفة قبلت الشهادة **و** اختلفا  
في مكان الوقف لم تقبل الشهادة لان اختلافهما في مكان يستلزم  
اختلاف الموقوف ضرورة ولم يقر على واحد منهما نصاً بالشهادة  
بخلاف اختلافهما في زمانها او مكانها او فيهما **ولو** شهدا احدهما  
انه جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ايداً على المساكين او  
على قوم باعياً بهم ايداً ما تولى الدوام من بعدهم على المساكين وشهد  
الاخر انه جعل نصفها وقفاً على المساكين لا تقبل الا في قولابي يوسف  
فانها تقبل في نصفها بناء على اصله من القول بخوار وقف المشايخ **ولو**



شهدا أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على المساكين  
 وشهدا الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على قوم باعياهم أبا داما  
 نوالد ولم يقبل انفا فالعدم تمام الشهادة على واحدة من الممتنعين  
**ولو** شهدا أحدهما أنه جعلها وقفا على المساكين وشهدا الآخر أنه جعلها  
 وقفا على مساكين أهل بيته وقربائه أبا داما نوالد من بعدهم على  
 المساكين قبلت الشهادة سواء كانوا يحضون أو لا يحضون وتكون  
 لمساكين القرابة **ولو** شهدا عليه بوقف أرضه وقال أحدهما كان ذلك  
 وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم إن خرج  
 من بيت ماله كانت كلها وقفا ولا فحسابه **ولو** قال أحدهما وقفها  
 في صحته وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته بطلت الشهادة وإن كان  
 تخرج من الثلث لأن الشاهد بانه وقفها بعد وفاته شهد بانه وصيته  
 والشاهد بانه وقفها بعد وفاته شهد بانه وصيته والشاهد بانه  
 وقفها في صحته قد مضى الوقف وهما مختلفان **وكذلك لو شهد**  
 أحدهما أنه بخر الوقف وشهد الآخر أنه علقه بدخول الدار مثلا  
 فأنه لا يقبل **ولو** شهد بانه وقف حصته من هذه الدار ولم  
 يسم لنا كيتها بتطل قياسا وتبطل استحصانا **ولو** شهدا أحدهما أنه  
 جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب  
 البر أو قال لابن السبيل معهم وشهد الآخر أنه وقفها على الفقراء  
 والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وقفا على الفقراء والمساكين وشهد

وشهدا الآخر أنه جعلها عليهم وعلى فقرا قرابته قال الحنفية  
 هذا يشبه أبواب البر من قبل أن الذي شهد لفقراء القرابة  
 لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين إنما شهد لم بعضها  
 الآخر أن رجلا لو أوصى ثلث ماله للفقراء والمساكين ولفقرا قرابته  
 أنه ينظر إلى عدد فقرا قرابته يوم مات فيضرب لهم في الثلث بعد  
 ويضرب للفقراء والمساكين سهمين فذلك في الوقف ينظر إلى عدد  
 فقرا القرابة يوم تمت الغلة أه ثمما أصاب الفقراء والمساكين  
 يعطى لهم ويوقف ما أصاب فقرا القرابة إلى أن يمتنع فيه الحال  
 وقال لاهلال رحمه الله تعالى يكون للفقراء والمساكين **وكذلك لو**  
 لو قال أحدهما للفقراء والمساكين وفقر الجيران والموالي والقرابة  
 وقال الآخر مثل ذلك إلا أنه قال لا أحفظ الموالى والجيران  
 فالشهادة جائزة في هكذا ويكون الأرض وقفا **وكذلك لو قال**  
 أحدهما جعلها صدقة موقوفة في وجوه الخير والبر وقال الآخر  
 لابن السبيل وفي سبيل الله جازت الشهادة وتكون الأرض وقفا  
**ولو** شهدا أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وقال  
 الآخر على زيد جازت الشهادة على الوقف وتكون الغلة للفقراء  
 والمساكين لا ينفذ اتفاقا على أنه قال صدقة موقوفة وأختلفا  
 فيما سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا  
 فيه **ولو** شهدا أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد



الله وقال للآخر واولاده واولاده ومن بعدهم على المساكين وشهد  
الآخر انها على عبد الله ومن بعده على المساكين قسم الغلة على عبد  
الله وعلى اولاده فما اصاب الاب اخذه وما اصاب الاولاد فهو  
للمساكين لانها قد اجتمعوا على ان يعبد الله حقاً في هذه الصدقة  
فقال احدهما له من ذلك حصته لو قسمنا الغلة بينه وبين اولاده  
وقال للآخر له كلها فيقبل منها ما اتفقنا عليه ويبتل ما اختلفنا فيه  
فاذا كانت اولاده ثلاثة تقسم الغلة على اربعة فيأخذ الباقي الربع  
وكلمات واحد منهم قبله تقسم على من بقي فيكون له الثلث بموت  
واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم لعدم المراجع  
شهدا أحدهما لزيد بما يشين من الغلة في كل سنة وشهدا الآخر بما  
في سنة واحدة يقضي له بماية في سنة واحدة فقط وأصل هذا  
عندنا انهما اذا اتفقا على انهما صدقة موقوفة وزاد احدهما  
شياً او زاد كل منهما شيئاً لم يزد الاخران بتبطل الزيادة وتقبل  
الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهدا سان على رجل انه وقف  
ارضه على المساكين وحكم القاضي على المشهود عليه بذلك وجعلها  
وقفاً عليهم ثم رجعا عن الشهادة لزمهما قيمتها يوم القضاء عليه  
بها والارض وقفت على حالها ولا فرق في المدعى بين ان يكون مدعياً  
الوقف لنفسه او متبرعاً في الدعوى حتى لو حضر رجل متبرع وقال  
لحاكم ان هذا وقف ارضه الغلانية على زيد بن عبد الله مادام حياً

٥٩  
حياتاً من بعده على المساكين وزيد يدعي ذلك والمدعى عليه بحمد  
الوقف واقام المدعى شاهدين شهدا وحكم القاضي بشهادتهما  
لزيد ثم رجعا ضمناً بقيتهما للمضى عليه وان محمد زيد بن عبد الله  
كونها وقفاً عليه حكم القاضي بوقفيتها وتكون غلتها للمساكين وهكذا  
الحكم لو شهدا عليه بانه جعل دان هذه مسجداً او ارضه هذه  
التي لا بنا فيها مسجداً او مقبراً او جعل ملكه هذا خاناً للسبيل  
او حوضه هذا سقاية للمارة وحكم به القاضي ثم رجع الشهود  
فانهم يضمنون قيمة ذلك يوم القضاء ولو ادعى رجل على اخوان هذه  
الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو وعليها وذو اليد بحمد الوقف  
ويقول هي ملكي واقام المدعى بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق ذلك  
شيئاً وان شهدا بالبينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الناس  
قد يفتن ما لا يملكه وقد يكون في يده بعد اعادة او اعارة وهو  
ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على اخوان الارض التي في يده كانت  
في يد مورثه الى ازمات واقام على ذلك بينة فانما تقبل ويكون  
ميراثاً له ولو شهدوا ان زيدا اقر عذبا واشهدا عليه  
انه وقف هذه الارض وقفاً صحيحاً وانها كانت في يده الى ازمات  
لا يصير وقفاً لانهم شهدوا بالاول بالوقف ثم شهدوا بانها  
كانت في يده حتى مات وبين الشهداء تين شاقص قال القاضي  
فان قضينا بانها ميراث لم تكن وقفاً وان قضينا بانها وقف



لم تكن ميراثا **وا** أولى الامر من ان يحكم بانها ميراث يورثه ولا  
تكون وقفا **وهذا** الحكم الذي ذكره انما ينافي على قول من يشترط  
لصحة الوقف اخراجه من يده وتسليمه الى المتولي **واما** على  
قول من لا يشترط ذلك فينبغي ان يكون وقفا لعدم الناقض في  
الشهادة بالوقف والبقاء في اليد الى الموت **والله** تعالى اعلم  
**ولو** ادعى على اخوان هذه الارض التي في يده وقف زيد بن عبد  
الله وذوا اليد محمد ويقول هي ملكي ورثتها عنه **او** يقول انا وصيه  
فيها **او** وكيل **وا** قام المدعي بنية على ذلك فشهدت على اقران  
بانه وقفها وانها كانت ملكه حين وقفها يقتضي بوقفيتهما على الجهة  
التي قامت عليها البنية **وليشترط** لسماع البنية كون ذي اليد  
خصما **بان** يدعي انه وارث او وصي **او** وكيل **او** خلاف ما لو  
ادعى انه مودع له **او** مستاجر منه **او** مؤقر **او** عاصب فانه لا  
يكون خصما **و** **او** جحد الواقف وقيته ارضه فادعى عليه الوقف  
عليه او غيره تبرعا من قبل المساكين **وا** قام بنية على كونها  
وقفا يحكم القاضي بوقفيتهما ونحوهما من يده لظهور خياسته  
ونقص دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف ذكره  
في فاضل خان **والله** تعالى اعلم **فصل**  
شهادة اثنين بالوقف لجهة وشهادة اخرين لها ولغيرها **لو** بينا  
رجل فخص خصم وقال ان هذا الموقوف جعل ارضه هذه صدقة

60  
صدقة موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته **او**  
صحيح **وا** قام على ذلك شاهدين وحضر جماعة اخرون وقالوا انه وقفها  
في شخصه على الفقراء والمساكين **او** فقرا اقرانه **وانا** فقرا اقرانه  
**وا** قاموا على ذلك شاهدين جواب للحكم القاضي بكونها وقفا **ثم**  
ان ذكرت البيتان وقفا **فان** كان وقت الشهادة للفقراء والمساكين  
مقتضا تكون الغلة كلها لهم بمقدارهم لثبوت الوقف لهم  
في زمانهم **لهم** فيه الا ان يكون شرط التغيير والتبديل  
فان زيادة والنقص اصل الوقف تكون الغلة للفقراء والمساكين  
وفقرا القرابة فان كانوا عشرة مثلا تقسم على اثني عشر سهما فيض  
للفقراء والمساكين ستمين ويضرب لفقرا القرابة بقدر عدددهم  
وكما زادوا او نقصوا تغير القيمة **وان** كان وقت الشهادة لفقرا  
القرابة سابقا تقسم الغلة على نسبة ما ذكرنا في المصونة المذكورة  
من غير احتياج الى شرط تغيير وتبديل وزيادة ونقص **او** شهدوا  
قد شهدوا للفقراء والمساكين ايضا وان لم تذكر البيتان وقفا **وكا**  
عدد فقرا القرابة عشرة مثلا تكون الغلة على اثني عشر سهما اذ قد  
اوجب شهود فقرا القرابة لهم منها عشرة وللفقراء والمساكين ستمين  
**وا** اوجب شهود الفقراء والمساكين لهم الكل فيقسم الغلة على اثنين وعشرين  
سهما لضرب الفقراء والمساكين في الكل المشهود لهم به وضرب فقرا  
القرابة بالعشرة المشهود لهم بها **كلما** زادوا او نقصوا يضم ستم الفقرا



والمساكين إلى عدد هم ويصير الحاصل إلى المسئلة ويضرب الفقرا  
والمساكين في كل واحد منها بقدر عدد هم فلو صار اثني عشر تكون  
المسئلة من أربعة عشر فيضرب لم منها بعدد هم اثني عشر والفقرا  
والمساكين لكل واحد من أربعة عشر فتكون القسمة من ستة وعشرون  
ولو صار ثمانية تكون المسئلة من عشرة فيضرب لم ثمانية  
والفقرا والمساكين لكل فتكون القسمة من ثمانية عشر وهذا فقر  
هنا على ما رواه محمد في الجامع الصغير عن أبي حنيفة انه يضرب  
للفقرا والمساكين سهمين ويضرب لأمهات الاولاد بعدد هم من  
ثلاثة انفس فيقسم العلة بينهم على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد  
للفقرا والمساكين سهم واحد فعلى هذا يجنب ان يضرب الفقرا  
والمساكين سهم واحد ويضرب الفقرا القراية بعدد هم **ولو**  
شهدت بيمينان كما ذكرنا وشهدت بيمين أخرى انه وقفها على الفقرا  
والمساكين وعلى فقرا موابيه ولم يذكر وقتا وكانت فقرا موابيه ثمانية  
مثلا وفقرا قرابته عشرة مثلا وضم اليهم سهمما الفقرا والمساكين  
تكون المسئلة من عشرين بعدد السهام لفقرا القراية خمسة أسد  
ولفقرا الموابي أربعة اجناسها فيحتاج الى عدد له خمس أسد  
صحيحان وهو ثلاثون فتجعل المسئلة منها فتضرب الفقرا والمساكين  
بكلها **ولو** لفقرا القراية بخمسة أسد اسما وهي خمسة وعشرون  
ولفقرا الموابي خمسيها وهو اثني عشر لان شهودهم لما شهدوا الفقرا

للفريقين الآخرين تمام فقدا وجبوا لم خستى العشر من فياخذون  
بتلك النسبة منها ومجموع السهام سبعة وستون فتقسم العلة  
عليها ثم ياخذ كل فريق ما أصابت سهامه **ولو** شهد اثنا عشر  
على اقرار رجل في حال صحته انه وقف أرضه على زيد ومن بعده  
على المساكين وشهد آخران على اقراره في صحته انه وقفها على عمرو  
ومن بعده على المساكين وشهد آخران على اقراره في صحته انه  
وقفها على عمرو ومن بعده على المساكين ولحديهما استوى يقضي  
بالتسوية **ولو** وقت أحديهما ذورا لآخرى قضى بالموتة  
**ولو** لم يذكر وقتا فاحدا قضى به بينهما انصافا لعدم الاولوية  
ومن مات منهما انتقل نصيبه لمن بقى لثواب المانع وهكذا  
حكم ما لو شهد آخران لثالث وأمه تعالى الله عن ما  
**في الشهادة بالوقف بحجة لنفسه أو لواليه** إذا شهد  
انسان أن رجلا جعل أرضه وقفاً عليهما أو على أولادهما أو على  
ولدهما أو على نسائهما أو على نسلهما أو نسا أحدهما فالشهادة  
باطلة وهكذا حكم الشهادة للأب أو للأجداد **ولو** شهدا  
أخو بهما أو ليعتهما أو لخاليهما فالشهادة جائز **ولو** شهدا  
بانه وقفها على قرابته ومما من قرابته أو شهدا عليه بانه وقفها  
على نسله ومما من نسله فالشهادة باطلة **ولو** شهدا عليه  
بانه جعل أرضه وقفاً عليهما أو على قوم معلومين ولما اراد ابطال



شهادتهما قالانا لا نقبل ما جعله لنا جازت شهادتهما  
وكانت حصة المساكين بخلافنا لو شهدا به لقربا لو  
وهما من قرابته فان شهادتهما باطلة وان رد احصتهما لان  
قد شهدا بذلك لاولادهما ونسلهما **ولو** رد اولادهما لا  
يقبل ايضا بقا الشهادة للنسل وهكذا الحكم لو شهدا انه وقفها  
على فقرا قرابته وهما من قرابته ولكنهما كانا غنيين وقت الشهادة  
لانهما اذا افتقرا يصير لهما حصة منه فكانا شاهدين لانفسهما  
والاصل ان الشهادة متى وقعت لهما او لمن لا يقبل له شهادتهما  
مألا او احتمالا كانت باطلة **ولو** شهدا بانه جعلها وقفا  
على الفقراء والمساكين وعلى فقرا جيرانه وهما من فقرا الجيران  
جازت شهادتهما **والفريقين** فقرا القرابة وفقرا الجيران  
ان القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا انحوا انقطع الجوار  
ويزول عنهم اسم الجيران **والنظر** الى الجار يوم مئة العدة  
وقد لا يكون الشهود جيرانا **وهكذا** الحكم في فقرا المسجد  
الفلاحي او فقرا الثغري الفلاحي او الفقرا الفلاحي والشهود منهم  
فاحتمال انقطاع الاسم ههنا يكفي للقبول واحتمال الاستحقاق  
لنفسه او لمن لا يقبل له شهادته كفى للرد هكذا ذكره ملا لرحمة  
الله تعالى **وقال** الحضايف لو شهدا بانه جعلها صدقة موقوفة  
لله عز وجل على جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة باطلة **ولو**

شهد

شهد رجلان على شهادة رجلين ان فلا ما وقفت ارضه على فقرا  
والزروع او الاصول من القرابة فالشهادة باطلة **ولو** ماتت  
الاصول القراب ثم شهدا الزروع الاجانب لا يقبل ايضا لوقوعها  
من الاصول لانفسهم فلا يقبل احيا كانا او امواتا والله تعالى اعلم  
**فصل في غضب الوقف والدعوى به لو**  
غضب رجل صنيعة موقوفة فخاصمه المعصوب منه واقام  
بينة قبلت بينته وتردا اليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف  
فلا نها نصير وقفا قبل الاجراج الى المتولي فكان له ولاية الاسترداد  
وعند ابي حنيفة ومحمد بن النضر وقفا قبل التسليم الى المتولي كان  
هذا اولى بها **وقف** على فقرا استولى عليه طام ولا يمكن ان تراعه  
منه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف من الغاصب  
وسله اليه فانكر المدعي عليه فاراد المدعي خليفه **قال** الفقهاء ابو جعفر  
له ذلك فان نكل عن اليمين او قامت عليه بينة يقضى عليه بقيمتها  
ثم يشتري بها صنيعة فيكون على تسهيل الوقف الاول لان العقار يضمن  
بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استنلاك **ولو** باع  
ارضا فادعى انه كان وقفها قبل البيع فاراد خليف المدعي عليه ليس  
ذلك عند الكل لان الخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح  
لمكان التناقض **وان** اقام بينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال  
بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل لان الشا



وان منع صحة الدعوى ولكن على قول الفقيه الى جعفر الدعوى  
لا تستلزم لقبول البينة على الوقف لانه حق الله تعالى وهو التقدير  
بالعلة فلا يستلزم فيه الدعوى كالمشاهدة على التلاق وعقود الآ  
الما انه ان كان هناك موقف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى شي  
من العلة ويصرف جميعها الى الفقراء لان الشهادة قبلت حتى الفقراء  
فلا يظن حكمها الا في حقهم **ولو** ادعى رجل كرماني يد رجل انه  
له وزعم المدعى عليه انه وقف وليس للمدعى بينة واداد خليف  
المدعى عليه **•** قالوا ان اراد خليفه لياخذ القيمة ان بكل عن  
اليمن كان له ان يخلفه فان اراد خليفه لياخذ الكرم ان بكل عن  
اليمن ليس له ان يخلفه لان لنكول بمنزلة الاقرار **ولو** اقر له به  
بعد ما اقرانه وقف لا يصح اقراره **صبيحة** في يد حاضره  
وصبيحة اخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضران هاتين الصبيحتين  
وقف عليه وقتهما جده عليه وعلى اولاده واولاد اولاده قال  
الفقيه ابو جعفر ان شهدا الشهود ان هاتين الصبيحتين كانتا ملكا  
للقوقف وقتهما جميعا وقتا واحدا يقضي بوقف الصبيحتين جميعا  
وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي الا بوقفية الصبيحة التي  
في يد الحاضر **ولو** وقف في صحته صبيحة ومات فخار رجل  
وادعى ان الصبيحة له فاقر له بها بعض الورثة او استخلف فبطل  
قال الفقيه ابو جعفر لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن

ويضمن هذا الوارث لمقر له قيمة حصته منها من تركه الميت في  
قول من يرى العقار مضمونا بالغصب **ولو** ادعى دارا في يد رجل  
انه باصلها وبنائها وقال المدعى عليه لا بل بي وقف على صالح المجد  
الغلا في ما قام المدعى بينة على دعواه وقضى القاضي له بها وكتب السجل  
ثم اقر المدعى ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه وبطل  
قضا القاضي والسجل **ولو** ادعى رجل في يده صبيحة انها وقف  
واحضرها كانه خطط العدول والقضاة الماضين وطلب من القضاة  
القضاة بذلك الصك **•** قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك  
لان القاضي انما يقضي بالحجة والحجة انما هي البينة او الاقرار **•** اما  
الصك فلا يصح حجة لان الخط سببه الخط **•** وكذا لو كان على باب  
الدار لوح مصروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضي ما  
لم تشهدا الشهود **فصل فيما حمله بقصد**  
**الوقف** **•** رجاء وقف صبيحة واشهد على ذلك جماعة وكتب  
صكا واخطا في كتابة الحدود فكتب حدين كما كان وحدين بخلاف  
ما كان **•** قال الفقيه ابو بكر ان كان الحدان للذان غلط في ذكرهما  
في جانب الغلط ولكن بين الذي جعله حد او بين الصبيحة الوقف اضر  
غيره او كرم غيره او دار غيره فالوقف جائز **•** ولا يدخل ملك غيره في  
الوقف **•** وان كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد في ذلك  
الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان تكون صبيحة مشهورة



مستغنية عن الخدم يدفعونا لوقف **رجل** وقف ضيقة له  
 وكتب صكاً وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال اني وقفت على  
 ان يبي فيه جأيزاً الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم بالذي  
 كتب في الصك . قال الفقيه ابو بكر ان كان الواقف رجلاً ضيقاً  
 بحسن العريته فقرى عليه الصك فاقب جميع ما فيه فالوقف صحيح  
 كما كتب ولا يقبل قوله . وان كان عجباً لا يفهم العربية ولم تشهد  
 الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف اني لم اعلم ما في الصك  
 وأشهدت الشهود على ما في الصك من غير اني اعلم ما فيه . وان قال  
 الشهود قولي عليه بالعارية فاقبده وأشهدنا عليه لا يقبل قوله . هذا  
 لا يختص بالوقف بل بحري في البيع وسائر التصرفات **ولو** اراد رجل  
 ان يقف جميع ضيقة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكاتبه الصك  
 في مرضه فنسى الكاتب ان يكتب بعض القرية من الاراضي والرقوم ثم قرى  
 الصك عليه وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيقة له  
 في هذه القرية وموت كذا وكذا فقرأ على المساكين فبين جدودها ولم  
 يقرأ عليه القراح الذي نسيه الكاتب فقرأ الواقف بجميع ذلك .  
 قال ابو نصر رحمه الله تعالى ان كان الواقف في صحته وأخبر انه اراد  
 جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع  
 الذي اراده . كذا لو مات الواقف وقد أخبر عن نفسه قبل الموت  
 فالامر على ما تكلم **الناظر** اذا أجزا الوقف او تصرف تصرفاً آخر

٦٤  
 آخر وكتب في الصك اجر وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكر انه متولى  
 من اي جهة قالوا انكوز فاستد . كذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي  
 جهة **ولو** استأجر رضا من متولى على وقف وكتب بذلك كتاباً  
 ولم يذكر واقفه تجوز الكتابة الاجارة والله سبحانه وتعالى اعلم  
**فصل في ذكر احكام الاوقاف المتقادمة**  
**اذا** تقدم اصل الوقف ومات شهوده فما كان في ايدي المتقادمة وله  
 رسوم في دواوينهم وتنازع اهلها فيه فانه يجري على الرسوم الموجودة  
 فيها استحقاقاً . وما ليس له رسوم في دواوينهم وتنازع اهلها فيه جُلوا  
 في القياس على الثبوت فمن برهن له على شيء حكم له به . واذا حملوا على  
 الثبوت يصير حشداً وينتفي غلته في يد القاضي **ولو** اراد قاضياً  
 تولى بلداً فوجد في ديوان من كان قبله ذكر اوقاف ومضى في ايديها  
 ولها رسوم في ديوانه فانه يعمل فيها استحقاقاً **ولو** تنازع فيه  
 قوم وادعى كل فريقه وقفه فلان بن فلان علينا وليس لهم  
 بقية فان كان للواقف ورثة يرجع في البيان اليهم ويعمل بقولهم  
 وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في يد امين القاضي الذي كان  
 قبله . والاحملوا على الثبوت . فان اضطلموا على اخذه وليس لهم  
 رسم في ديوان القاضي ليعمل به يستحسن تفيدته ونسمة غلته  
 عليهم والا يصرف الى الفقراء الا انه بمنزلة اللقطة لانه مال  
 تغذرا يصاله الى مستحقه **ولو** انكروا الورثة وقف مورثهم



اياء وقالوا ميراث لنا كان ملكا لم **ولو** قالوا انما وقف  
 علينا وعلى اولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين **فالت**  
 الحضايف الوقف في ايدي المتضاة ولا يجوز ان قبل قولهم فيما  
 ليس في ايديهم **و**يجل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل  
**ولو** اتي القاضي رجل وقال كنت امينا لمن كان قبلك وفي يدي  
 صيغة كذا وني وقف زيد بن عبد الله على حبة كفا فانه يرجع  
 في امرها الى ورثة زيد فانه ذكر واجبة تحالف قوله عمل بقولكم  
 وان قالوا ني وقف علينا وعلى اولادنا ثم من بعدنا على المساكين  
 او قالوا ليست بوقف وانها ميراث لنا عنه عمل بقولهم وقفنا  
 وملكنا **ولو** لم ينسب الموقوف الى احد او نسبته ولكن ليس  
 للمسؤول اليه ورثة فيعمل القاضي بقول الامين ما لم يثبت عند  
 خلافه ورجوع القاضي الى قول الورثة وبيانهم مقيد بما اذا  
 قبض القاضي الوقف على انه كان ملك الرجل الذي سدي  
 المنازعون فيه انه وقف **واما** اذا قبضه على نزاع وقع  
 بينهم ولم يثبت فيه على انه كان ملك الذي يدعون انه وقفه  
 فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما يوجد من دمه  
 في ديوان القاضي كان قبله ويعمل به هذا يحصل ما ذكره الحضايف رحمه  
 الله تعالى **ولو** شهدا اليهودي وقفي بالتسامع **قال** عامة  
 المشايخ ان كان مشهورا متقنا دما نحو وقف عمر بن الخطاب

انهم

رضي الله تعالى عنه وما اشبهه جازق الشهادة بالتسامع ه  
 وقال ابو بكر الساجي لا يجوز ان كان مشهورا **واما** الشهادة على  
 شرايطهم وجهان فذكر تميم الائمة الشرايط ورحمه الله تعالى انه  
 لا يجوز الشهادة على الشرايط والجهات بالتسامع **وهكذا**  
 قال الشيخ الامام الاستاذ طهرا الدين رحمه الله تعالى والله اعلم  
**وقف الرجل على نفسه ثم على اولاد**  
**ثم على الفقراء والمساكين** **لو** قال رجل ارضي هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل على ان يولي علمنا ابدا ما عشت ثم من بعدني على ولدي وولدي  
 ولدي ونسلي ابدا **او** قال ثم من بعدني على ولد زيد ونسله ابدا  
 ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجوز على قول ابي يوسف رحمه  
 الله تعالى وهو قول احمد وابن ابي ليلى وابن شبرمة والزهري وابن  
 شريح من اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى وبه اخذ مشايخ فسخ  
 ذكر الصدقات الشهيدان القوي على قوله ترغيبا للناس في الوقف  
 ولا يجوز على قياس قول محمد وبه قال يلال وموقوف الشافعي ومالك  
 رضي الله تعالى عنهما وكذا لا يجوز وقفه على نفسه وفرع عليه يلال  
 فروعا كثير **ولو** قال صدقة موقوفة على نفسي **قال** الفقيه ابو جعفر  
 ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف **وقال** الحضايف يجوز قياسا  
 على ما اجاز ابو يوسف من استثناء العلة لنفسه ولحميه ولا ولا  
 ما دام حيا **ومما** يقوى هذا القول ما روي ان محمد بن الحسن اجاز  
 ان يقف الرجل على امهات اولاده ومدبرانه **قال** الفقيه ابو جعفر



الوقف على امهات اولاده منزلة الوقف على نفسه لانما يكون لام  
الولد في حياة المولى يكون للمولى فلو جعله على امهات اولاده الموقوف  
منهن ومن سجدت في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوجن جازا اما  
على قول ابي يوسف فظاهر واما على قول محمد فاما جازا الوقف عليها  
لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موت الواقف لانه حينئذ  
اذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شيء يجوز تبعاً ولا  
يجوز اصالة ولو وقف ارضا واستثنى لنفسه ان ياكل منها ما  
دام حياتها مات وعنده من غلة هذا الوقف زنب او معاليق  
فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من رد ذلك لو  
كان ميراثا عنه لانه ليس من الوقف حقيقة ولدخول الصنعة  
فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل ارضه وقفاً لله عز وجل  
ابدا على ان ينفق عليها على نفسه ابد ا مادام حيا وعلى اولاده رحمة  
فاذا مات يكون لولده وسئل ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم اذا  
استغلبها سنيين وتوفي والمال قايوم ينفق وتنازع فيه الورثة  
وامل الوقف يكون ميراثا عنه لو رثته لان قوله على ان ينفق بمنزلة  
قوله على ان اعوله والله تعالى اعلم **باب**  
**ذكر الوقف على اولاده واولاد اولاده وكسبه وعقبه ابد**  
**والوقف المنقطع** النسل الولد وولدا الولد ابد ما ناسكوا  
ذكورا كانوا او اناثا والعقب الولد وولدا الولد من المذكور  
لو قال ارض هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على ولدي كانت

كانت الغلة لولده لصلبه يستوي فيه الذكر والانثى لانه  
اسم ما اخذ من الولادة وهي موجودة فيهما الا ان يقول على المذكور  
من ولدي فيخرج لا يدخل فيه الاناث ثم تكون الغلة لاولاد الصلابة  
ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا تصرف الغلة الى المساكين ولا  
تصرف الى ولدا الولد شي ولا تقصارة على البطن الاول ولا استحقاق  
بدون شرط وان لم يكن ولد لصلبه وقت الوقف وله ولد ابن  
كانت الغلة له لا يشاركة فيها من دونه من البطن لقيامه مقام  
ولدا الصلابة ولا يدخل ولدا البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ  
ملا **وذكر الحضاف عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات**  
**ايضا** والصحيح ظاهر الرواية لانه اولاد البنات انما ينفون عن  
ابائهم لا الى امهاتهم **ولو قال على من كان له ابن او اكثر تكون**  
**الغلة كلها لهم** وان كان له ابن واحد يستحق نصفها والنصف الآخر  
للمساكين لان اقل الجمع اثنان **ولو قال على من وله**  
**بنون وبنات قال ملا** كوز الغلة بينهم جميعا بالسوية لان البنات  
اذا جعن مع البنين ذكر وابلغ الذكر وهو رواية عن ابي حنيفة  
اللاتي انه لو قال على اخوتي وله اخوة واخوات لان الغلة تكون  
لهم جميعا لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشمل الاناث وروي  
ابي يوسف عنه انه قال في الوصية ان الثلث للبنين ووز البنات  
الا في كل بنت بحسن ان يقال هذه المراه من بني فلان فاذا نسب الى

آباء  
اقل الجمع اثنان  
على الوصية



فخذ اوقية من لبن البني والبنات جميعا في روايات كلها **ولو**  
قال علي بن ابي طالب **لو** قال علي بن ابي طالب ولد بنات وبنون تكون  
العلة للمساكين ولا يغنيهم **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد بنات وبنون  
تكون العلة للبنات فقط لعدم شمول لفظ البنات للبنين  
**ولو** قال ابي بصير صدقة موقوفة لله عز وجل على الذكور  
من ولدي وعلى اولادهم من الذكور من ولد لي لصلته وللذكور  
من ولد ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات في العلة  
سواء ولا يدخل فيها ابني من ولده ولا ولد ولده **ولو** قال  
علي بن ابي طالب وعلى اولاد الذكور من ولدي يكون على ولده لصلته  
الذكور وللبنات من ولد الذكور ويكونون فيها سواء ولا يدخل  
ولد بنات لصلته **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد ولدي البنات  
للبنات من ولده دون ذكورهم وللبنات من ولد الذكور والبنات  
وهن فيها سواء **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد الذكور من  
نسلي يكون على الذكور من ولد لي لصلته وعلى اولادهم من البنين والبنات  
وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور او ولد البنات  
ولا يدخل فيه الابن لصلته **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد ولدي  
ولم يزد عليه تكون العلة من اولاده واولاد ابنته لانه سوى بينهما  
في الذكر وبه لا يدخل ولد البنت قال به لا يدخل **ولو** قال علي  
بن ابي طالب ولد ولدي الذكور قال به لا يدخل فيه الذكور والبنات

الذكور من ولد البنين والبنات **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد ولدي  
ولدته ثم ولد ولده يدخل فيه الذكور والبنات من ولده فاذا انقضى  
فوق ولد ابن الواقف دون ولد بنت **ولو** قال علي بن ابي طالب  
كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال به لا  
رحمه الله تعالى لان اسم ولد الابن كما يتناول اولاد البنين يتناول  
اولاد البنات **ولو** ذكر في السير فاذا قال به الحربا متونا على اولاد  
يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات **ولو** قال شمس المايمة السمرقاني  
رحمه الله تعالى لان ولد الابن اسم لمن ولده ولد وابنته ولده  
فمن ولدته بنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال  
ولد ذكرا فان ثم ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان  
اسم الولد يتناول ولده لصلته وانما يتناول ولد البنت لان  
لانه ينسب اليه عرفا **ولو** قال ابي بصير صدقة موقوفة لله عز وجل  
على الذكور من ولد لي لصلته وعلى اولادهم من البنين والبنات  
وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور او ولد البنات  
ولا يدخل فيه الابن لصلته **ولو** قال علي بن ابي طالب ولد ولدي  
ولدته فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد تصرف العلة للمساكين ولا تصرف  
الى البطر الثالث **ولو** ذكر بطون ثلاثة بان قال ابي بصير  
صدقة موقوفة لله عز وجل على ولد ذكرا وولد ذكرا وولد  
ولد ولدي ثم من بعدهم على المساكين تصرف العلة الى المساكين  
ابدا ما تسلكوا ولا تصرف الى المساكين ما بقي منهم احد وان سفل



لأنه لما ذكر البطن الثالث فقد فُحش فخلق الحكم بنفس  
 الانتساب لا غير وهو موجود في حق من قرب ومن بعد **ولو**  
 قال على اولادى واولاد اولادى يصرف الى اولاده واولاد اولاد  
 ابدا ما سئلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا  
 وان سفل لان اسم الاولاد يتناول لكل بخلاف اسم الولد فانه يستوفى  
 فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما سئلوا والاقرى  
 والابعد في الغلة سواء فيقسم بينهم على عدد رؤسهم والباقي مثل  
 الذكر ويدخل في القسمة كل من ولد لافل من ستة اشهر من وقت  
 طلوع الغلة ولا يدخل فيها من ولد لكثر منها الا ان يكون وقف  
 على ولد نفسه فانه ثم جاز امرانه او ام ولده بولد لافل من  
 سنتين فانه يكون له حصته من تلك الغلة وكذلك لو طلق  
 امرانه او اعتق ام ولده فجاز بولد فيما بينه وبين السنتين فانه  
 يكون اسوة سائر اولاده **ولو** كان له جارية يعيشها فجاز  
 بولد لافل من ستة اشهر من محي الغلة فادعاه يثبت نسبه  
 ولا يشارك من كان قبله فيها لانهما قد وجبت له فلا يصدق  
 في انتقاص حق الذين وجبت لهم الغلة من لا يدري اهو منهم  
 ام لا ذكره **ملال** وكلما زادوا ونقصوا انتغير القسمة **التم**  
**ولو** ذكر البطن الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب اوفا  
 على ولدى ثم من بعدهم على ولد ولدى ثم ومن **او** قال بطن ابعد

بعد يعين في يبدأ بما بدا به الواقف ولا يكون للبطن الا شغل وما  
 بقي من البطن الا على احد **ولو** كان الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون  
 الا ان يوت احد من البطن الا على بعد طلوع الغلة فانه يستحق سهمه من  
 تلك الغلة ويكون ميراثا عنه بين جميع ورثته ولا حق لم يات منهم  
 قبل طلوعها **ولو** قال على ولدى هذين فاذا انقرضا فبى على  
 ابدا ما سئلوا **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 اذا انقرض احد الولدين وحلف ولدا يصرف نصف الغلة الى  
 الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد  
 الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه  
 لازمة في الوقف وموافقا لجعل الاولاد بعد انقرض البطن  
 الاول فاذا مات احد ما يصرف نصف الغلة الى الفقراء  
**ولو** وقف على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولدان فجاز  
 الغلة تكون لولد الابن فاذا حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه  
 يصرف الغلة اليه **ولو** وقف على ولده ونسله ابدا ما سئلوا  
 ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فاذا  
 حدث له ولد ترجع الغلة الى ولده ونسله ثم اذا انقرضوا  
 للمساكين وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسله ثم من بعده  
 على المساكين ولم يكن له ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسله  
 وكذلك لو وقف على اخويه المقيمين في بلدة كذا فانتقض بها حكم



تصرف الغلة الى الفقراء ثم تعود الغلة اليهم يعودهم اليها  
وسيا في منقطع البعوض في باب الوقف على الله **ولو** قال على ولدي  
وعلى اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم ابدا ما تسلموا وكان  
له اولاد وقد مات بعضهم عن اولاد قبل الوقف تكون على الابرار  
واولادهم فقط ولا يدخل معهم من مات قبله لقوله على لانه  
لا يصح الا على الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد نسبة الى  
اولاد الاحياء يوم الوقف بقوله واولادهم يعود الضمير اليهم دون  
غيرهم **ولو** على ولدي وولد ولدي وعلى اولادهم ابدا ما تسلموا  
ثم من بعدهم على الساكنين يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على  
ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله ولد ولده **ولو** قال  
بطنا بعد بطن الذي ذكر مثل حظ الانثيين وان جأت والبطن  
الاعلى ذكر فقط او اناث فقط تكون بينهم بالسوية من غير ان  
يفرض ذكر مع الاناث او انثى مع الذكور **خلاف** ما لو اوصى  
بثلث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكانوا  
ذكورا فقط او اناثا فقط فانه يفرض مع الذكور انثى ومع الاناث  
ذكر ويقسم الثلث عليهم فما اصابهم اخذوه وما اصاب المضموم  
اليهم يرد الى ورثة الموصي والفرض ان ما يبطل من الثلث يرجع  
ميراثا الى ورثة الموصي وما يبطل من الوقف يرجع ميراثا  
واما **يكون** للبطن الثاني وانه لا حوله ما دام احد من البطن

البطن الاعلى باقيا فصار هذا ان مراده بقوله للذكر مثل حظ  
الانثيين اما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا المور  
الناس ومعايشهم **الا** ترى انه لو قال على ولد فلان تقسم الغلة  
بينهم فاذا انقرضوا بقي على الساكنين ولم يكن لفلان الاولاد واحد  
ان الغلة كلها تكون له **خلاف** ما لو قال على بنى فلان ثم على المتأخر  
ولم يكن له سوى ابن واحد فانه يستحق نصف الغلة والنصف  
الآخر للساكنين لان اقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدر عن  
الواحد فلهذا اختلفا في الحكم **ولو** قال في صحته ارضني من  
صدقة موهبة لله عز وجل ابدا على ولدي وولد ولدي وولد  
ولد ولدي واولادهم ونسبهم ابدا ما تسلموا ومن بعدهم على  
الساكنين ولم يقل بطنا بعد بطن وانما قال وكلما حدث الموت  
على واحد منهم كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسبه  
ابدا ما تسلموا يصح الوقف وتكون الغلة لجميع ولده وولد  
ولده ونسبهم بالسوية **واذا** مات بعض ولد الصلب  
عن ولد ينتقل نصيبه الى ولده فتقسم الغلة على عدد الموجود  
من اولاده واولاد اولاده وان سفلوا وعلى ولده الميت فما اصاب  
الميت ياخذ له ولده من نصيبه الى نصيبه لانه استحقهما من جيز  
**خلاف** ما لو اوصى رجل بالقرى ثم واوصى بثلث ماله  
لفراسته وكان الرجل من قرابته فانه يستحق الاكثر من الالف



وَمَا يُنَوِّهُ بِالْقَاسِمَةِ لِأَنَّهَا تَبْقَى لَوَصِيَّتَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ فَلَا يَحْزَنُ  
أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا **وَلَوْ** كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ تَحَالُفًا وَلَكِنْ قَالَ عَلَى أَنَّ سِدَّ الْبَطْنِ  
الْأَعْلَى ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ أَلَا أُخْرِمُهُمْ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ  
وَاحِدًا مِنْهُمْ كَانَ نَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ وَوَلَدُ وَلَدِهِ وَنَسْلُهُ أَبَدًا عَلَى أَنْ  
يَقْدُمَ الْبَطْنُ الْأَعْلَى ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ كَذَلِكَ أَبَدًا وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ  
عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَتْرَكْ وَلَدًا وَلَا نَسْلًا كَانَ نَصِيبُهُ مَرْدُودًا إِلَى  
أَصْلِ غَلَّةِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ وَبِحُجَّتِهَا عَلَى أَحْكَامِهَا وَشُرُوطِهَا تَتَوَكَّلُ  
الْغَلَّةُ لِلْبَطْنِ الْأَعْلَى الْمَوْجُودِ يَوْمَ الْوَقْفِ وَالْحَادِثِ بَعْدَهُ ثُمَّ  
تَكُونُ لِمَنْ يَكُونُ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ **فَلَوْ** كَانَتْ أَوْلَادُهُ لَصَلَبَهُ  
صُفْرَةً مِثْلًا وَفُتِمَتِ الْغَلَّةُ عَلَيْهِمْ سِتِينَ ثَمَرَاتٍ بَعْضُهُمْ وَتَرَكَ  
وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدًا وَانْسَفَلَ فُتِمَتِ عَلَى عَدَدِ أَوْلَادِ الصَّلْبِ فَمَا  
أَصَابَ الْأَخْيَارَ أَخْذُوه وَمَا أَصَابَ الْمَوْتِي كَانَ لِأَوْلَادِهِمْ وَبِأَسْمِهِمْ  
عَلَى مَا شَرَطَ مِنْ تَقْدِيرِ بَطْنٍ عَلَى بَطْنٍ **فَإِذَا** كَانَتْ أَوْلَادُهُ  
الصَّلْبِ كَأَفْرَضَاتٍ عَشْرَةَ ثَمَرَاتٍ مِنْهُمْ إِنْ شَاءَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ  
تَقْسِمُ الْغَلَّةُ عَلَى الثَّمَانِيَةِ الْبَاقِيَةِ **ثُمَّ** إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ آخَرًا  
عَنْ أَوْلَادٍ تَقْسِمُ عَلَى الثَّمَانِيَةِ أَيْضًا فَمَا أَصَابَ الْأَخْيَارَ أَخْذُوه وَمَا  
أَصَابَ الْمَيِّتِينَ كَانَ لِأَوْلَادِهِمَا عَلَى مَا شَرَطَ ثُمَّ إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ  
عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلًا تَقْسِمُ الْغَلَّةُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُمٍ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ  
وَعَلَى الْمَيِّتِينَ عَنْ أَوْلَادِهِمْ فَيَأْخُذُ كُلُّ حَيٍّ مِنْهُمْ وَيُعْطَى مَا أَصَابَ

٧٠  
أَصَابَ الْمَيِّتِينَ لِأَوْلَادِهِمَا وَيَسْقُطُ سَهَامُ الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ مَاتُوا  
عَنْ غَيْرِ أَوْلَادِهِمْ فَإِنْ نَازَعَ الْأَرْبَعَةُ الْبَاقُونَ مِنْ أَوْلَادِ الصَّلْبِ وَلَا  
الْمَيِّتِينَ ثَمَانِيَةً فِي سِتِّينَ سَهْمًا مِثْلَ الْبَاقِينَ آخَرًا وَقَالُوا إِنَّهُمَا لَمَّا دُونَكُمْ  
لَمَوْتِهِمَا بَعْدَ مَوْتِ أَبِيكُمْ يَقَالُ لَكُمْ إِنْ الْوَاقِفُ شَرَطَ أَنْ مَيِّتَاتٍ وَلَمْ يَتْرَكْ  
وَلَدًا وَلَا نَسْلًا كَانَ نَصِيبُهُ مَرْدُودًا إِلَى أَصْلِ غَلَّةِ الصَّدَقَةِ وَبِحُجَّتِهَا  
عَلَى أَحْكَامِهَا وَشُرُوطِهَا فَيُرَدُّ نَصِيبُ مَيِّتَاتٍ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ إِلَى  
أَصْلِ الصَّدَقَةِ وَتَقْسِمُ عَلَى سِتِّينَ سَهْمًا وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ عَمَلًا  
بِشَرَطِهِ **وَلَوْ** قَالَ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَتْرَكْ وَلَدًا  
وَلَا نَسْلًا كَانَ نَصِيبُهُ مَرْدُودًا إِلَى الَّذِي أَصْلَبَ وَصُورَةُ الْمَوْتِ عَلَى مَا  
تَقْسِمُ الْغَلَّةُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ فَمَا أَصَابَ أَقْوَى الْأَوْلَادِ وَهُوَ الرَّبْعُ كَانَ لَهُمْ  
وَمَا أَصَابَ الْمَيِّتِينَ آخَرًا وَهُوَ الرَّبْعُ أَيْضًا كَانَ لِلْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ مَاتُوا  
الصَّلْبِ عَمَلًا بِشَرَطِهِ **وَلَوْ** قَالَ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ  
وَلَمْ يَتْرَكْ وَلَدًا وَلَا نَسْلًا كَانَ نَصِيبُهُ مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى الْبَطْنِ الَّذِي  
فَوْقَهُ وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ أَحَدٌ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي سَهْمٍ مِنْ مَوْتٍ  
عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ شَيْئًا يَكُونُ نَصِيبُهُ رَاجِعًا إِلَى أَصْلِ الْغَلَّةِ وَجَارٍ  
بِحُجَّتِهَا وَبِحُجَّتِهَا وَلَا يَكُونُ لِلْمَيِّتِينَ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى وَلَدِي وَنَسْلِهِمْ أَبَدًا **وَإِذَا** كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ تَحَالُفًا  
الْمُقَدَّمُ أَوْلًا وَمَاتَ إِنْسَانٌ مِنَ الْعَشْرَةِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ ثَمَرَاتٍ اثْنَانِ آخَرًا  
عَنْ أَوْلَادٍ وَكَانَ أَوْلَادُ أَحَدٍ مِمَّا أَرْبَعَةَ مِثْلًا ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْأَوْلَادِ الْأَرْبَعَةُ



واحد عن ولد ومات آخر منهم عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية  
 كما تقدم فما أصاب الأختا اخذوه ويضع سهم كل من البنين إلى أولاد  
 ثم يقسم ما أصاب الأربعة بينهم أربعة أعشار ثم يرد الربع ويؤسهم الميت  
 منهم عن غير ولد إلى أصل الغلة ويقسم على ثمانية أسهم فما أصاب  
 أباهم من ذلك يقسم بين البنين الباقيين من الأربعة وبين أختهم  
 التي ماتت وترك اثلاثا فما أصاب الأختين باخذانه وما أصاب  
 الميت يكون لولده **ولو مات** أحد من البطن الثاني قبل الاستحقاق  
 عن ولد وأخوة كالو مات الميت يعر ومثلا من البطن الثاني عن ولد  
 بكر وعن أخوة ثم مات أبوه من البطن الأعلى يكون نصيبه لأولاده  
 فقط ولا يستحق بكر شيئا لأن نصيبه من نصيب أبيه عرق وانه  
 مات قبل الاستحقاق فلا يستحق بكر شيئا ما بقي أحد من البطن الثاني  
 لكونه ذكر البطن مترتبة فاذا انقرض البطن الثاني بشارك بكر  
 البطن الثالث لكونه منه **فلو ماتت** أولاده العشرة عن عشرة  
 أولاد مثلا وقد كان له ولدان ما قبل الوقف عن ولد بن مثلا  
 تنقص القسمة التي كانت على عدد البطن الأول ونصيب من أبي  
 عشر على عدد رؤس البطن الثاني ولم يعمل بقوله وكلما حدث الموت  
 على أحد منهم انتقل نصيبه إلى ولده وولد ولده آه بموت العشرة  
 لدخول بعضهم في الغلة بنفسه بلا واسطة أبه بل بقوله لو  
 على ولدي وولد ولدي وإنما لم يستحقوا مع أولاد الصليب

ولده

الصليب لثنيته البطن **وإذا صادفت** الغلة للبطن الثاني  
 ومات منهم أحد عن ولد أو نسل انتقل نصيبه إليه عملا بذلك  
 الشرط وهذا الحكم في كل بطن إلى أن ينتهي البطن مؤنسا لحقوقات  
 ما أمكن أن يدخل بنفسه لا يعمل بذلك الشرط وما لم يكن يعمل به  
**ولو مات** جميع البطن الثاني عن أولاد بعضهم عن واحد وبعضهم  
 عن اثنين وبعضهم عن ستة مثلا تقسم الغلة على عدد رؤس البطن  
 بالسوية بالغام بلغوا وهذا الحكم في كل بطن **ولو قال** أرضي هذه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ولدي أصلي مادام أحيى يجري  
 عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى يقرضوا فاذا انقرضوا  
 تكون الغلة لولد ولدي وأولادهم وينقسم أبدأ ما سألوا ثم  
 من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على أحد من ولدي أصلي  
 كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولد ولده أبدأ ما  
 سألوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان  
 نصيبه راجعا إلى أصل الوقف وجاريا بحجراه كان الوقف جاريا  
 ونصرف غلته فيما شرطه **ثم إذا مات** أحد من أولاد الصليب  
 ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرط ثانيا من انتقاله إلى ولد  
 ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها أنه لكونه متاخرا  
 مفسرا **ولو قال** على عفتي تكون الغلة لولده وولد ولده  
 أبدأ ما سألوا من أولاد الذكور وذوات المائات إلا أن يكون أروا



اللات من ولد ولده الذكور فكل من يرجع بنسبه الى الواقف  
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور ولدا الواقف  
 فليس من عقبه **ولو** قال علي زيد وعلي ولد له وولد له ونسبه  
 وعقبه ابدانا سلكوا على انساب زيد وبالبطن الاعلى معه  
 ثم وم كذلك حتى تنتهي البطن وكلما حدث الموت على احد منهم  
 وله ولد كان نصيبه من الغلة لجميع ورثته يقسم بينهم على قدر  
 ميراثهم منه وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا كان  
 نصيبه منها مردودا الى اصل غلة الواقف وجاريا على احكام  
 وشروطها ثم من بعدهم للفقر والمساكين صح. وتقسم الغلة  
 بين زيد واولاده من البطن الاعلى على عددهم فلو كانت اولاده  
 خمسة بنين وابنتين كانت القسمة على ثمانية لكل واحد  
 منهم سهم فاذا مات زيد ولم يترك غيرهم من الورثة او مات  
 احدا واولاده ولم يترك غيرهم من الورثة ينقسم سهمه ونصيبه  
 الغلة على سبعة. فلو ترك زيد زوجة وابوين ايضا  
 كان سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم منه وتأخذ  
 اولاده من جميعين وهو جائز خلاف الوصية كما تقدم  
 بيانه انا نقسم الغلة على ثمانية فياخذ كل واحد من اولاد  
 سهمه ثم يقسم سهم ابهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر  
 ميراثهم منه. فلو ماتت زوجة زيد وابواه او احداهما

احدتهما فتمت الغلة اذا جات على ثمانية كما تقدم ودفع  
 الكل لدسهمه ثم قسم سهم زيد بين اولاده وبين من بقي من زوجته  
 او ابويه وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد  
 موت زيد بعض ولده عن ولد ذورثة اخر ايضا فانه يقسم سهم  
 الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم وتسقط حصته من  
 سهم ابيه لتزيت الواقف البطن وسهمه موبق للنسب على بقا  
 ما بقي له ولد ويكون ذلك الساقط لمن بقي من ولد زيد وبقيته  
 ورثته على قدر ميراثهم منه **فلو** مات بعض ولد زيد في حياة  
 زيد عن ولد له زوجة وام مع اخوته تنجب الام الى السيد  
 والزوجة الى الثمن يجب نقصان. وتنجب الاخوة يجب حرم  
 فلا ينوبهم شيء من سهمه ويكون لأمه وابيه من سهمه على اعتبار  
 السيد من وزوجته منه على اعتبار الثمن والباقي لابنه. ثم  
 اذا زال الحاجب لا يعود المحو الى الاستحقاق ولا يكمل للمات  
 الثلث ولا للزوجة الربع لانا العبرة بالاستحقاق كاملا او  
 ناقصا او الحزمان بالكلية وقت موت المورث **ولو** مات  
 بعض ولد زيد بعد موت زيد عن بنت وام وزوجة مع اخيه  
 لا تنجب اخوته بها فيقسم سهمه بين ورثته على مقدار ميراثهم  
 منه **ولو** مات عن ابن وزوجة واخذت الزوجة على  
 نسبة الثمن ثلث مات الابن بعد ذلك يفرق ثلثها على نسبة

اي ولد زيد



المن فباخذة ويرد الباقي الى اصل غلة الوقف ولو كان  
أخرا لاد زيد مرقا بنتا عن زوج وبنت باخذ الزوج الربع والثلث  
النصف ثم يرد الباقي على البنت وأخوات البنت يرد سهمها  
الى اصل الغلة ولا يكل زوجها النصف لانا لو كملناه لكانا نخرج  
لما شرطه الواقف **ولو** كان لزيد اولاد ماتوا قبل الوقف  
عن اولاد دخلوا في البطن الثاني وسوا اولاد من كان موجودا وقت  
الوقف والتوجه كما تقدم في الصورة الاولى من الاولاد والغير  
وما دام زيدا حيا يشارك كل بطن الى ان يموت ولو مات آخر  
اولاده عن امرأة مثلا فلا شيء لها من الوقف لان فراض نسل زيد  
وقد علق الواقف استحقاق ورثته بما لو مات ولد زيد او  
نسله عن ولد ولم يوجد **ولو** قال الواقف وكلما حدث لي ولد  
على احد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل وكان ولدتكون  
الغلة لورثة من مات منهم سواء كان له ولد او لم يكن ومن  
مات منهم فلا وارث له كان سهمه راجعا الى اصل غلة  
الوقف ولو مات وترك اثنين وفي يد احد ما ضعفة  
يزعم انها وقف عليه من ابنته والابن الاخير يقول هي وقف علينا  
قال لفيقه ابو جعفر القول قول الذي يدعي انها وقف عليها  
لانها تصادقا انها كانت في يد ابنته وقال غيره القول  
قول ذي اليد والاول اصح والله تعالى اعلم **فصل**

فيما لو شرط في الوقف على اولاده ان ينقل من الالفاظ  
الى مذهب الاعتزال فهو خارج او ذكر غيره من الشرو  
لو وقف على ولده ونسله وعقبه ابدا ما شئتوا ثم من بعدهم  
على المساكين وشرط في غلة وقفه ان ينقل منهم من الالفاظ  
وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوقف ويخرج  
منه بخوجه ولو كان الواقف من المعتزلة وشرط عكس هذا  
الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم في سائر المذاهب **ولو** اراد  
يخرج ايضا وان لم يكن الكفر مذهبا مختلفا لان مذهب بل  
الالفاظ الاسلام والقول بشرائيع الاسلام خرج عنه فقد  
ترك الاسلام وشرايعه والالفاظ من شرايعه ولو رجع الى  
الالفاظ بعد ما خرج منه لا يرجع اليه الوقف الا ان يكون الواقف  
شرط ان يرجع الى الالفاظ رجوع حقه بخلاف ما لو  
وقف على من سكن بغداد من قراقراته فانقل منها بعضهم سكن  
الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان الظاهر هنا الى  
حالهم يوم قسمة غلة الوقف. الا ترى انه لو وقف على فقرا  
قراقرته وكان منهم فقرا واغنيا يكون الغلة للفقراء ثم لو انقر  
الاغنيا واستغنى الفقرا يكون الغلة لمن افتقر دون من استغنى  
ولو لم ينظر الى حالهم يوم القسمة لزم ما لزم دفع الغلة الى الاغنيا  
دون الفقراء انه لا يجوز لكونه خلاف شرط الواقف **ولو**



كان بعض قرابته ساكنا في الكوفة وقت الوقف ثم انتقل وسكن بغداد  
استحق من الغلة **ولو** وقف على اقاربه المقيمين في البلدة الا من خرج  
منها فانما لا يعوض عنه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة  
فلا يدخل تحت الشوط **ولو** وقف على اقاربه المقيمين في بلدة كذا  
واخره للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك البلدة بل يحرمون  
عن نزل بها **الوقف** قال الفقيه ابو بكر البخاري ان كان اقاربه  
في تلك البلدة يحضرون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقهم يدور معهم  
ايما داروا وان كانوا لا يحضرون ولا يحاط بهم فكل من اشغل منهم من  
تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما  
بها وان لم يبق احد منهم مقيما بها تصرف الغلة الى الفقراء قال  
الفقيه ابو الليث فان رجوا الى البلدة واقاموا بها رجعت اليهم  
الغلة في المستقبل **ولو** وقف على من تزوج من قرابته يكون لمنه  
تزوج **وكذلك** لو وقف على من اسلم من قرابته يكون لمن اسلم دون  
من خلق مسلما **ولو** قال وقف على اولادي اصلوني ثم بعد ذلك  
لاولادهم وسلم ابدا ثم على المساكين **او** قال على ولدي عشرين سنين  
ثم يكون لزيد مادام حيلا ثم من بعده تزد الى ولدي ونسله ابدا  
ثم على احساكين صح الوقف وتجري على ما شرطه **ولو** وقف  
على الاصاغر من فلاة تكون الغلة لمن كان صغيرا من ولد يوم  
الوقف ولا يكون لمن يحدث له من الولد شي منها لان الصغر

الصغر وان كان يزول لكن يزول زوال الابعود فكان كمن  
ممنزلة اسم العلم تعتبر الصفة وقت وجود الغلة **ولو**  
قال على الاكابر من ولدي كان للاكابر منهم يوم الوقف ولو طال  
على اولادي العور ان والعيمان كان لهم خاصة دون غيرهم  
لانه علو الاستحقاق بوصف لا يتنقل عنه صاحبه فصا  
ممنزلة الاسم فيعتبر ذلك الوصف فيهم يوم الوقف لا يوم  
الغلة **وهكذا** الحكم لو شرط هذه الشروط في كل الوقف  
عليه من اقاربه او من الاجانب والله تعالى اعلم  
**باب الوقف على اهل بيته وآله**  
**وجنسه وفيه منقطع النقص** اهل بيت الرجل وآله  
وجنسه واحد وهو كل من يناسبه بابيه الى اقصى اب له في  
الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام اسلم او لم يسلم فكل من  
يناسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو  
من اهل بيته **والقراية** والارحام والانساب كل من يناسبه  
الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه والى اقصى اب له في  
الاسلام من قبل امه **فكل** من كان من هؤلاء فهو قرابته ما ظهر  
ابويه وولديه لصلبه فانهم لا يستوفون قرابته فيكون ولده  
واجداداه وجدانه داخلين في القرابة وسياتي ما في ولدا الولد  
والجد من الخلاف من الفصل الثاني **ولو** قال ارضي هذه

ولو كان الوقف على غير اهل بيته  
فكل من يناسبه بابيه الى اقصى اب له في الاسلام  
من قبل ابيه والى اقصى اب له في الاسلام من قبل امه  
فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته ما ظهر ابويه وولديه لصلبه  
فانهم لا يستوفون قرابته فيكون ولده واجداداه وجدانه داخلين في القرابة وسياتي ما في ولدا الولد والجد من الخلاف من الفصل الثاني



صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على اهل بيتي فاذا انقرضوا  
فهي وقف على المساكين تكون العلة للفقراء والاعتيان من اهل بيته  
ويدخل فيه ابوه وابناؤه وان علا وولده لصلبه وولدوا  
وان سفلوا الذكور والانات والصفار والكبار والاشهار والعبد  
فيه سواء والذي فيه كالمسلم ولا يدخل فيه هؤلاء الاب الذي  
ادرك الاسلام ولا الانات من نسبه اذا كان اباؤهم من قوم  
آخرين وان كان اباؤهم من نسايبه الى جده الذي ادرك  
الاسلام فهم من اهل بيته وعلى هذا التفصيل اولاد عماته  
واولاد اخوانه **ولو** قيدة بفقرا اهل بيته نقيدهم ويعتبر  
الغنى والفقرة وقت وجود العلة فمن استغنى قبل ذلك حرم من  
افتقر رزق **ولو** تاخر صرف العلة يعارض مدة شين في فقر  
الغنى واستغنى الفقير شارك المفتقر حين القسمة الفقير وقت  
وجود العلة **خلافا** لما لو تاخرت لما منع فحدث له جماعة  
من اهل بيته فانهم يشاركون من كان قبلهم فيما ياتي من العلة بعد  
وجودهم لا فيما كان موجودا قبلها **ولو** استغنى كل اهل بيته  
نصرفت العلة الى المساكين وان افتقروا تعود اليهم **ولو** وقت  
المرأة على اهل بيتها لا يدخل فيه ولدها ولا امها الا ان يكون زوجها  
او امها من اهل بيتها **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله  
عز وجل ابدأ على اهل بيتي او على قرابتي ومن بعدهم على المساكين يصح

يصح الوقف وتكون العلة لاهل بيته دون قرابته لدخولهم في الوحيين  
جميعا خلافا للقرابة فانهم يدخولون في حال ارادة القرابة دون اهل  
البيت فلا يعطون بالشك **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على  
بيتى ومن بعدهم على المساكين يصح ايضا لاستحقاق عمه واولاده  
الوقف في الوحيين جميعا اما بانفسهم واما بابائهم من اهل البيت ثم  
يضم اليهم بقية اهل البيت ويقسم العلة على عدد رؤسهم ويعطى لعمه  
ولاولاده ما اصابهم ولا لشيء لبقية اهل البيت لبثوتهم في حال  
وسقوطهم في حال البثوت ما اصابهم للمساكين **خلافا** لما لو قال  
على زيد او على عمرو ثم على المساكين فانه لا يصح وقد تقدم في باب الوقف  
الباطل والله تعالى اعلم **فصل في الوقف على قرابته**  
**او ارحامه او انسابه او عياله او اهل او اقرب الناس**  
**له** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على قرابتي او  
قال على ارحامي وانسابي او ذى سببى فاذا انقرضوا فلي على  
المساكين جازا الوقف ونصرف غلته الى قرابته الموجودين يوم الو  
والى من يحدث من قرابته ابدأ ولا يدخل فيه ابواه ولا اولاده لصلبه  
ويدخل فيه النافلة وان سفلت والجداد والجدات من قبل الاء  
والامهات وان علوا ويدخل فيه المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان  
بعدوا وبهذا عندنا وعند ابي حنيفة تعتبر المحرمية والاقرب  
فالاقرب للاستحقاق وليس ابن الابن والجد من القرابة عند ابي



خيفة واني يوسف فلا يدخلان. وعند محمد ثمانية فلا يدخلان  
وفي الزيلعي يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية  
وعن ابي حنيفة واني يوسف انهم لا يدخلون **ولو** قال علي  
من قبل ابي داود كان له قرابة من قبل ابيه فقط واخرى من قبل  
فقط كان الوقف بين الفريقين نصفين سواء تساوى العدد او اختلف  
ويكون نصف كل فريق بينهم بالسوية لان مراده ان تكون الغلة  
لقرابته من الجهتين جميعا الا ان يجتمع القرابتان معاني واحد  
**ولو** قال علي ذوى قرابتي لا يكون ذوا القرابة اقل من اثنين عند  
ابي حنيفة وعندهما يطلق على الواحد ايضا فاذا كان لهما عا  
وخالان تكون الغلة للعينين. وكذلك الحكم له عم وعمه وخالان  
واذا كان له عم واحد واخوال وخالات يكون النصف للعم والنصف  
للاخوال والخالات على عددهم وهذا كله في قول ابي حنيفة  
وفي قوله يكون الغلة بين الاعمام والعمات والاخوال والخالات  
على عددهم **ولو** قال علي اخوتي وله ثلاثة اخوة متفرقين  
تكون الغلة بينهم **ولو** قال الخصاص وهذا من الحجج على ابي حنيفة  
في العينين والخالين **ولو** قال علي قرابتي يدخل فيه كل قريب له  
صغيرا كان او كبيرا ذكر او انثى مسلما او ذميا حرا او عبدا والار  
والقبول الى العبد دون السيد فان رد العبد وقبل السيد  
بطل وبالعكس صح وتكون الغلة للسيد فاذا اعتق يتقبل اليه

اليه **ولو** قال علي عيالي يدخل فيه كل من كان في نفقته ولم  
يكن ذارحم محرم منه **ولو** قال علي يملى قال اصحابنا في القياس  
تكون الغلة لزوجته خاصة ولكن يستحسن ان يكون لكل من يعول  
في منزله من الاحرار دون العبيد **ولو** كان له زوجتان في بلد  
يدخل في الوقف كل من يعول في منزله مع المراتين **ولو** قال علي  
فاذا انقرضوا فني على اخوتي من قبل ابي وكان له اخوة متفرقون  
كان الوقف عليهم جميعا ثم يكون من بعدهم على المساكين لانه  
يفضل ان يكون عليهم ومن بعدهم يتم على اخوته لانه ومنهم من  
حمله الاخوة الموقوف عليهم **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال ابي ومن بعده على المساكين  
تصرف الغلة لاقرب الناس منه. فلو كان له ولد وابوان يكون  
الغلة لولده ذكر كان او انثى لانه اقرب اليه من ابويه ثم من  
بعده تكون الغلة للمساكين دون ابويه لانه وقف هذا ولم  
يقبل للاقرب فالاقرب **ولو** كان له ابواه تكون الغلة بينهما  
نصفين ومن مات منهما انتقل نصيبه للمساكين لعدم جعله  
نصيب من مات منهم **ولو** كان له ام واخوة تكون الغلة  
لامته دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم. ولو كان له ام وجد  
لاب كانت الغلة لامته **ولو** كان له جد لاب واخوة تكون  
الغلة للجد على قول من جعله بمنزلة الاب وعلى القول للجد

كانت



تكون الغلة للاخوة لان من ارتكض مع الواقف في رحم او  
 خرج معه من صلب كان اقرب اليه ممن كان بينه وبين الو  
 حائل **ولو** كان له اب وابن ابن تكون الغلة لابيه دون نافلة  
 تكون الاب اقرب اليه منه **ولو** كان له بنت بنت وابن ابن  
 ابن تكون الغلة لبنت البنت لانها اقرب اليه منه لادلا  
 بواسطة وادلايه بواسطة وبواسطتين وان كان الميراث له دونها  
 لان الوقف ليس من قبيل الميراث **ولو** قال على اقرب قرابة  
 مني وكان له ابوان وولد لايدخل واحد منهم في الوقف ادلا  
 يقال لم قرابة **فصل في بيان اقرب من قرابته**  
**قرابته** **لو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
 على افاضني على ابيداه باقرهم الى نسبا او رحما فيعطى من  
 الغلة ما يكفيه لطعامه وكسوته في كل سنة ثم يعطى من يلية  
 في القرب كذلك وهكذا حتى ينتهي البطن ثم ما فضل عنهم  
 يصرف للمساكين كان الوقف صحيحا ونصرف عنه على ما شرط  
 فلو كان له اخوان واخوات احدهما لابويه والاخر لابنه  
 يبدأ بمن لابويه ثم بمن لابنه وحكم اولادهما حكمهما **ولو** كان  
 احدهما لابنه والاخر لامه يبدأ بمن لابويه ثم بمن لابنه عند  
 ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد ما سواه لانه قد ارتكض مع  
 الاخ لام في بطن الام ومع الاخ لاب في صلب الاب **ولو**

اجتمع ثلاثة من الاخوة والاخوات متفرقين بحرى الخلاف والثاني  
 والثالث ان فضل عن الاول شيء من الغلة وحكم الفروع حكم الأصول  
 اذا اجتمعوا متفرقين **ولو** كان له ثلاثة اعمام وعمات متفرقين  
 او ثلاثا خوال وخالات كذلك كان من لا بون اولى من لابيه  
 والحال والحالة اولى من العم لام اولاب كعكس **والعم** او العمات  
 لا بون مقدم على الحال والحالة لا بون على قول ابي حنيفة وعلى  
 القول الآخرهما سواء ومن لاب منهما اولى من لام في قول ابي حنيفة  
 وفي قولهما هما سواء **وحكم الفروع** اذا اجتمعوا متفرقين حكم  
 الأصول **وعند ابي يوسف** ومحمد قرابته من جهة ابيه وقربته  
 من جهة امه سواء ذكر او اناثا او مختلطين ويقدم الاول  
 فالاقرب منهم عملا بشرط الواقف **ولو** كان له اخ لاب او  
 لام وابن اخ لا بون مقدم اخوه على ابن اخيه لا بون **وابن الاخ**  
 لاب مقدم على ابن ابن الاخ لا بون **ولو** كان له عم لا بون وخ  
 لام كان الاخ مقدم ما واولاد الاخوة وان بعدوا يقدمون على  
 الاعمام والعمات **ولو** لا بون فلا يعطى ولد الجد حتى يفروع ولد  
 الاب اعطاء وهكذا كلما ارتفع الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفروع  
 هو ونسله اعطاء او موتا **ولو** كان له جد لام وابنة اخ لا بون كان  
 الجد اولى **وعند** ما بنت الاخ من الام اولى لانها من ولدا لامه  
**ولو** كان له بنت اخ لا بون اولاب وجد لام كان الجد عند ابي حنيفة

لا بون هو



رحمه الله تعالى **اولى** . وعند ابني يوسف بنت الأخ **اولى** وبنت  
 مقدمة على بنت بنت الابن وبنت بنت كاتر البنت اخذت الام  
 او اخلفت وبنت العمة مقدمة على عمة ابية ولولا بويه . وخالته  
 مقدمة على بنت عم ابية . وبنت خالته مقدمة على خال ابية . قال  
 للخصاف رحمه الله تعالى فان ترك عم او عمة وخالا وخالة فعلى مذهب  
 ابني حنيفة ان نصف الغلة للعم والنصف الباقي بين العمة والخال  
 والخاله الا انشا وعلى قول ابني يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعا بالتو  
 وان ترك عمة وخالا وخالة فالغلة بينهم جميعا في القولين . وينبغي ان  
 يحل للعم في الصورة الاولى على انه لا يوين والباقي لاب اولام . وفي  
 الثانية على ان لكل لاب اولام حلا للمطلق على ما ذكر هو وغيره من  
 من تقدم في ابوين من الجهتين على ذي الاب منهما ومن تقدم  
 الامام ذا الارب على ذي الام والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في**  
**اثبات قوم مشاركة القرايب فيما وقف عليهم** لو قال ارضي  
 هذه صدقة موقوفة على قرابي من جهة ابني ومن جهة امي كان الوقف  
 عليهم جميعا وتقسيم الغلة بينهم على عدمهم يتولى فيها الغني والفقير  
 فلو جاز قوم الى القاضي وقالوا نحن من قرابة الواقف ومحمد بن المعروف  
 من قرابته يامرهم القاضي باثبات قرابته منه بالبينه والختم  
 في ذلك وصلى الواقف او موافق كان موجودا . ولو كان له قرابته  
 معروفون ثم اعترف بقرابته اخوين لا يسري اقراره عليهم الا ان يكون

يكون عند عقد الواقف . ولو لم يكن له وصي اقام القاضي الوقف فيما  
 وجب له خصما لمن يدعي انه من قرابة الواقف **ولو** احضر المدعي وارث  
 الواقف وادعي عليه لا يكون خصما الا ان يكون فيما على الوقف لاتب  
 خرج عن ملك الواقف فادعي عليه لا يكون خصما اولم يدخل في ملك  
 الموقوف فكان لا مرفيه الى القاضي لعموم ولايته . ويشترط لقبوله  
 شهادة الشهود ان يشهدوا وينسبوا القرابة فاذا شهدوا بانه اخ  
 لا بد ان يشهدوا بانه لا بويه او لاية او لامة لان القاضي لو قبلها  
 قبل ذلك لقضى له بنسب مجهول ولا ينبغي له ذلك . وكذلك في العم  
 والخال وابن العم وابن الخال فاذا ثبت كونه قريبا وشهدوا انهم لا يعلمون  
 للواقف اقرار غير هو ولا قسم الغلة بينهم حينئذ على عدمهم . ولو  
 غفل القاضي ان يسأل الشهود انهم لا يعلمون ان له اقرار غيرهم امرهم  
 باعادة البينة فان لم يقدر او اعلى من يشهد لهم بذلك . وطال الامر  
 يستحسن ان تفرق الغلة عليهم ويؤخذ منهم كفلا بما يدفع اليهم . فان  
 اقام مدعي القرابة شاهدين فشهدا بان القاضي الغلا في اشهادهم  
 بانه قضى لهذا بانه قريب فلا زال الواقف ولم يمت شيئا تستصن  
 اجازتها وتحملا على الصحة **ولو** كان لاوصيا جماعة يلين بالمدعي  
 على واحد منهم **ولو** حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر  
 ابنه واقام بينة على انه ابن المحكوم له كفاه ذلك لاستحقاق الوقف  
 والمرأة وابنها والمجد وولد وولد وان سفل كالرجل وابنه في حكم الحاكم



**ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف وفتر الشهود قرابته**  
 لا بويه ثم جاء آخر وأقام بيته انه اخو المقضي له من ابويه قضى له  
 بها كذلك **ولو فتر** واقربائه بانه قرابته لا بويه وأقام آخر  
 بيته انه اخو الميت لا بويه قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الامر  
**ولو قضى لرجل بانه عم الواقف** أو خاله مثلاً وفتر واحداً له  
 ثم حضر رجل وادعى عليه انه قرابة الميت وأقام على ذلك يقبلها  
 القاضي ان كان المقضي له اخذ من الوقف شيئاً والا فلا لعدم  
 كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس يقبل مطلقاً وان  
 شهدنا الواقف لرجل بانه قرابة الواقف وفترها قبلت الشهادته  
 ودخل في الوقف **ولو شهد رجلان** من صحت قرابتهما من الواقف  
 لرجل بانه قرابته وفترها قبلت الشهادة ودخل في الوقف **ولو**  
 شهد رجلان من صحت قرابتهما من الواقف لرجل بانه قرابته من الواقف  
 وفترها قبلت ان عدلا ودخل معهم في الوقف وان لم يقبلها القاضي  
 لعدم ظهور عدالتها جاز للشهود له ان يشاركوا الشاهد بينهما  
 بيوهم من الغلة مؤخذة لظاهر عهدهما **ولو شهد القرابة بعضهم**  
 لبعض بان شهدا ان لا يبين بالقرابة وشهدا المشهود لهما للشهادتين  
**فصل في الوقف على فقرا قرابته وكيفيته**  
**اشانه وما يتقوله بذلك** . لو وقف رجل أرضه على الفقراء  
 من قرابته او على من افتقر منهم فابنت رجل قرابته منه وفتره

وفتره دخل في الوقف . وقال محمد لو قال علي من افتقر من  
 من قرابتي تكون الغلة لمو كان غنيام افتقر ونفياً فيه اشترط  
 تقدم الغنى **ولو** قال علي من افتقر من قرابتي فوالى من يكون  
 محتاجاً وقت وجود الغلة لمو كان غنيام احتاج او كان  
 محتاجاً من المأكل ومثله المسكين والفقير **ولو** قال علي فقرا  
 قرابتي وكان فيهم يوم محي الغلة فقير فاستغنى او مات قبل  
 حصته منها كان له حصته لبثت الملك له وقت مجيها **ولو**  
 ولدت امرأة قرابته بعد مجيها ولداً فل من سنة اشهر لا يستحق  
 منها شيئاً لان مستحقها هو الفقير من قرابته ولا بعد فقير  
 اذا الفقر الحاجة وهو غير محتاج الى شيء فصار بمنزلة الغني  
 من قرابته وقت مجيها بخلاف ما لو وقف على ولده او وقف على  
 قرابته فجات المرأة بولد لافل من سنة اشهر من يوم مجيها  
 فانه يستحق حصته منها بتعليق الاستحقاق بالنسب ذكر  
 ملاك رحمه الله تعالى **و** اذا وقفها على فقرا قرابته ولم تقسم  
 غلة سنة حتى جات غلة اخرى وكان فينبى كل واحد من كل غلة  
 نصيباً استحقوا الكل اذ دفعت اليهم الغلتان معا والا لا يستحقون  
 الثانية لصيرورتهم اغنياء بقبض الاولى الا اذا انقضت . وكذلك  
 لو وقف رجل على الفقراء من ولد زيد بن عبد الله ووقف آخر على  
 الفقراء منهم ايضا فجات غلة الوقفين استحقوا الكل اذ دفعت

نكلم

الحال



الغلتان اليهم معاً مطلقاً والآخران كل واحد منهما يدفع اليهم اولا  
 نصيباً فانصبا بالاحتياز الغلة الاخرى ويكون المساكين وان  
 كانا قلة من نصيب استحقوا الاخرى ايضاً **و** قال كل من الواقفين  
 على ولده زيد ينفق على كل فقير منهم قوته من غلة هذا الوقف فجات  
 الغلتان فما استحق كل فقير من غلة كل وقف قوتاً وان جات  
 اخذ بهما قلة الاخرى واخذ منها كل واحد منهم قوته ثم جات  
 الاخرى لا يستحقون منها قوتاً اخر فان كانوا قد انفقوا بعض  
 ما اخذوه من الاولى اخذوا من الثانية قوتاً اخر وهكذا الحكم  
 في وقف الرجل الواحد راضين بتقديس خلاف ما لو وقف  
 ارضين بوقف واحد على هذا الحكم الوجه فانه لا يستحق كل  
 فقير غير قوت واحد ثم الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف  
 على الفقر او هو الذي يجوز له اخذ الزكاة على ما بين في موضعه  
 من كتاب الزكاة **و** كيفية اتيان الفقير ان يشهد وانه  
 فقير لا يعملون له مالا ولا عرضاً يخرج بملكه اياه عن حال  
 الفقر فاذا شهدوا له بمكنا دخل في الوقف **و** احتمال ان  
 ما لا يعملون به لا يضر في شهادته لانه ليس له عليهم ان يعملوا  
 الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر لهم من امره كاتيان الفقير  
 فقراً **و** **ولو** كان لمثبت الفقر ولد غني يجب نفقته عليه  
 فان حلف دخل فيه فالاولا وسيا في تمام الفروع فيما يليه

٨٠  
 يليه فان شهد له رجلان بالفقر بما جات الغلة لا يدخل فيها  
 وانما به دخل فيما عداها منها بعد الشهادة الا ان يشهدا له في  
 وقت ويسند فقره الى زمن سابق فانه يقضى له بالاستحقاق  
 من مبدأ الزمن **ر** **ط** ليس من قرابة الواقف ولكن اولاده  
 من قرابته يجوز له ان يثبت فقرهم وقرايتهم منه **و** وفي ايهم  
 في ذلك كائناً ولولم يكن لهم امر وكانوا في جراحهم يجوز له ان  
 يثبت ذلك استحساناً وكذلك لعم والحال وهو نظير اللفظ  
 في قول المتن الملقط الهبة له **و** اذا ثبت فقرهم وقرايتهم وكانوا  
 في حيال عيهم او حالهم يدفع اليه ما صار من الغلة ان كان  
 موضعاً له ويؤمر بانفاقها عليهم ولا تدفع الى امين ويؤمر  
 بان ينفقها عليهم **و** اذا ثبت القرب فقره بالنسبة الى فقر  
 قريبه زيد مثلاً ثبت فقره في حق كل وقف من اقاربه على فقر  
 الاقارب ويسمى مستحقاً الى ان يثبت انه استغنى طالت المدّة  
 او قصرت في القياس **و** الاستحسان يكف شهودا على فقره  
 في هذه الحالة ان طالت وكان مرجع الطول الى احتمال غيره  
 حاله برأي القاضي فلو قال بعض اهل الوقف للقاضي ان هذا  
 اصاب مالا صار به غنيا وطلبوا منه ان يحلف على ذلك حكمه  
 بالله ما هو غني اليوم عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه انه  
 ما اصاب مالا صار به غنيا لاحتمال انه اصابه ثم اقتصد



واذامات القاضى الميث للفقراء والقراة او عزل بكفيه  
 اقامة بينة عند القاضى الثانى ان الاول اثبت فقده  
 وقرايته من الواقف **ولو** تعارضت بينة الفقرو الغنى  
 تقدم بينة الغنى لانها مثبتة **ولو** طلب معلومه عن ميث  
 ماضية وهو غنى وقت الطلب وقال انما استغيت الان  
 لا يعطى شيئا ماضى ما لم تتم بينة على ما قال من حدوث الاستغنى  
 وهذا استحسان وفى القياس ينبغي ان يكون القول قوله والله  
 تعالى اعلم **فصل** **في وقف دار على سكنى اهل**  
**تدعى المساكين وميان من عليه الميراث** **لو قال**  
 رجل دارى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى على ان  
 يسكنها ولدى وولد ولدى ونسلى ابدى ما ناسلوا ثم بعد  
 تكون علمتها المساكين صح الوقف ويكون سكانها لا ولادة ما بنى  
 منهم احد ولو لم يبق منهم غير واحد اراد ان يوجرها او ميا  
 فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط **ولو كثر**  
 اولاد الواقف وصاقت الدارهم عليهم ليس لهم ان يوجروها  
 وانما يسقط سكانها على عديمهم ومن مات منهم بطل ما كان له  
 من سكانها ويكون لبقية منهم فلو كانوا ذكورا وامانا واراد كل من  
 الرجال والنساء ان يسكنوا معهم نساهم وازواجهن معهن وحشمتهم  
 جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير وجرو يغلق على كل واحد

واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يسكن  
 الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال **ولو**  
 النساء **ولو** جعل سكنى دار لبنانه دون الذكور كانت لبنانه  
 لصلبه فقط **ولو** كان لهن اروج كانا حكم فيهم كالمثقتمة  
**ولو** عزم سكانها لبنانه وبنات اولاده وان سفلن كانت  
 السكنى لكل اثني من ولد وولد ولده ونسله ابدى انقسم سكانها  
 بينهم على عدد دهن ومن مات منهم سقط حقه وكذلك من  
 تزوج منهم وخرجت مع زوجها فان طلقها او مات عنها  
 وعادت عادتها في السكنى **ولو** شرط ان من تزوج منهم  
 فلا سكنى لها سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود حقه بموته  
 او طلاقها الا ان شرط ان من مات زوجها او طلقها عاد حقه  
 في السكنى وعلى هذا لو كان مكان لبنات امهات اولاد **ولو**  
 شرط تقدم رجل على بطن كان كاشط **ولو** شرط سكانها  
 بعد انقراضهم او تزوجهم للذكور من اولاده واولاد اولاده  
 ابدى ما ناسلوا كان كاشط **ولو** جعل سكنى دار لولد ثم من  
 بعده لرجل بعينه ليس لولده ولا لمن بعده ان يسكن غيره فيها  
 الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا  
 للمستعير وهو بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة فانها  
 توجب حقا للمستاجر وهو لم يشطه له فلا يجوز زوجه نظير



الوصية بخدمة العبد في عدم جواز إيجاره **ولو** جعل  
 سكناها لو احد بعد واحد تكون من ممتلكاتها وأصلها على من به  
 الواقف بالسكنى ويقال له رتمها مرة لا غنى عنها وهي ما  
 يمنع من خرابها ولا يلزمه ان يدين ذلك **ولو** ورث الأول  
 حيطانها وأدخل حذو وعافى سقفها بدلا عما انكسر منها ثم  
 مات وانتقلت الدار إلى الثاني يكون ذلك لورثة الأول  
 ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا  
 لك ولا توجروا تدفع اليهم قيمة ذلك من الاجرة ثم يعود سكا  
 اليك **ولو** اهدمت وقال الأول انا ابنيها واسكنها  
 كان له ذلك **و** اذا مات يكون لبنا لورثته ويقال لهم  
 ارفعوا بناكم عن الدار وحذوهم **و** الضيق بين هذه وما  
 قبلها ان مازم به لا يمكن تخلصه او تميزه الا بضرر  
 خلاف البناء فان كله لم فلم اخذه وليس للثاني ان يملك البناء  
 بقيمته بدون رضاهم **ولو** حصصها الأول او طين سطوحها  
 ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذه عينته هو  
 في حكمها لك **و** الا ترى ان رجلا لو اشترى دارا وطين سطوحها  
 وحصصها ثم استحققت لغيره ان يرجع بقيمة ذلك وانما  
 يرجع ثمن الدار وما يمكن هدمه وتسلمها اليه ويرجع بقيمة  
 مبنيها على البايع لكونه مفقودا **ولو** امتنع من له السكنى من

٨٢  
 من ممتلكاتها اجرها القاصي ورتمها من اجرفها ثم اذا استغنت ترد  
 الى من له السكنى من ممتلكاتها وهكذا الحكم اذا صارت للمساكين  
 توجروا ترم من عليها وما فضل منها يكون لهم ولو امتنع احد  
 الموقف عليهم من الترم تقسم الدار ويوجر نصيبه مدة يجعل  
 منها قدر ما يوجب له لو دفع من عنده ثم بعد ذلك اليه يرد نصيبه  
**ولو** قال جعلت سكناها لزيد مدة حياته ان بنا سكنها وان  
 بنا اجرها واخذ عليها وله ان يجعل سكناها لمن يشاء من الناس يفعل  
 ذلك كلما يراه **و** اذا مات زيد ومن جعل له زيد السكنى توجر  
 ويكون عليها للمساكين صح وكان لزيد ان يجعل سكناها القوم بعد  
 قومه وليس له ان يبيع لغيره ما نزل اليه الا بشرط منه له عند  
 الوقف **ولو** كان الموقف عليهم مرتين فجعل التوزيع المذكور  
 لواحد منهم بعينه اخضعه **ولو** جعل سكناها لرجل معين  
 ثم من بعده لبنانه او امهات اولاده صح والله تعالى اعلم  
**فصل في الوقف على الصالحين من فراقايتهم**  
**او الاقرب فالاقرب او الاحوج فالاحوج منهم**  
**لو** فالارض هذه صدقة موقوفة لله عود جل ابد على الصالحين  
 من فراقايتهم ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف واستحقاقه  
 من فراقايتهم من كان مستورا ولم يكن مستوكا ولا صاحب ربة  
 وكان مستقيم الطريقه سليم الناحية كما من الاذى قليل الشر



ليتم عاقبة النسيئة ولا ينادم عليه الرجال ولا اذنا المحصنات  
ولا معروف بالكدب وهذا هو الصلاح عندنا ومشكلة اهل  
العفاف والخير والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا  
فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف **ولو** قال على قرابتي الاقرب  
فالاقرب ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة كلها للاقرب  
فالاقرب من قرابته واحدا او اكثر بينهم بالسوية مواد امانات  
الاقرب انتقل الوقف الى من يليه وهكذا كلما انقرض بطن ينتقل  
الى من يليه الى اخر البطون فاذا لم يبق منهم احد تكون الغلة  
للمساكين وهكذا الحكم **ولو** قال تعطى غلته لاقرب الناس الى نسبا او  
الاقرب فالاقرب او قال الاقرب في الناحية قال الحسن رجل وصي ثلث  
للاحوج فالاحوج من قرابته وكان في قرابته من مائة درهم مثلا  
وفيه من مائة اقل منها انه يعطى والاقل الى ان يصير معه مائة ثم  
يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الحنفية رحمه الله تعالى **ولو**  
عندي منزلة الوصية **ولو** قال علي ان يبدى بالاقرب فالاقرب من فقراء  
قرابتي فيعطى من الغلة ما يغنيه يعطى الاقرب منهم ما يفيهم ثم الذي  
كذلك الى اخر البطون وان فضل شيء يكون بينهم وان قصرت الغلة يسد  
البطن الا على فيعطى كل واحد نصيبا ثم ومن ذلك الى ان تنتهي الغلة  
صح الوقف وتصرف الغلة على ما شرط **ولو** قال علي ان يبدى باقربهم  
الى نسبا او رحما فيعطى من غلة هذا الوقف في كل سنة الف درهم ثم

ثم يعطى من يليه في كل سنة تسعة دراهم ثم من يليه في كل سنة  
ثمانية دراهم وعلى نسبة هذا النقص الى اخر البطون يعطى  
للبطن الا على الف درهم على ما شرط الى ان تنتهي الغلة ثم يخرج من  
لم يفضل له شيء وتماما زاد من الغلة عما قال الواقف يكون للمساكين  
لاستيفاء الاقارب ما يفيهم **ولو** قال علي فقرا قرابتي الاقرب فالاقرب  
يبدى باقربهم اليه بطن فيعطى كل واحد ما يفيهم ثم يعطى الذي  
يليه كذلك حتى تنوع الغلة وهذا استحسن وفي القياس يعطى  
الغلة كلها للبطن الاقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى ينقرض  
الاقرب ذكره هلال **ولو** جعل ارضه وقفا على فقرا قرابته ثم  
من بعدهم على المساكين وكان له اقارب فقرا واقارب غنيا والاولاد  
اولاد اصلا بهم كبار وصغار ذكور واناث والكل فقرا يعطى  
الغلة لا فارقة الفقراء والاولاد الا غنيا الذكور الكبار والقادرين  
على الكسب ووزن الرمي والصغار والاناث الكبار لغرض نفقتهم على  
ابائهم فلا يدخلون فيه ومثله لو كان الاب فقيرا وابنه غنيا  
**ولو** كان الاولاد الكبار والفقراء اولاد صغار فقرا لا يعطون شيئا  
من الوقف لوجوب نفقتهم على جدهم ذكر الحنفية وهلال ومثله  
الحكم في المرأة الموصية اذا كان لها اولاد كبار وصغار فقرا وهم  
اقارب لواقف **ولو** كان للواقف قرابة فقيرة وزوجها غنيا لا  
يعوض لها شيء من غلة الوقف لغناها بغنى زوجها ولو بالعكس فرض



لعدم غناه بقناها كان له قربة فقيرة ولها اخ او ابن اخ  
او خال او سرت دخل في الوقف وان كان يفرض لها النفقة عليهم والا  
ان الصغير انما يبعد غنيا بغنى ابويه او جد به من جهة ابويه  
فقط ولا يبعد الفقير غنيا بغنى عظيم من القرايب قال الخضا  
ويزا مذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى ثم قال الصواب عند  
وبالله التوفيق انه يجب ان يعطى هؤلاء وان كان يفرض لهم النفقة  
على احد من بلزمه نفقتهم لانهم قالوا ان الرجل ان يخدم من الزكاة  
اذا كان له منزل وخدام ومناج بيت لا فضل فيه ثم قال ولا  
اقول ان فقيرا يكون غنيا بغنى غيره والبي صلى الله عليه وسلم  
يقول كل ذي مال اخ بما له من الناس اجمعين . ورد هلال  
حاصله ان امر الناس على خلافه لاننا راينا الناس لم يجوزوا في  
كلامهم ان يقولوا اولاد الاعيان من الفقراء ويضيفونهم الى غنى ابايهم  
فكان الغنى عندهم على ذلك ويجوز وصاياهم على ذلك ووقوفهم  
على معانيهم التي ترى انهم ارادوها والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الوقف على العلوية او المتعلمين**  
**في بغداد او المدرسة الفلانية**  
اذا وقف على المتعلمين فان كان على متعلمين ببيت بعينه كغداد مثلا  
وكان بعضهم يختلف الى الفقهاء لكتبه يشتغل بكتب العلم فيسا  
يحتاج اليه لا يحرم وظيفته لانه نوع تعلم وان كان لا يشتغل

لشغل اصلا لا يستحق شيئا فان خرج منها مسكين لانه ايتام  
مطلوب وظيفته لانه مسكين وان خرج الى مادونها فان مكنته  
عشر يوما فذلك لانه ايتام طويلا وان مكنت اقل منها فان خرج  
لشيء له منه بد كالشتر يحرم وان كان لا بد له منه كطلب القوت  
لا يحرم لانه ايتام يسير شغلها بما لا بد له منه . وان كان  
الوقف على سكني مدرسة بعينها لا يستحق الا من جمع بين السكني  
والنفقة لان السكني مشروطة لفظا والنفقة مشروطة  
دلالة وعرفا والسكني لا يتحقق فيها الا بان يادى اليه بيت من بيوتها  
مع اثائه والآت السكني فان كان يتفقه فيها فصار او بيت  
خارجها الحراسة لا يحرم لانه لا يخل بالشرطين . وان قصر في  
النفقة فصار واشتغل بشغل اخر فان كان بحال يجد من متفقه  
المدرسة رزق فالاحرم ولو وقف على العلوية الساكنين  
ببلد مثلا وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلدة  
سنة او نحو ذلك . قال الفقهاء ابو بكر البلخي من غاب منهم  
ولم يبيع لمسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان بلده ولا ينظر  
وظيفة ولا وقف . قال ودلت المسئلة على حوازا الوقف على  
هائمه كاجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم هكذا  
قاله القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله تعالى  
**باب الوقف على قوم بعينه**



أو على رجلين

وقال لارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على الفقراء  
زيد وعمر وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على ان يبدى زيدا يعطى  
من غلة هذه الصدقة في كل سنة الف درهم ويعطى عمر وقوته  
لسنة جازا الوقف ويبدى زيدا في دفع اليه الف ثم يعطى عمر  
قوته لسنة ومما فضل بينهما نصفين لجمع ايامهما اولا  
بقوله على زيد وعمر ولو لم يزد عليه كان لكل بينهما انصافا  
فلما فضل في البعض عمل به فيه فان لم تنف الغلة بما قال يقدر  
زيد ثم ان فضل عنه شيء يدفع الى عمر والا فلا شيء له وان  
جاءت الغلة بعد موت زيد وكانت ثلاثة الاف مثلا وقوت  
عمر ويعيد لالفامثلا دفع اليه الف لقوته ثم خمسة ائحة  
تكملة لنصف الغلة كما لو كان زيدا جيا وفضل من الغلة شيء  
والباقي للمساكين ولو مات عمر وبقي زيد كان الحكم كذلك  
ياخذ الفنا وخمسائة والباقي للمساكين ولو لم يجمع بينهما  
اولا **باب** ان قال لارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد  
يبدى زيدا يعطى من الغلة الفنا ثم يعطى عمر وقوته لسنة فجاءت  
الغلة ثلاثة الاف وكان قوت عمر ويعيد لالفامثلا يعطى  
كل واحد منهما الف والالف الاخرى للمساكين لتعيينه لكل  
واحد منهما فذرا ميعنا **ولو** قال على زيد وعمر ويكره ان يبدى

كانه

زيد فتكون الغلة له ابد ما عاش ثم لعمر وكذلك ثم لزيد كذلك  
ينفذ وقته على ما قال من تقدر بعض على بعض ثم اذا انقرضوا  
تكون الغلة للمساكين **ولو** قال لارضى هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل ابد على زيد وعمر وما عاشا لزيد من غلها في كل سنة  
الف درهم ولعمر ومايتان فجاءت الغلة الفان تقسم بينهما اسداس  
لزيد خمسة اسداس لعمر بكرة بكل الالف ولعمر سدس لغيره  
بما يتين **ولو** قال لزيد نصفها ولعمر ثلثاها تقسم على  
سبعة اسهم لزيد ثلاثة ولعمر واربع **ولو** قال لزيد  
نصفها ولعمر ثلثا فسمت الغلة على اثني عشر سهما سبعة منها  
لزيد وخمسة لعمر ولا لصاحب النصف ياخذ ستة اسهم من  
اثني عشر سهما وصاحب الثلث ياخذ منها اربعة ويبقى سهما  
لم يقل الواقف فيهما شيئا فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما  
ولم يكونا للمساكين لجعله كل الغلة لها في اول كلامه **ولو** اقتصر  
على ذلك كانت كلهما بينهما انصافا ولكن لما فضل على ايض  
الا ترى انه لو قال بجري غلها في كل سنة على فلان وفلان لفلان  
من ذلك الثلث وسكت عن الباقيين الاخران الباقي يكون له  
اصله قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث **ولو** قال بجري  
في كل سنة على زيد وعمر ولزيد من ذلك مائة درهم وسكت عن  
الباقي يكون لزيد مائة في كل سنة ويكون الباقي منها لعمر فان جاء



الغلة مائة فقط كانت لزيد ولا شيء لعمرو **قال** ارضوه هذه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ورثة زيد ومن بعدهم على المساكين  
 صح فان كان له جماعة من الورثة تكون الغلة بينهم على عددهم  
 الزوجية والاشقي كالذكر فلو نزلوا بالموت الى واحد او كان واحدا  
 من الانثى او استحق النصف والنصف الاخر للمساكين **ولو قال**  
 على ورثة فلان على قدر ميراثهم منه وكان فلان حيا فلا شيء له ولو  
 الغلة للمساكين لانهم لا يمتثلون ورثة الاعداء موتة ولا يتم قده  
 يموتون قبله فلا يكونون ورثته فان مات عن ورثة ترجع الغلة  
 اليهم على قدر ميراثهم منه **ولو كانت** عايلة فاستحقاقهم على نسبته  
 كالو ترك اخنتين ابوين واخنتين لام وجدته **ومن مات** منهم  
 تكون حصته للمساكين ولا نزل الى من بقي لاستلزامه خلا والمشرط  
 وانه لا يجوز **فلو مات** عن امر واخوين يكون نصيبه مثلته من اثني  
 عش للاثمان و لكل اخ خمسة فيجعل غلة الوقف كذلك  
 ولا تغير القسمة بموت واحد الاخيرين الى الابد لا يكون خلاف  
 ميراثهم من مورثهم **ولو قال** على زيد وعلى ورثة عمرو على قدر  
 ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وورثة  
 عمرو على عددهم **فاذا كانت** ورثة عمرو اثنين واثنين قسمت الغلة  
 على خمسة اسهم لزيد منها سهم واربعة لورثة عمرو ثم تقسم بينهم  
 على قدر ميراثهم منه للذكر مثل حظ الانثيين **فان حدث** لعمرو

٨٦  
 لعمرو بعد موته ولد كان حيا دخل مع الورثة في الغلة ومن مات  
 منهم صنف سهمه للمساكين ولا يرد الى من بقي لما قلنا من الاستلزام  
**ولو قال** بن زيد وورثة عمرو على قدر ميراثهم منه استحق زيد  
 النصف وورثة عمرو النصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه  
**ولو قال** على زيد وورثة عمرو ولم يذكر قوله على قدر ميراثهم منه قسمت  
 الغلة على زيد وورثة عمرو على عددهم فاذا مات احد من ورثة  
 عمرو يقط سهمه وتقسّم الغلة على زيد ومن بقي من الورثة ولا  
 ينتقل نصيبه الى المساكين لعدم المانع من الانتقال اليهم ههنا  
 واذا مات زيد تنتقل حصته للمساكين لا اليهم لانفرادهم عنه  
 بما وقف عليه **ولو قال** على زيد وعمرو ونسله ليس لولد زيد  
 من الغلة شيء وانما هي لزيد وعمرو وولد عمرو ولا صاقة الولد  
 اليه **ولو قال** على ولد زيد ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة  
 لولد زيد ولو كان واحدا ومما حدث لزيد من الولد يدخل  
 في الوقف **ومن مات** منهم يصير سهمه لمن بقي للمساكين  
 لانه انما جعله لهم بعد ولد زيد فاذا انقرضوا نصيب الغلة  
 للمساكين **ولو قال** على ولد زيد ومنهم عمرو وبكر وحسان  
 ومن بعدهم على المساكين فذكر ثلاثة مثلا تكون الغلة لهم فقط  
 ولا شيء لمن عداهم من ولده **ومن مات** منهم يكون نصيبه للمساكين  
 لانه لما عداهم صار لكل واحد منهم منفردا عن غيره بما وقف



عليه فيكون بعده **المساكين** قال علي زيد وعمرو وبكر ابا ما عا  
ومن مات منهم عن ولد لصلبه او ولد ولد فان رل كان نصيبه لولده  
تكون العلة بينهم **ومن مات منهم عن ولد ينتقل ما كان بحصبة**  
الى ولده وولد ولده ابا **ولو قال** وكل من مات من اهل هذه القدة  
وترك وارثا كان نصيبه منها لوارثه على قدر ميراثهم منه مثل  
كل ورثة **ولو مات عن بنت واحدة واخوات حكم لابوين اولاد يكون**  
نصف حصته لبنته والنصف الاخر بين اخوته للذكر مثل حظ الانثيين  
**ولو جعل** ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابا علي زيد وعمرو  
ولدى بكر ومن مات منهما عن ولد انتقل نصيبه اليه وان مات عن  
غير وارث كان نصيبه مردودا الى الباقي منهما جازا الوقف فلو  
مات احدهما ولم يترك سوى اخيه لا يرد اليه نصيبه بل يكون  
للمساكين لموته عن وارث ولو لم يكن احدهما ممن يورث الاخر ومات  
احدهما عن غير وارث انتقل نصيبه الى الآخر والله تعالى اعلم  
**فصل في الوقف على قوم على ان يفضل**  
**او يحض او يحرم من شئ منهم او يدخل معهم من شئ وفي ان**  
**يضعه او يعطيه لمن يشاء** قال ارضى هذه صدقة موقوفة على  
بني فلان على ان افاضل من شئتهم ومات قبل ان يفصل  
بعضهم على بعض كانت العلة بينهم على السوية لعدم اتصال التفضيل  
التفضيل باحد منهم فان قال فضلت فلانا فجعلت له كل العلة

من الناس

العلة لم يرجع لانه تخصيص وليس **التفضيل** ولا بد ان يعطى لكل واحد  
منهم شئ ما يزيد من شئانهم بما شا من قليل او كثير مطلقا او مدة  
معينة **ولو زاد** وقال علي بن فلان وشيهم وفضل واحد منهم  
وولده وسنله ابا ما شئنا سلوا جازو كان ذلك له ولنسله ابا  
وليس له الرجوع فيه لانا التفضيل يلحق باصل الوقف بسبب اشتراط  
فيه **ولو فضل** واحد بنصف علة سنة مثلا جاز ويكون اسوة  
شركاية فيما يحدث بعدها ونعود مشيئة التفضيل اليه **ولو**  
قال فضلت فلانا على اخوته بنصف العلة وكانوا ثلاثة استحق  
المفضل ثلثها لان النصف صار له بالتفضيل والنصف الآخر  
يقيم بينهم الاثنا للتساويهم فيه فيكون لكل سدس والنصف مع  
السدس ثلثان **ولو قال** لست اشأ ان اعطي لبني فلان شئيا  
من العلة واعطيها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل وصارت  
بديهة جميعا لانه لم يجعل لنفسه مشيئة غيرهم **واذا قال** لست  
اشأ ان اعطي ولد فلان وسنله فقد ابطال مشيئته التي شرط بها  
التفضيل الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان  
على ان للوصي ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصي لست اري ان  
اعطي احدا منهم من هذا الثلث شئيا ان مشيئته قد بطلت وصار  
الثلث بينهم سوا فالوقف كذلك **واذا قطعها** وابطلها صار  
كانه لم يشترطها في اصل العقد **ولو قال** علي ان لي ان اخق



علمنا من حيث من جازله ان يخصصها بواحد منهم مطلقا او مدة  
معينة وبواحد بعد واحد جازله التفصيل ايضا وليس له الرجوع  
بعد ذلك . واذا خصها بواحد منهم ثم مات قبل الوقف عادت  
مسيته لانما اخضع الرجل علمها حياته فنقطع مسيته في الاختصاص  
حياته . فاذا مات الرجل فميتته على الاختصاص على حالها . قال **ابو**  
**وهذا** عندي بمنزلة الذي قال قد اخصصت بعلة هذه السنة  
فلانا فاذا عادت السنة انقضت مسيته في الاختصاص وان  
مات بعد فتكون العلة بين من بقي منهم **ولو** قال على ان لا يخرج  
او اخرج من حيث منهم ثم مات قبل ذلك تكون العلة بينهم جميعا  
او ان اخرج واحدا منهم او اخرجهم الا واحد منهم مطلقا او مدة  
معلومة صح وليس له حرمان الجميع قياسا . واذا مات من بقي منهم  
او اخرجهم كلف بنا على الاستحسان تكون العلة للمساكين وليس له  
ان يعيدها اليهم لانه لما اخرجهم علمها ابدافقد خرجت عن ان  
تكون لهم وانقطعت مسيته فيها فصارت للمساكين ولا ان يرد  
عن ذلك لان فعله حصل عن مشيئة مشروطة في عقد الوقف  
فكانه لم يسم احدا من اولئك **ولو** قال اخرجت فلانا من علمنا  
فان كان فيها علة موجودة وقت الاخراج خرج منها فقط والا  
كان خارجا ابدافالتخصيص كذلك **ولو** قال اخرجت فلانا  
وفلانا لابل فلانا او قال بل فلانا صار اخرجين **ولو** قال

٨٨  
قال اخرجت فلانا او فلانا خرج احدهما لا بعينه والى  
اليه وله اخرجهما لبقا مسيته فيهما وليس له ابقاؤها  
الخروج احدهما لا بعينه . ويجوز على البيان فان مات قبله  
تقسم العلة على عدد من لم يخرجهم ويغيب لهما بينهم واحد <sup>يقال</sup>  
لهما ان اصطلاحهما كان كما والافق يوقوف ابدافان نسطلحا  
وكذلك **لو** قال خصصت بها فلانا او فلانا ابداله ان بين  
من خصه بها وان مات بلا بيان كانت لهما كما وصفتنا . **ولو**  
قال على ان ادخل معهم من حيث جازله ان يدخل معهم من ثمة  
ولو غنيا وليس له ان يخرج منهم احدا بعد شرطه اياه  
وله ذلك مطلقا او مدة معينة **ولو** قال دخلت فلانا  
بل فلانا صار اداخلين **ولو** قال دخلت فلانا او فلانا  
دخل احدهما وليس له حرمانهما فيجوز على البيان حكم الموت  
بلا بيان كما تقدم **ولو** قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
على فلان على ان لا يعطى علمها لمن شئت منهم ثم جعل  
لواحد منهم كلها او بعضها مطلقا او مدة معينة او رتبهم  
فيها واحدا بعد واحد او فضل بعضهم على بعض جاز وليس له  
تغيير ما فعل **ولو** جعلها لواحد منهم مدة فضت او مطلقا  
فمات عادت مسيته **ولو** قال لا اشاء ان جعلها لم بطلت  
مسيته وكانت بينهم بالسوية **ولو** قال وضعها في غيرهم



كان قوله باطلا ومضى بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيئة باقية  
فيهم **ولو** مات بنو فلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من  
العلة بطلت مشيئته لتقييده اياها بهم وصارت للمساكين  
**ولو** مات الوافق قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا كانت العلة  
بينهم بالسوية لا تقطعها بموته **ولو** قال لارضى هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل ابدى على ان اعطى عليها لمن شئت من بني  
فلان صح الوقف والشرط وله ان يجعل عليها لمن شاء منهم كما تقدم  
الا انه اذا قال لا اشأ ان اعطى عليها لاحد منهم ولكن اعطيتها لغيرهم  
تبطل مشيئته في اعطائها لهم ولا مشيئة له في الاعطاء للغير فيصح  
فتكون العلة للمساكين **وكذلك** ان مات قبل ان يشأها لم تكون  
للمساكين لانه لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى على ان اعطى  
ان اعطى عليها لمن شئت من بني فلان صح الوقف والشرط وله ان  
يجعل عليها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا اشأ ان اعطى  
عليها لاحد منهم ولكن اعطيتها لغيرهم تبطل مشيئته في اعطائها  
لهم ولا مشيئة له في الاعطاء للغير فيصح فتكون العلة للمساكين  
**وكذلك** ان مات قبل ان يشأها لم تكون للمساكين لانه لو قال  
صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى ثم قال على ان اعطى  
عليها لمن شئت من بني فلان كانت وقفا جازيا وكانت على  
المساكين غير ان له ان يشأ في العلة ومشيئته في صرفها عن

عن المساكين المسمى فلان خاصة فان صرفها اليهم جاز وان شأ  
غيرهم او مات قبل ان توجد منه مشيئته كانت للمساكين  
لذكره اياهم في صدق الوقف وانما قوله على ان يعطى عليها لمن  
شئت من بني فلان فان استثناهما صح والا فالوقف للمساكين  
**ولو** شأكم ثمرات منهم احد جاز له صرف حصته الى من  
يشأ منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئته في صحته كانت لغير  
**ولو** شأها لم ولا ولادهم صحت مشيئته لهم دون ولادهم  
لعدم اشتراطها له في ولادهم فان انقرضوا يكون العلة  
للمساكين دون ولادهم **ولو** قال لارضى هذه صدقة  
موقوفة على ان للقيم ان يعطى عليها لمن شاء من الناس جاز له ان  
يسرفها الى الفقراء والاعنياء ولو من ولد او ولدا لواقف  
**ولو** قال جعلتها للاغنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو  
جعلها لنفسه لا يجوز الوقف ومشيئته بحالها لان  
الاعطاء يستلزم معطى له والانسان لا يعطى نفسه ولا له  
يراد بمن شئت غير كوكيلها رجلا بان يزوجهما بمن شأ ليس له  
ان يزوجهما من نفسه فاذا قال جعلتها فلان ما عاشر امك  
جاز وليس له ان يجوها عنه الى غيره لانه مشيئته اياه صار  
كانها شرطت له في عقد الوقف فلا يبقى له ما دام حيا فاذا  
مات عادت مشيئته **ولو** جعل لزيد غلة سنة مثلا بطلت



مشتبه فيها وهي على طعنها بما بعد السنة كذلك فيما لو شيا  
بعض الغلة لن يبد ولو لم يجعلها لاحد حتى مات تكون للمساكين  
**ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ان فلان ان يضع عليها  
حيث شا جزله ما جاز في الا عطا و جاز له وضعها في نفسه ولو  
كلها مطلقا او مدة معينة لانه يمكن ان يكون للناس  
واضعها عند نفسه كما لو قال تلك مائة الى فلان يضعه حيث يشاء  
فانه يجوز له وضعه في نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب الوقف على الموالين

**لو** قال رجل جاز الاصل ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
على موالى ثم من بعدهم على المساكين صح وتكون الغلة لكل من اعتقه  
الواقف ولكل من اذنه المعتق بعد العتق بعدا لوقف حتى يد  
فيه المعتق بعد موته من ماله بترية وامهات اولاده والموصى بشرائه  
وعتقهم العتقة على المذكور والانات سواء المخالف لدين الواقف  
كلوا فاق لصد والمولى على الكل يدخل فيه اولاد مواليه لا يهزمون اليه  
اذ ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد مولات له واباؤهم موالى  
غيره ولا يدخل موالى غير مواليه لقسط من هو اولى بولايتهم  
ولا مولى لمولاه مع مولى العتاقة ولا مع اولادهم ولو لم يكن له سوى  
مولى الموالاة استحق استحقانا ولو مات ابو الواقف او  
ابنه او اخوه وله موال وورث ولا يمدخلون مع مواليه فيه

فيه ولا مع اولادهم بعد موت ابايهم **ولو** كان له موالى موال ولا  
موال قد ورت ولا مع تكون الغلة لموالى مواليه دون موالى ابنه  
ولو لم يكن له موال وله موالى الاب قال ابو يوسف يعطى الغلة  
لمولى الاب وبه اخذ هلال وهو استحسن **ولو** قال على موالى  
اولادهم وسلم دخل في الوقف اولاد بنات مواليه ولو لم يرج  
ولا و منهم اليهم او كانوا من العرب لسموا النسل المذكور والانات  
**ولو** قال على موالى الذين وليت نعمتهم تكون الغلة لكل من اعتم  
ولمن يناله العتق من جنته لا غير سيدخل اولادهم فيه لا يهزم  
لدينا اول نعمتهم وانما صاروا موالى بالجور ولا يدخل مشترك الا  
فيه لعدم خلوص ولايه له **ولو** قال على موالى موالى ابى وامه  
يبنى كان كما شرط ويدخل فيه موالى ابنه وابيه دون موالى احواله  
الا ان يكونوا من اهل بيته فدخل موالى اليهم **ولو** قال على موالى وله  
موال اعقهم او ولا مع وله موال اعقوه لا يستحق احد منهم شيا  
من الغلة وتكون للمساكين كما لا يصح الوصية لهد لعدم جواز  
التجريح بلا مرجح **ولو** زوج الواقف عبدا بحرة فجات منه  
بولد ثم اعق عبدا دخل الولد مع ابنه في الوقف وكذا لو  
زوج رجل معتقة بعد الغير فجات بولد منه يدخل في الوقف  
مادام ابو عبدا فاذا اعق بطل حق منة لا جوار ولا يه الى  
مولى ابنه **وملك** الحكم لوزوجهما بحر الاصل فجات منه بولد

فلا مع



فتناه ولا غيرها وقطع الفاضل في نسبه عنه يدخل الولد في الوقف  
لشوت نسبه منهما **ولو** وقف على موالى زيد ومن بعدهم على  
المساكين فاقرب زيد بان مفتاحا هذا مولاة وصدة على عتقه  
اياء دخل في الوقف لان المولا بمنزلة النسب **ولو** قال على موالى  
وموالى موالى دخل مع موالى موالى موالى موالى موالى موالى موالى  
الوقف **ولو** وقف على موالى موالى موالى موالى موالى موالى موالى  
العلة لمن لما ذكر محمد في السير **ولو** طلب الامان لموالى  
وله موالىات ليس من رجل دخل في الامان روى بشير بن الوليد  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عن طرف عن الشعبي رحمه الله تعالى  
انه قال لا ولاء الا لذي نعمة وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان بن حزم  
تعالى **فصل في الوقف على امهات اولاده**  
**ومدبريه ومكاتبه ومما يجب** **لو** قال رضي بن  
صدقة موقوفة لله عز وجل ابداء على امهات اولاده او قال على مكي  
جواز الوقف عند محمد بن الحسن ايضا في المشهور وقد وضعه في  
كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطاً قال فيه لفلان كذا ولفلانة  
كذا وكذا في كل شهر او في كل سنة في حياة فلان وبعد وفاته وكذا  
في مدبرانه وشرط لمن مثل الذي شرطه لامهات اولاده **وقال**  
بعض فقهاء اهل البصرة لا يجوز الوقف على امهات اولاده بناء على عدم  
جواز الوقف على النفس وقد بيناه فيما تقدم **فلو** كان بعض امهات

90  
امهات اولاده عنده والبعض قد زوجهن في بعض اعتقن  
تكون العلة لمن عنده وللمزوجات ذوق المعتقات وان مات  
المولى لا تمن من مولات له ويدخل فيه من يحدث له من امهات  
الاولاد بعد الوقف **قال** بشير بن الوليد سمعت ابا يوسف يقول  
في رجل اوصى ثلث ماله لامهات اولاده وله امهات اولاد عنده  
وامهات اولاد قد اعتقن في صحته وامهات اولاد قد اغتفر  
في مرضه **القياس** في هذا على وجهين احدهما ان يكون  
الثلث لامهات اولاده اللاتي لم يكن اعتقن ويعتقن بموته  
دون من كان اعتقن في حياته **والشأن** ان يكون الثلث  
لمن جميعا لانه يقال لها بعد العتق امر ولد فلان ويقال  
لها مولاة فلان ويكون صادقا في الاطلاقين **ويقال**  
هذا ابن مبيع فقد اقترن اسم ام الولد المبيعة وان كانت  
امر ولد اعتقت واحسن هذا كله عندنا والله تعالى اعلم  
ان يكون لامهات اولاده اللاتي اعتقن بموته وان كان قد اعتق  
كل امهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لمن جميعا  
**ولو** قال وقف على امهات اولاد زيد او على مدبرانه كانت  
حكمين حكم وقفه على اولاده **ولو** قال على سائر مملوك زيد  
ومن بعده على المساكين جازا الوقف وتكون العلة بتعا السالم  
فادام في ملك سائر في له واذا باعته ينتقل معه الى سائر



لان الوقف عليه الا ترى ان قبوله ورده اليه لا الى سيده  
فلو ملكه الواقف بطل الوقف عن سائر الكليات وصارت  
العلة للسالكين حتى لو باعه الواقف لا يعود الوقف اليه  
لانه بطل كونه وقفا عليه من حين الوقف وصار للسالكين  
**ولو** اشتراه الواقف مع رجل اخر بطل حصته من الوقف بقدر  
حصته الواقف منه وكانت للسالكين فاذا اعتق يكون له  
من العلة بقدر حصته شريك الواقف والباقي للسالكين  
هذا بناء على القول بعدم جواز الوقف على النفس قال في الكافي  
ولو شرط العلة لا ما يه او عبده فهو كاشترطه لنفسه  
فيجوز عندنا في يوسف ولا يجوز عند محمد **قال** والفقوى  
على قول ابي يوسف **ولو** وقف على فلانة ام ولد زيد وعلى فلانة  
مدبرة بكر وعلى فلانة مكاتبه عمر وقد هرب عن علي السالكين  
تكون العلة بينهم اثلاثا فاصابت المدبرة وام الولد كان  
لسيدهما وما اصاب المكاتب كان لها دون المولى فلو عجزت  
وردت الى الرق ياخذ سيدها حصتها ولو اذنت ففقت  
صارت حصتها ملكا لها وهكذا الحكم اذا اعتقت المدبرة  
وام الولد يموت سيدهما والله تعالى اعلم **باب**  
**الوقف على فقرا جيرانه او على زيدة مغلومة ثم من بعد**  
**على غيره ثم من بعدهم على المساكين** **لو** قال ارضي هذه

صدقة موقوفة لله عز وجل ابداء على فقرا جيرانى ومن بعد  
على المساكين صح الوقف ويكون العلة على قول ابي حنيفة رحمه  
الله تعالى للمنفذين الملاصقة داره لدار السالكين هو فيها  
لتخصيص الجار بالملاصق فيما لو اوصى لجيرانه بثلث ماله  
والوقف مسلها وبه **قال** زفر رحمه الله تعالى وتكون لجميع السالكين  
في الدور الملاصقة له الاحرار والعبيد والذكور والاناث  
والمسلمون وامل الذمة فيها سواء وبعد الابواب وقربها  
سواء ولا يعطى اليتيم بعضا دون بعض بل يقسمها على عدد ذر  
وعلى قولها يكون العلة للجيران الذين يجمعهم محلة واحدة لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ونسب  
بمن يسمع النداء بوسط من الاصوات ويفرقهم في مسجدين صغيرين  
متقاربين لا يخرجهم من ان يكونوا اهل محلة واحدة بخلاف ما  
اذا كانا كبيرين وتباعدا بينهما فانه يصير اهل كل مسجد جيرا  
على حدة والامصار الى فيها القبايل **او** قال علي فقرا جيرانى من  
بنى فلان ونسبهم الى اب وتب كالتخذ او البيت يعطى العرب منهم  
دون الموالي والسكان والى قبيلة فكذلك في القياس لا استحصانا  
تكون العلة لتلك القبيلة من العرب والموالي والسكان وكل من  
قبيلة تلك ملك اذا اسكانوا فقرا لان معنى كلام الناس على  
هذا عرفا في وصاياهم فيعمل ويتك القياس ذكر هلاك



رحمه الله تعالى ومن اشغل من جوار الوقف واستغنى سقط سهمه  
والعبارة للاسحقاق وعدمه بالمجاورة يوم قسمة العلة  
من كان في ذلك الوقت جارا فقيرا استحق والا فلا وقت  
بحج العلة اذ لو اعتبر وقت حجبها لزم اعطى الاغنيا منهم  
وانه خلاف الشرط **ولو** انتقل الوقف الى محلة او سلكه  
اخرى واتخذ فيها دارا للاقامة انتقل الوقف معه وكانت  
العلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما انتقل الوقف معه  
ويستقر على مجاوريه وقت موته ولا ينتقل عنهم وان انتقلت  
ورثته منها او باعوها **ولو** خرج مسافرا مات من سفره  
قبل ان يتخذ سكنا في بلد تكون العلة لجيران دار التي سافر منها  
**ولو** كان له داران وله في كل منهما اهل يكون العلة لجيران الدارين  
جميعا سواء كان في محليتين او بلدين او مات في احديهما **ولو**  
مرض الوقف فمخوله ولد او احدا فاربه الى بلدة اخرى مات  
عندهم فتكون العلة لجيرانه الاولين وليس هذا بان يقال  
عنهم وانما هو بمنزلة الزيادة لهم **ولو** كان له اخوة واخوات  
فقرا وهم من جيرانه استحقوا ايضا بخلاف اولاده واولادهم  
وابويه وجدته وامرانه ومن مثلهم فانهم لا يسمون جيرانا عرفا  
وعدم اعطاء ولد الولد والجدا استحقان وفي القياس يعطون  
الى اخيه **ولو** كان ساكنا في دار له فتزوج امرأة وانتقل الى

لا يبينها ثم وقف على جيرانه تكون العلة لجيران دار امرائه  
دون جيرانه الذين كان بين اظهريهم وهذا حكم وقف المرأة  
**ولو** كان للوقف جيران ولو واحد منهم منزل اخر في محلة اخرى  
فانه يستحق من العلة ولا يطل حقه بتعدد منازل **ولو** ادعى  
كل من اهل محليتين انهم جيران الواقف كان البيان في ذلك الى  
الواقف ان كان حيا والا فكيفهم القاضي اقامة البينة على  
دعوائهم فمن برهن منهم قضى له بالعلة وان برهنوا قضى بها  
للغيرين لجوازانه كان جارا لهم **ولو** ادعى الاستحقاق للفقير  
والجوار وكانا محولين او احدهما كلف البينة عليهما او على محليتهما  
**ولو** وقف على زيد عشر سنين ثم من بعدها على وجوه سماها  
صرفت العلة الى زيد المدة المقدرة ثم من بعدها تصرف في  
الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك لو وصى بعلينا لرجل بعينه  
ايام حياته ووصى ان يكون وقفا بعد موت ذلك الرجل على  
وجوه سماها وكانت تخرج من الثلث لزم الورثة تنفيذ الوصية  
ثم لو وقف بعد موت الوصي له **ولو** وصى بعلينا لرجل عشر سنين  
بعد موته وليس له وارث سوى رجل واحد فقال الولد وقفت  
هذه الضيقة بعد المدة المذكورة على المساكين جازا الوقف  
بخلاف ما اذا قال رجل وقفت ارضي هذه بعد سنة تمضي على  
المساكين فانه لا يصح لعدم كونه مستوتا والله تعالى اعلم

ولد



**باب الوقف في ابواب البر من الصدقة**

**والاحتجاج منه او الغزو وما اشبهه**

**لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا**  
نصرف غلتها في كل سنة الى الفقراء والمساكين او قال  
في ختان ايتامهم او كسوتهم وكسوة اراذلهم او قال في  
اصلاح القناطر والجسور بمصر مثلاً او قال ليشترى  
بالعكة اكسية وثياب ويكسى بها فقراء المسلمين او قال  
على فقراء اهل السجى الفلاني في البلدا الفلاني او قال في  
كفارات ايمانى او في زكاة كانت على او قال في قضاء ديني  
او قال بحج عني عشر حج او قال يغزى بالعلة عشر غزوات ثم  
من بعد ها تكون للمساكين صح لوقف ووجب صرف غلته على  
ما شرطه الواقف او قال ارضى هذه صدقة موقوفة على  
الفقراء والمساكين وسائر سبل الصدقات ووجوه البر  
والخير تقسم العلة على ثمانية اسهم ان جعل الفقراء والمساكين  
سهم واحد كما هو قول الحسن واختاره هلال وعلى تسعة  
ان جعلاً بسهمين كما هو رواية محمد عن ابي حنيفة فيجعل لهما  
سهم او سمان وسقط سهمان العاملين عليهما والمؤلفة قلوبهم  
فيجعل لكل نوع من الرقاب وما بعده سهم سهم ولو وجوه البر  
والخير ثلاثة اسهم **ولو** ذكرى معهم فقراء قرابته مثلاً يوقف

بوقد قد رستم تقسم الى ثمانية او تسعة فابالغ تقسيم  
العلة عليه وليس للميت ان يزيد بعض هذه الوجوه على بعض  
بل يقسمها بالسوية لكونه ملحقاً بالوصية دون الزكاة **ولو قال**  
هي صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج ولده او ولد ولده  
او قرابته يصرف من العلة اليه لان الصدقة عليهم من  
ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل  
على المساكين فاحتاج ولده فانه يدفع اليه من العلة لانه  
من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة  
ورثتم محتاجه فيكون ولده وقرابته احق ولكن لا يتعين  
بحيث لا يجوز الدفع لغيره وان كان يجعل قاض على قضاة  
والا فضلت **ولو** عزل القاضى ومات بجور لمن على بعده ان  
يجزى عليه وان بطله لعدم كونه فعل الاول قضا ومن مات  
منهم واستغنى سقط وحكم ورثته حكمه ان كانوا اقراروا  
وكذا جيران الواقف ان كانوا واقفوا ينبغي للقاضي او الواقف  
للتيم ان يعطيهم من العلة ما يراه **ولو** كان على الواقف دين لا  
يوفي من غلة هذا الوقف وللولى تقسيم المولى كنفقده  
الا فارب والجيران **ولو** اوصى ان يجعل دارة صدقة موقوفة  
بعده فانه على المساكين جاز ان يصرف من غلتها على الفقراء من  
اولاده وليس هذا بوصية لهم وانما هو صدقة للفقراء



خلاف ما لو وصي ثلث ماله للفقراء فإنه لا يعطى ولده لصلبه  
 شيئا منه . وقال بعض فقهاء أهل البصرة لا يعطى أحد من يرث  
 الوافق شيء من الغلة فجعله وصية وهي لا تقهر لوارث والله  
 تعالى أعلم **باب الوقف على قوم على أنه**  
**أن احتياج قرابته يرد الوقف إليهم**  
**لو جعل أرضه وقفا على زيد وولده ونسله وعقبه ثم من**  
 بعدهم على المساكين على أنه أن احتياج قرابته يرد الوقف إليهم  
 ويستحق الغلة زيد واولاده ومتى احتياج بعض قرابته يرد الوقف  
 إليهم ويستحق الغلة زيد واولاده ولا يشترط في رده إليهم  
 احتياج كلهم لأنه قصد بالرد إلى قرابته المحتاج منهم لا احتياج  
 جميعهم . خلاف ما لو قال إن احتياج ولد يكون عند الله يرد  
 الوقف من زيد وولده إلى عمر وفان لا يرد إلى عمر ولا بعد احتياجا  
 جميع ولد يكون لأنه يقصد بالرد الحاجة وإنما قصد ردها  
 إلى عمر ومحتاجا كان أو غنيا وصار بمنزلة قوله جعلت أرضي  
 هذه صدقة موقوفة على المساكين مادام ولد زيد حيا فإذا مات  
 ترد الغلة إلى عمر وفان لا ترد إليه ما بقي منهم أحد . وهكذا  
 الحكم لو وقفها على جهة معينة ثم قال فان احتياج ولدي أو  
 ولد ولدي أو مولى ترد إليهم واحتياج البعض منهم فقط فانها  
 ترد إليهم وإذا استغنوا انقطع عنهم وترجع إلى ما كانت عليه

عليه . **لو ادعى قرابته الفقير والحاجة فأنكر الوقف عليهم**  
 دعواهم أن يشترطوا الوقف والأفلا . **وقفا على**  
 الفقراء والمساكين أو في الحج عنه في كل سنة أبدا على أنما احتياج  
 جيرانه يرد الغلة إليهم فاحتياج البعض منهم فقط استحقوا  
 الغلة كلها والله تعالى أعلم **باب**  
**وقف أرضين على جنتين واشترط الغلة من أحدهما**  
**على الأخرى أو يكمل ما سمي للوقوف عليه أحدهما من الأرض**  
**لو وقف أرضا على زيد ونسله وعقبه ووقف أرضا أخرى**  
 على جوه سماها وعلى أن ينفق من غلتها على الأرض الأخرى في عمارتها  
 وأصلحتها . فلو شرط أن يكون من غلة أحدهما لزيد في كل سنة  
 ألف درهم ولعمر وفي كل سنة خمسمائة درهم ولكن بعد ذلك ما  
 يبقى من غلتها في كل سنة أربع مائة درهم فان لم ينفق من غلتها ما يعطى  
 بكر أربع مائة درهم تملأه الأربع مائة من غلة الأرض الأخرى وأرضه  
 منه بلفظ تملأه من الأرض الأخرى كما لو وقف أرضين وقال يعطى  
 زيد من غلة هاتين الأرضين ألف درهم وما فضل يصرف في كذا  
 فأخرجت أحدهما القوامية مثلا ولم تخرج الأرض الأخرى شيئا  
 فإنه يعطى زيد الألف كلها من غلة هذه الأرض وليس المراد أن  
 يعطى من غلة كل أرض خمسمائة بل المقصود أن يعطى القوامية أو من  
 أحدهما **ولو قال** ينفق على أرض كذا الموقوفة من غلة هذه الأرض

لو وقف على جنتين  
 الأرضين غلة الأرضين  
 شرط فان لم ينفق  
 الأرضين شرط له منها الأربع مائة  
 نعطى كلها من غلة الأرض الأخرى



ما يحتاج اليه ويعمل فلان كذا وفلان كذا تقسم العلة على التقو  
المستين وعلى ما يحتاج اليه لنفقة تلك الارض فيضرب لها بد  
فما اصابته النفقة جعل لعمارها والباقي لمن سقى والله تعالى اعلم  
**باب الوقف على الاربائل واليتامى**  
**والاياى واليتيمات والاربكار**  
**لو جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على اليتامى**  
صح واستحق العلة كل من مات ابوه ولم يبلغ الحلم ذكرًا كان وانثى  
بشرط كونه فقيرًا لان قصده بالوقف عليهم الفقراء منهم فقط  
ولقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسته آه وقد خص  
سهم اليتامى بالفقراء منهم فكذلك همنا ومن احلم او حاضمت منع  
منها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يثمر بعد البلوغ هذا اذا  
اطلق اليتامى **واما** اذا قال على بن ابي نعيم فلان ابدًا فان كانوا  
يحصىون تكون العلة للوجودين وقت الوقف سواء كانوا افترا  
او اغنيا او مختلطين لجعله ايامًا لا يتام معينين وان كانوا  
لا يحصىون تكون لكل يتيم منهم سواء كان وجود اوقت الوقف او  
وجد بعده بشرط كونه فقيرًا اذ هو ح تمتزلة جعله ايتا  
للمساكين **واذا خصه** بانيام بنى فلان ينبغي ان يوكده  
بقوله على الفقراء منهم دون لا غنيا واذا لم يبق فيهم يتيم كان  
للمساكين ثم اذا حدث فيهم يتامى يعود اليهم ليلابى فيهم يتيم

يبقى فيه لاحد مطعون **وقد** ما على الفقراء من يتامى اهل بيته  
الموجودين ومن سجدت فاذا انقرضوا واستغنوا تكون  
العلة للمساكين صح الوقف وعمله على ما شرطه **ويجعلها**  
صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا تجرى علمها على بن ابي قزيبته  
من قبل ابنه وامه فان كانوا يحصىون يوم الوقف استحقها  
كل من كان موجودا يومئذ فقيرا كان او غنيا وبشار لم  
كل من حدث منهم بعد ذلك من اليتامى سواء كانوا فقرا او غنيا  
اذا كانوا يحصىون ومن بلغ منهم سقط حقه **وان** كانوا لا  
يحصىون يوم الوقف ولا يحصى من حدث منهم بعده تكون العلة  
للفقراء منهم دون لا غنيا وبشار له الحادث بعد الوقف الموجود  
قبله فيها **ولو** قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا  
على اربل بنى فلان ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف واستحق  
العلة الاربائل يوم الوقف والحادثات بعده سواء ان يحصى  
او لا يحصىون هي للفقيرات منهم دون الغنيات قياسا على الوصية  
ثلث ماله لاربل بنى فلان فانه للفقيرات منهم دون الغنيات  
سواء ان يحصىون ولا يحصىون فان ان يحصىون تكون العلة بينهم  
بالسوية وان لا يحصىون اعطى القيمة العلة لمن شام منهم ويصح  
للووقف ان يؤكد بقوله للفقيرات منهم دون الغنيات  
وهذا الحكم لو قال لاربل اهل بيتي او قال لاربل فارضى



وسبغى ان يؤكده بما تقدم في البناء **والارملة** كل امرأة  
مات عنها زوجها او طفلها بعد ما بلغت مبلغ النساء دخل بها  
او لم يدخل فمن لم تكن حاصت وقت طلاقها او موت زوجها لا تد  
في الوقف لان اسم اليتيم لم يزل عنها بعد فلا يكون يتيمة وارملة  
في وقت واحد **ولو** قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
ابدا على اياي قراني او قال اياي بن فلان فان كان يحصين بفتح الوقف  
وبجرى غلته عليهن وان كن لا يحصين لا يصح عليهن لان لا ندرى لمن  
تقطي الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله  
جعلنا وقفنا على بنى شيبان او بنى يثيم وبنو يثيم او شيبان اكثر من  
ان يحصوا فلا يصح الوقف عليهن وانما يكون للمساكين هكذا ذكره الحنفية  
ولو لم يذكر الفرق بين الارملة واليتيم وما بعد ها وهو محل تأمل **ها**  
**والايم** كل امرأة جو معت بنكاح او سفاح ولا زوج لها غنية  
كانت او فقيرة بلغت مبلغ النساء او لم تبلغ ومن لها زوج ليست  
بأيم لقول النبي صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من وليها  
والبكر تستامر واجتاحت احكامنا على دخول الصغيرة التي جو معت  
ولا زوج لها بقول عمر رضي الله تعالى عنه لما اراد ان يخرجها بامعة  
قريش من احب منكم ان تنائم امراته فيلحق هذا الوادي فما تبعه  
منهم احد فهذا يدل على ان الايم هي التي قد امت من زوجها بعد الجماع  
وهي مثل الاعزب من الرجال الا ان الاعزب يطلق على الذي لم يجامع

بجامع قط **ولو** على الذي لا زوجة له ولا جارية يجامعها واماء  
الايم فانه لا يطلق على المرأة الا بعد الجماع **ولو** قال ارضي من  
صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على كل ثيب من قراني او قال  
من بن فلان ثمن بعد هن على المساكين فتح الوقف ثمان كن  
يحصين يكون لكل من كان يحصين موجود امنهن يوم الوقف وكل  
من يحدث بعده وان كن لا يحصين تكون الغلة للمساكين  
لانه لا ندرى لمن تقطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات  
ثم ان صرن يحصين وقت التسمية ترجع الغلة اليهن والافلا  
وهكذا يدور لا استحقاق وعدمه على الاحصاء وعدمه في وقت تسمية  
كل غلة **والثيب** كل امرأة جو معت ولو حوام والزوج **الوك**  
والغني وعدمهم في كونها ثيبا سواء **ولو** قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قراني او قال من بن فلان ثمن  
بعد من على المساكين فان كن يحصين جوزا الوقف عليهن وتكون  
الغلة لهن ما بقي منهن احد ويستوي فيما من كان موجودا امنهن  
يوم الوقف ومن يحدث بعده ابدا وان كن لا يحصين فالوقف  
عليهن باطل وتكون للمساكين **والبكر** كل امرأة لم يجامع بها  
ولا بغيرة وان كان لها زوج والصغيرة والكبيرة والغنية  
والفقيرة سواء **وزوال** عذرهما يحض او غلة لا يجزى  
من حكم الابكار اذا البكر التي لم تبتركها الرجال ولم يجامع



والله تعالى اعلم **باب** **اوقاف اهل**  
**الذمة والصابية والزناوة والمستامين الاصل**  
 في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف عليه قربة عندنا  
 وعندهم يصح وقفه والوقف عليه. وما كان قربة عندنا فقط  
 او عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه. **ولو** قال في يهود  
 كان او نصرانيا او مجوسيا ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
 على ولدي وولدي ولدي ونسلي وعقبى ابدانا سلوانا من بعدهم  
 على المساكين صح الوقف وتكون الغلة لولده ونسله ومن بعدهم  
 يكون لمن سمي من المساكين وان سمي مساكين المسلمين لان هذا ما يقرب  
 به اهل الذمة في دينهم الى الله تعالى فان لم يعين مساكين المسلمين  
 يجوز صرف الغلة لمساكين اهل دينه ولمساكين المسلمين وغيرهم  
**ولو** كان لواقف نصرانيا مثلاً وقال على مساكين اهل الذمة ولو  
 عين مساكين اهل دينه تعينوا فلا يجوز صرفها لغيرهم فان فرقها  
 القيم في غيرهم يكون ضامنا لما فرق لها الغلة الشرط وان كان اهل  
 الذمة ملة واحدة لتعين الوقف بمن يعينه الواقف الا ترى ان  
 المسلم لو خص وقفه بفقر حيرانه لا يكون لغيرهم من الفقراء فيه حق  
**ولو** جعل دار بيعة او كنيسة او بيت نارا وقفها او ارضاه  
 على ما ذكر او على المشيئين او الرهبان واسند على انه اخرجها عن  
 ملكه للوجه الذي سمي في حال صحته لا يجوز ويكون باطلا وهي

وهي كساير امواله تورث عنه بعد موته. وكذا لو جعل دار  
 مسجدا للمسلمين او اوصى بان يحج عنه يكون الوقف باطلا لكونه  
 ليس ما يقرب به اهل الذمة الى الله تعالى ولو اوصى الذي ان  
 تبني داره مسجدا لقوم باعياهم او لاهل محلة باعياهم جاز استحسانا  
 لكونه وصية لمعين ثم ان ساجح بذلك وان شأ ترك **ولو** وقف  
 ارضه على الرهبان الذين في بيعة كذا او على القيايين ههنا كان  
 باطلا. خلاف ما لو وقفها على فقرا بيعة كذا فانه يجوز للوقوف  
 قصدا لصدقة ولو وقفها على مصلح بيعة كذا من عانة وثرة  
 واسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت  
 المقدس او للفقراء والمساكين ولا ينفع على البيعة منها شيء **ولو**  
 انهدمت بيعة او كنيسة من كذا سهم الفدية جاز لم ان يبنوا  
 في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا اخوها الى موضع آخر لم يمكنوا منه  
 بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الزيادة  
 عليه فقالوا يجوز اعادة بناء ذور الوقف على مصالحها وظاهرها  
 مشكل لان المنع من الادنى يستلزم المنع على الاعلى والجواب انه  
 لما اقرهم عليها الامام فقد عهد لهم بالاعادة عند الانهدام بخلاف  
 الوقف فانه انشاء فصل فلا يجوز الاعلى ما ذكر من اصل الباب **ولو**  
 وقفها على ان يجرى بها الغزاة فان كان في غزو قومها الفير لم  
 وجعل اخره للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وان كان في غزو

تقدم باعياهم  
 بما لا يوجب  
 منع



قوم مخالفين لذهبه وجعل آخر المساكين فتح الوقف وكان  
للمساكين وان كان في غرض قوم مخالفين لاهله وكنهه وكان اهله  
مما يتقدرون من حوزهم جاز عليهم **ولو** وقفها على ابواب البر  
كانت العلة للمساكين فقط **ولو** وقفها على آفان موتاهم  
وحضر قوتهم صح وصرفت غلته فيما ذكر **ولو** وقفها على فقرا  
جيرانه صرفت العلة الى كل فقير من جيرانه مسلما كان او ذميا  
**ولو** وقف دان على ان يسكنها الفقراء من اهله وكنهه فاذا استغوا  
عن سكنها صرفت غلتها للفقراء وكان على ما شرطه. وكذلك  
لو عين غلتها لا قوام معينين او لاهله او لقرابته او لوالديه او  
للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فانه يصح ويدخل فيه من اهله  
بنيته وقرابته كل من يناسبه الى اقصى ابله ادرك الاسلام  
كالمسلمين لان من يناسبه الى هذا الاب معروف ويستحق العلة  
من كان موجودا وقت الوقف ومن يوجد بعده ايضا من القرابة  
**ولو** وقفها على ولده ونسله وعقبه ابداه على ان من اسلم منهم  
هو خارج عن الوقف كان قال **ولو** كان نصرانيا وقال من  
انقل من دين النصرانية الى غيره فهو خارج عنه فاسلم بعضهم  
وهمود بعضهم ونجس بعضهم خرجوا عن الوقف **ولو** وقف الذ  
ارضه ثم مجد الوقفية او شهد عليه انسان من اهل دينه  
او من غير اهل دينه ومما عدلان في دينهما او مسلمان على يمينها

شهادة ذميين على اقرار بالوقف جازت الشهادة **ولو**  
شهد ذميان عند الفاضل على شهادة مسلمين على اقرار بذلك  
لا يجوز لعدم جواز شهادة اهل الذمة على المسلمين وهذه شهادتهم  
على المسلمين على ما عدهم من الشهادة ولو شرط في وقف  
الزيادة والنقصان والادخال والخراج او استثنى العلة لنفسه  
او غيره ذلك جاز كالمسلمين ووقف نسايهم صحة وفساد الوقف  
رجالهم واسلامه بعد الوقف مما يزيد تاكيدا **واما**  
**الصابية** فم عنداى خيفة بمنزلة اهل الذمة توضع عليهم  
الجزية وتجوز عليهم حكماتهم. وقال غيره ان كانوا ذميين  
يقول ما يهلكنا الا الله ثم صف من الزنادقة والحق  
ان الاختلاف فيهم ليعطى لان كلا اجاب فيهم مما ترجع عندهم  
اهم عليه **واما الزنادقة** فقد اختلف اصحابنا في الذي  
الذي يتردق فقال بعضهم يقر على ما اختار من ذلك وتضع  
الجزية عليه لانا لودهننا نأخذ بالرجوع الى الذي كان عليه  
فاما زنده من كفوا لكونه لاجور. وقال بعضهم لا يقبل عليها  
واما الجزية المستأمن فحوز له الوقف ما يجوز للذي ثم لا يبطل  
برجوعه الى داره ولا بموته عندنا ولا بابطاله اياه قبل عود  
الى داره ولا برجوعه اليها ثانيا بامان **ولو** اوصى بكل ماله صح لان  
ورثته كالوفاى بالنسبة اليها لا تقطاع حكمنا عنهم والله تعالى اعلم



**مسألة في اقرار الذمي ارض في يده مسلما**  
**اراد مينا وقفها على وجه سماها وادفعها اليه** لو اقر ذمي  
في صحته ان هذه الارض التي في يده وقفها رجل مسلم في جواب البدر  
او قال في بناء المساجد او اكد ان الموقى او قال غير ذلك مما يقترب  
المسلمون الى الله تبارك وتعالى صح اقراره على الوجه الذي اقر به  
ان المسلم وقفها عليه وصرفت عنه فيه **ولو** اقر في صحته ان رجلا  
مسلم وقفها على البيع والكنايس وما استب ذلك مما لا يقترب  
به المسلمون الى الله تعالى بطل اقراره وتكون الارض كلها لبيت المال  
**ولو** اقر في مرضه الذي مات فيه ان رجلا مسلما مالا كالهذه  
الارض وقفها وسلمها اليه فان كانت تخرج من ثلث ماله نفذ  
اقراره بها على ورثته وان لم تخرج من الثلث كان مقدار ثلث ماله  
نافذا من الارض التي اقرها وقف ثم ينظر الى الجهة التي اقر  
ان المسلم وقفها عليها فان كانت مما يقترب بها المسلمون الى  
الله تعالى نفذ ذلك المقدار على الوجه الذي ذكره وكان  
وقفا والا كان لبيت المال **ولو** اقر في صحته ان ذميا وقفها  
وسلمها اليه صح اقراره فيها ان ذكر وجهها يجوز الوقف عليه  
والا يبطل اقراره وتكون كلها لبيت المال لكونه لم يسم لها مالا  
**ولو** اقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا يصح الوقف عليها  
يخرج منها مقدار ثلث ماله فيكون لبيت المال والباقي لورثته

٩٩  
لورثته **لو** اقر ان مسلما وقفها لينا وقفها واما ما كان لها  
يوم الوقف كان التفصيل والحكم في هذا الاقرار كالنقضيل  
والحكم المذكورين فيما لو اقر بان اوقف لها واحدا **ولو** ان  
مسلم اذ مينا في يده ارضا اقر المسلم بان مالهها وقفها  
فان ذكر وجهها لا يقترب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره  
باطلا ويخرج النصف من يده فيكون لبيت المال ان كان اقراره  
في صحته وان كان في مرضه لم ينفذ اقراره على ورثته في  
النصف الذي في يده واما ينفذ في مقدار ثلثه فقط **ولو**  
هذا التفصيل اقرار الذي فيما في يده من النصف والله تعالى  
**باب الارتداد بعد الوقف**  
**لو** وقف رجل مسلم ارضه على المساكين او في الحج عنه في كل  
سنة او الغر وعنه او في اكدان الموقى او حفرة القبور وما  
استبه ذلك مما يقترب به الى الله تعالى ثم ارتد وقتل او مات على  
ردته بطل وقفه وصار ميراثا عنه لحبوط عمله بها **والوقف**  
قربة الى الله تعالى فلا ينقض معها وان عاد الى الاسلام لا يعود الى  
الوقفية بمجرد العود فان مات قبل ان يجد فيه الوقفية  
كان ميراثا عنه **ولو** جعلها وقفا على ولد ونسبه وعقبه  
ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد بعد ذلك عن الاسلام فان  
او قتل عليها يبطل الوقف وترجع ميراثا **فان قيل** كيف يبطل



الوقف وقد جعله على قوم باعياهم قلنا قد جعل اخوه  
 للمساكين وذلك قربة الى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به الى  
 الله تعالى بطل الباقي لانه لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده  
 فكانه وقف ولم يجعل اخوه للمساكين فاذا لم يكن اخوه لهم لا يصح  
 الوقف على قول من لا يجيزه الا جعل اخوه لهم. وكذلك لو وقف على  
 اهل بيته او على قرائته او على مواليه او على بني فلان ابدانهم من بعد  
 على المساكين فانه يبطل بموته مرتدا **ولو** وقف وهو مرتد كان  
 وقفه باطلا لان با حنيفه رضي الله تعالى عنه لا يجز تصرفه  
 في المال الذي في يده حتى لو قتل على ردة او مات عليها تكون جميع  
 تصرفاته في ماله باطلا. والمحفوظ عن ابي يوسف ان بيعه وشراؤه  
 واستجاره ونحوه جائز. قال الحنصاف رحمه الله تعالى لم يرو  
 عنه فيما يتقرب به الى الله تعالى شي غيره. وقال **سألا** نرى  
 انه لو اوصى بعقب عبده او اوصى بحج او بعمرة او اوصى للمساكين  
 بشي ان ذلك باطل لا يجوز لانه لا يملك من ماله شيئا بعد موته  
 فكيف يجوز وصيته بحج او بعمرة او بصدقة وهو كافر بالذي  
 يتقرب اليه بذلك. **نسأل** الله تعالى الثبات على الدين والمو  
 على الاسلام بحاجه النبي محمد عليه افضل الصلاة والسلام  
 وعلى آله واصحابه الائمة العظام البررة الكرام **والحمد لله**  
 والحمد لله على التمام التمام والسلام

Süleymanîye U Kültür Evi  
 Hacı Mustafa Paşa  
 919